جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسـم العلـوم الإنسـانيـة
شعبة العلوم الإسلامية

الفكـر الاقتصـادي عنـد مـالك بـن نبـي و إمكانيـة تأسيس نـظام اقتصـادي إسـلامي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: المعاملات المالية المعاصرة.

الإعداد: نعيمة حنكه

الإشراف: د/ فـوزي محيريق

لجنـة المناقشـة :

الاسـم واللقب	الدرجـة العلميـة	الجـامعـة	الصفـة
عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر – ب	جامعة الوادي	رئيسًـا
عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر– ب	جامعة الوادي	مناقشًا
فـوزي محيـريق	أستاذ محاضر– ب	جامعة الوادي	مشرفًا ومقررًا

الموسم الجامعي: 1435هـ/1436هـ– 2014م/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلى من أعطى لروحي معنى آخر للعلم كله جدية واخلاص:

الدكتور بوبكر لشهب حفظه الله

إلى من كان نعم الرفيق والمشرف لهذا العمل:

الدكتور فوزي محيريق

إلى من كانت الأخت الحنون وتهتم بأدق التفاصيل

الأستاذة حياة عبيد

إلى كل من علمني حرفا وكان له الفضل في ما وصلت إليه:

أساتذتي المحترمين

إلى كل الصديقات اللائي ساعدنني ولو بكلمة نصح خاصة:

خولة– كلثوم ـ هاجر

Rusume:

Ce mémoire est présentée pour obtenir le master aux sciences constitutiommelles spécialisées aux transactions financiers temporaines intitulées la pensée économique chez Malek benabi en deux parties avec une in introduction et une conclusion.

1) **la pensée économique**: Elle comporte la définition d'économie et ses domaines et les principes d'économie capitalisme et socialiste m plus on'a pris l'économie islamique et ses règles.

2) on a étudie deux parties qui parle de la vie de Malek Benabi et ses traces ,en plus, on 'a étudie ses idées, économiques deus ses livres imprimantes .

ملخص:

هذه المذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم الإسلامية تخصص معاملات مالية معاصرة بعنوان: **الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي**. من خلال قسمين:

القسم الأول: تناولت فيه مفهوم الاقتصاد و الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وذكرت أهم المبادئ الاقتصادية التي نادى بها الإسلامي.

القسم الثاني: جاء فيه تعريف بحياة مالك بن نبي الشخصية والفكرية، وأهم الأفكار الاقتصادية التي تبناها مالك بن نبي من خلال كتبه المطبوعة.

مقدمة

منذ و جود الإنسان على هذه البسيطة و هو يحاول بكل الطرق استغلال الطبيعة لتلبية حاجاته الغير متناهية، و بعد المرحلة الإقطاعية التي عاشها إنسان القرون الوسطى دخل هذا الأخير مرحلة التفكير المنظم فظهرت بذور أوّل نظام اقتصادي ما يزال يحكم أغلب اقتصاديات العالم منذ القرن 61 م وهو النظام الرأسمالية، رغم الانتقادات و الاعتراضات التي و اجهتها من أنظمة قامت بعدها كالاشتراكية، و كان ظهور الأنظمة الاقتصادية حصيلة أيديولوجيات سعى مؤسسوها بكل الطرق إلى نشرها في أوسع جغرافيا على وجه البسيطة، فالتقطتها الدول المتخلفة عموما و الإسلامية خصوصا، ولكن المجتمع الإسلامي له خصوصياته و أحكامه المالية التي لا يجب أن يحيد عنها، يجد تعارض في كثير من جوانبها مع ما تدعوا له هذه الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

طرح الإشكال: حاول الكثير من مفكري الأمة الإسلامية البحث عن نظارية اقتصادية تكون نابعة من الفكر الإسلامي، و قادرة على أن تؤسس لنظام اقتصادي، مثل ابن خلدون و تلميذه مالك بن نبي الذّي أحدث صدًا واسعًا من خلال ما طرحه من أفكار اقتصادية متميزة

فما هي الأفكار التي تبناها مالك بن نبي ويمكن أن تؤسس لنظام اقتصادي إسلامي؟

التساؤلات الفرعية: وللإجابة على هذا السؤال نحتاج للإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما معنى النظام الاقتصادي و ما هي أكثر الأنظمة الاقتصادية انتشارا؟
- ما هي الأفكار الاقتصادية التي نادى بها الإسلام؟
- كيف كانت حياة مالك بن نبي الشخصية والفكرية؟
- ما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي نادى بها مالك بن نبي؟
- هل يمكن أن نعتمد على أفكار مالك لتأسيس نظام اقتصادي ؟

الفرضيات: وعليه يمكن أن تطرح الفرضيات التالية:

- الأنظمة الاقتصادية الوضعية هي الطرق التي سلكها الإنسان لحل المشكلة الاقتصادية . — الاقتصاد في الإسلام روح ومادة.
- مالك بن نبي مفكر بنظره واقعية و مستقبلية .
- مالك بن نبي استطاع أن يضع أفكار تؤسس لنظام اقتصادي يتناسب مع المجتمع المسلم.
- لم تحضى أفكار مالك بن نبي الاقتصادية بالدعم و التجسيد الحقيقي ولم تخرج من صفحات الكتب و افواه النقاد.

سبب اختيار الموضوع: يعود اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب، أهمها:
- الاطلاع على محاولات علماء هذه الأمة في التأصيل لنظرية اقتصادية، ومحاولة التعرف عن سبب عدم تجسد هذه المحاولات إلى نظّام يجاري الأنظمة الاقتصادية الوضعية.
- إنّ الغيرة على علماء هذا الوطن، الذّين يجهلهم حتى بعض المثقفين ناهيك عن العامي هو الدافع الأول لاختيار هذا الموضوع، اضافة إلى مواصلة حلقة البحث التي بدأ مسيرتها زملاء في هذه الجامعة حول فكر مالك بن نبي.

أهمية الموضوع: أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تعطينا نظرة شاملة عن الفكر الاقتصادي الإسلامي ليس من نظر الفقه فقط، بل من بطون كتب وجهود العلماء المسلمين، وتكمن أهمية هذه الدراسة كذلك في أنّها تفتح الباب أمام محاولات جدية لتفعيل أفكار مالك الاقتصادية، سواء على مستوى حياتنا الشخصية، أو على مستوى المجتمع.

هدف الدّراسة: تهدف هذه الدراسة إلى النّظر في فكر مالك بن نبي و إمكانيته في التأسيس لنظام اقتصادي إسلامي.

الدراسات السابقة: إنّ المهتمين بفكر مالك بن نبي كثر، و الذين قاموا بدراسات حوله لا يمكن عدهم، ولكن سنذكر بعض الدراسات التي مست الجانب الاقتصادي.
- النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي من خلال ثلاثية، توجيه رأس المال، توجيه العمل،توجيه الوقت، لدكتور سليمان ملوكي، قدمها في جامعة المسيلة سنة(2013م) تناول فيها نظرية مالك بن نبي وتجاوزها للجانب المادي، من خلال مقارنتها بالمذاهب الاقتضادية الرأسمالية والاشتراكية، من أهم النتائج التي خرج بها أهمية الوقت، وضرورة توجيه الجهود الجماعية.
- الدور الحضاري للمجتمعات الآسيوية المعاصرة عند مالك بن نبي- اليابان نموذجا- من اعداد هدى بن زقوطة قدمت بجامعة منتوري بقسنطينة سنة(2010م) للحصول على درجة ماجستير تناولت فيها النهضة اليابانية و السياسات التنموية الآسيوية و الاقتصادي و عوامل ازدهاره و أهم النتائج التي توصلت إليها أنّ مالك رحمه الله لم يكتفي بتوظيف ما درسه بل اكتسب فكرا اخلاقيا خاصا به.

-التغير الحضاري في فكر مالك بن نبي، تقديم الدكتور لخضر شريط من جامعة الجزائر و يهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن أليات التغيير التي تسمح للمجتمع الإسلامي بالتحضر و من أهم نتائجها أنّه يجب يُكوين مفهوم علمي للتاريخ في الأذهان حتى ننطلق نحو التغيير.

- الاقتصاد العالمي العادل، مالك بن نبي نموذجا، بجامعة بومرداس(2011م) تطرح مشكلة كيف نوفق بين المعادلة الإنسانية ومعادلة اقتصادية خاصة بالعالم المتخلف، وأهم نتائجها أنّ مالك اختص ببعض المصطلحات الاقتصادية التي اعطاها بعدا اجتماعيا.

منهج الدراسة: يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي ، خاصة في الفصل الأول المتعلق بالأنظمة الاقتصادية، أما الفصل الثاني اعتمدت فيه على المنهج التاريخي في المبحث الأول حول حياة العلامة مالك بن نبي، و المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمبحث الثاني الذّي يتحدث عن الفكر الاقتصادي لمالك بن نبي المتناثر في مؤلفاته.

الخطة المتبعة: و اتبعنا في معالجة هذا الموضوع خطة مكونة من مقدمة و خاتمة يتوسطهما فصلين :

- الفصل الأول بعنوان الأنظمة الاقتصادية تطرقت فيه من خلال ثلاث مباحث الأول حول مفهوم و أسس وأراء الأنظمة الوضعية –الرأسمالية والاشتراكية- والمبحث الثاني كان تقصي لأهم الافكار الاقتصادية الإسلامية سواء الثابتة من الكتاب و السنة، أو ما أجاد به علماء ومفكري هذه الأمة

- والفصل الثاني بعنوان مالك بن نبي وأفكاره الاقتصادية، مبحث حول اطوار حياة مالك ومسيرته العلمية والثقافية، ومبحث ثاني عبارة عن تجميع للآراء مالك الاقتصادية.

صعوبات البحث: الصعوبة التي اعترضتني في هذا الموضوع هي صعوبة الإلمام بكل ما درس في الموضوع، سواء من جانب الأنظمة الاقتصادية، خاصة النّظام الرأس مالي المتشعب كثيرا أو من جهة الدراسات المستفيضة التي تناولت فكر مالك بن نبي.

أهم مصادر ومراجع البحث: اعتمت على جملة من المصادر والمراجع في هذه الدراسة، وسنقتصر على ذكر أهمها مع كتابة البقية في قائمة المصادر والمراجع.

- المسلم في عالم الاقتصاد لمالك بن نبي.
- مذكرات شاهد على للقرن، لمالك بن نبي.
- النّظام الاقتصادي في الإسلام، لتقي الدين النبهاني.
- مالك بن نبي حياته و فكره، لعبد الله بن حمد العويسي.

المنهج العلمي المطبق:

- تقسيمات الدراية: الفصل ـ المبحث ـ الفرع ـ أولا ـ 1 ـ أ.
- التهميش: اسم الكاتب، عنوان الكتاب.الجزء(الطبعة: رقمها ، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر) ، الصفحة.
- لا.ط= لا طبعة، لا.م= لا مكان نشر، لا.ن= لاناشر، د.ت= دون تاريخ نشر.
- عند اعادة المرجع: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، المرجع السابق، الصفحة.
- عند اعادة المرجع بعد الذكر الأول مباشرة:اسم الكاتب، عنوان الكتاب، المرجع نفسه،الصفحة.
- وعمدت في هذا العمل على الترجمة لبعض الشخصيات التي رأينا أنه يجب ترجمتها.

الفصـــل الأول

المبحث الأول: الأنظمة الاقتصادية الوضعية

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد.

- الفرع الأول: تعريف الإقتصاد.
- الفرع الثاني: مجالاته (علم الاقتصاد ـ النظام الاقتصادي).
- الفرع الثالث: الاقتصاد الكلي والجزئي.

المطلب الثاني: النّظام الرأس مالي.

- الفرع الأول: مفهوم النظام الرأسمالي.
- الفرع الثاني: اطوار النظام الرأسمالي.
- الفرع الثالث: أسس الرأسمالية.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي الإشتراكي.

- الفرع الأول: مفهوم النظام الاشتراكي.
- الفرع الثاني: تطور الفكر الاشتراكي.
- الفرع الثالث: نظرة النظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية والقيمة.
- الفرع الرابع: أسس النظام الاشتراكي.

مطلب الأول: مفهـوم الاقتصـاد

قبل التطرق إلى الأنظمة الاقتصادية لا بد من تحديد المعنى الموسع لمصطلح الاقتصاد وهذا ما سنحاول الخوض فيه في هذا المطلب، من خلال تعريف الاقتصاد وذكر مجالاته و أقسامه.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد: لقد عرّف الاقتصاد العديد من العلماء المختصين،كما ورد الأصل اللغوي له في عديد كل معاجم اللغة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: لغـة: الاقتصاد من قَصَدَ، يَقْصِدُ، قَصْدًا، وهذا الأصل اللغوي يدور حول معاني عدة العدل الطريق المستقيم، الوسط في الأمور، إتيان الشيء، خلاف الإفراط أي بين الإسراف والتقتير.[1] ومن المعاني التي وردت في القرآن الكريم لهذا الأصل اللغوي:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾المائدة: 66 بمعنى العدل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ۚ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾النحل: 9 بمعنى القصد و الإعتدال في الأمر دون إفراط ولا تفريط، وقصد السّبيل هو السّبيل القصد الذي لا خروج فيه عن الاعتدال إلى اليمين أو الشّمال.[2]

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ ﴾لقمان:19 والمعنى المقصود هو التوسط في المشي بين الإسراع والإبطاء.[3]

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب. (ط:1؛ القاهرة، كورنيش النيل: دار المعارف، 1919م)، ص3642.

2- ينظر:عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني، معارج التفكير ودقائق التدبير. ج13(ط:1؛ دمشق: دار القلم، 2006 م) ص525.

3- ينظر: أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم.(ط:1؛ الرياض، المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر و التوزيع، 1997م)، ج6، ص339.

ثانيا: اصلاحًا: المعنى المتعارف عليه للاقتصاد لا يتوافق مع ما ورد في معاجم اللغة العربية والقرآن الكريم، فاصل كلمة الاقتصاد ذكرها ارسطو طاليس وقصد بها "علم قوانين الاقتصاد المنزلي، أو قوانين الذمة المالية المنزلية"[1] بحيث يشترك الأفراد في إنتاج الطيبات والتمتع بما يحوزونه منها، وتوسع فيما بعد مفهوم المنزل ليشمل الجماعة الكبيرة أو الدوله.[2]

الفرع الثالث: مجالاته: ويفرق تقي الدين النبهاني بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي فالنظام الإقتصادي هو" الذي يبين توزيع الثروة وتملكها، والتصرف بها وما شاكل ذلك وهو في بيانه هذا يسير وفق وجهة نظر معينة في الحياة"[3]على خلاف النّظام الاقتصادي فهو"فإنه يبحث في الإنتاج وتحسينه وإيجاد وسائله وتحسينها".[4] النّظام الاقتصادي وهو الأهم، لأن المشكلة تكمن في علاقات النّاس وتمكنهم من الانتفاع بالوسائل،[5]و فيما يلي توضيح كلا المجالين:

أولا: علم الاقتصاد: و لا يتفق أهل الاختصاص على تعريف واحد له، وسنكتفي بثلاثة منها:

1- ذكر رفيق يونس المصري* " أنّه دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة و تنميتها لإشباع حاجاته".[6]

2-ويرى منذر القحف أن التّعريف الأكثر قبولا أن علم الاقتصاد هو " الدّراسة للسلوك الإنساني المتعلق بالإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات"[7]

1- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. (لا.ط؛ الإسكندرية جامعة الإسكندرية كلية الحقوق،1993م) ص10.

2- ينظر: زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة.(لا.ط؛ لا.م؛ كتب عربية، د.ت) ص 295.

3-ينظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام. (ط:6؛ بيروت، لبنان: دار الأمة للطباعة والنشر، 2004م) ص55.

4- تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، المرجع السابق، ص56.

5-ينظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، المرجع السابق، ص56.

*رفيق يونس المصري: ولد 1942م بدمشق سوريا، تحصل على دكتوراه من جامعة رين الفرنسية سنة1975م، يشغل عضو هيئة التدريس، باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ألف في الاقتصاد الإسلامي العديد من الكتب مثل: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، النماء في زكاة المال، الأخلاق والاقتصاد. بدر الربابة، سيرة الدكتور رفيق يونس المصري، http://isegs.com/forum/showthread.php?t=1941

6- رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي. (ط:4؛ دمشق: دار القلم، 2005م)، ص12.

7- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما. (لا.ط؛ لا.م:لان، د.ت)، ص5.

3-وبشكل عام علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس العلاقة بين موارد المجتمع النادرة و حاجاته اللامتناهية".[1]

واختلف العلماء في دقة قوانين هذا العلم فمنهم من يرى أنها تقريبية لاتصل في دقتها إلى قوانين العلوم الطبيعية مثل جون ستوارت ميل* وجون مارشال* في حين اعتبر آخرون أنّ قوانينه العلمية لا تختلف عن أي علم طبيعي أخر.[2]

ثانيا: النظام الإقتصادي: وسنتطرق لهذا القسم بنوع من التفصيل لأهميته في الموضوع قيد الدراسة :

1- لغة: ينحصر المعنى المركزي في قواميس اللغة للأصل اللغوي النُونْ الظَادْ، الميْم هو"تأليف الشيئ وتأليفه."[3] والنَّظمُ: ظمُّ شيء إلى الشيء آخر.[4]

والنِّظامُ: ما نَظَمْتَ فيه الشيء من خيط ونحوه. و جمعه أنْظِمَة وَ أَنَاظِيمْ وَنُظُمْ وهو السِّيرةُ والهَديُ والعَادةُ.[5]

2-اصطلاحًا: و بهذا يكون تعريف النّظام الاقتصادي " الكيفية و الأسلوب الذّي يتبع لتفسير الحياة الاقتصادية، و من ثمّ مواجهة المشكلة الاقتصادية، فهو عبارة عن النهج الذي يتبناه مجتمع أو دولة ما لتحديد مساره الاقتصادي و حل مشاكله العملية، و بلوغ أهدافه التنموية."[6]

1- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي.(ط:5؛ بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م)، ص07.

2- ينظر: كامل وزنة، أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق.(لا.ط؛ لا.م: منتدى برامج نت، د.ت)، ص8.

* جون ستوارت ميل: فيلسوف انجليزي له كثير من المؤلفات: مذهب في المنطق، مبادئ الاقتصاد السياسي، مذهب المنفعة. أنظر: جون كينث جلبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي،ص 345.

* جون مرشال: (1755م-1835م) رابع رؤساء قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية (1801م-1835م). ينظر: مجموعة من العلماء، الموسوعة العربية الميسرة، ص2964 .

3- ينظر:أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون. (لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة و النشر، 1979م)، ج5، ص443.

4-ينظر: ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ج 12، ص 578.

5- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقوسي. (ط:8؛ بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة 2005م)، ص1162.

6- عبد الرحيم الشافعي، مدخل لدراسة الاقتصاد الاسلامي. (ط:1؛ اربد: عالم الكتب الحديث ، 2009م)، ص34.

و هـو أيضـا "مجمـوع القواعـد و المبـادئ الـتي تحـدد الوسـائل و المؤسسـات، و الإجـراءات لأداء النشاطات الاقتصادية ونموها بما يحقق الاستخدام الكامل و الكفء للموارد، و الذي يتحقق من خلالها تلبية الاحتياجات الخاصة بالفرد و المجتمع بصورة خاصة".[1]

ونستنتج من خلال هذان التعريفان أن النّظام الاقتصادي لا يستند إلى مبادئ اقتصادية فحسب بل تتداخل فيه المرجعية العقائدية و الأيديولوجية، فما يراه مجتمع أولوية مهمة قد يكون حراما في مجتمع آخر،كما أنّ أي نظام اقتصادي يحتاج إلى سلطة تسهر على تنفيذه تحت ما يسمى بالسياسة الاقتصادية.[2]

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزئي والكلي: ينقسم الاقتصاد إلى الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي وتسمى كذلك بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية:

أولا: الاقتصاد الجزئي: "و يهتم بدراسة الأسواق و بالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق وبالتحديد المنتجين و المستهلكين و يدرس نظرية السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية ونظرية المستهلك و توازن المنتج في الاسواق المختلفة تحليل سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية الصغرى المكونة للاقتصاد القومي"[3] و بالتالي يتناول من جانب العرض و الطلب لسلعة، أو خدمة معينة و لعناصر إنتاجها، مع دراسة الأدوات المساهمة في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات أو سوق عناصر الإنتاج و عائد كل عنصر و كيفية توزيع الفرد لدخله حسب احتياجاته المختلفة و متى يكون مجدي توسيع المشروع، أو إغلاقه.[4]

ثانيا: الاقتصاد الكلي: يهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج الوطني والمستوى العام للأسعار، عرض النقود ومخزون رأس المال،[5] ففي الاقتصاد الكلي يتم تجميع الأسواق في نطاق كبير حيث ينظر للمستهلكين كوحدة واحدة، و بالمثل ينظر إلى المنشآت و يطلق عليه قطاع الأعمال و ينظر أيضا في تأثير الوحدات الاقتصادية الجزئيه على النشاط الاقتصادي ككل.[6]

1- هشام مصباح السطلي، بحث في الاقتصاد السياسي الرأس مالي. (رسالة دكتوراه)، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2013م، ص07.

2- ينظر: هشام مصباح السطلي، بحث في الاقتصاد السياسي الرأس مالي، المرجع السابق، ص34-35.

3- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، ص08.

4- ينظر: مقدمة في علم الاقتصاد، قصد، العدد:261،ص14.

5-ينظر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، ص08.

6-ينظر: مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007م، ص20.

المطلب الثاني النّظـــام الـرأسمـالي

إنّ سيادة النصرانية خصوصا على يد قسطنطين* زمن حكمه(306م-337م) ومسخه للدّين المسيحى وأهله وبما أضافه رجال الدّين إلى الدين المسيحي إختلاقات ليست منه لاستغلال الناس ونهب ممتلكاتهم وخاصة ما عرف بصك الغفران، واقتطاعهم للأراضي و القصور و حياة الترف و البذخ التي كانوا يعيشونها، مما أشعل نار الحقد و الثورة على كل معتقد ديني و كل رجال الحكم و قامت ثورات تحمل شعارات مثل التي رفعتها الثورة الفرنسية(1787م-1799م) "اشنقوا أخر ملك بأمعاء أخر قسيس،"و" الدّين أفيون الشعوب"[1] ففي هذه الظروف تبلور النّظام الرأسمالي الذّي سنتطرق إليه في هذا المبحث:

الفرع الأول: مفهوم النظام الرأسمالي: يميز بعض أهل الاقتصاد* بين اقتصاد السوق الذي يعتبره" اقتصاد إلى مزيد من التفوق، وأنه يغطي مساحات واسعة و حقق نجاحا باهرًا، إلا أنه ما يزال يفتقر في كثير من الاحيان إلى الكثافة، أما بالنسبة إلى الرأسمالية تنيط بطبقة لامعة متكلفة، لكن ضيقة لم تمسك بزمام الحياة الاقتصادية، ولم تؤسس (لكيفية إنتاج) تصبح فيما بعد خاصيتها وتطمح من تلقاء نفسها إلى أن تعمم"،[2]و رغم البعد التاريخي لهذا المفهوم الذي قدمه الكاتب إلا أنه يصحح العلاقة بين المصطلحين و يوضح أن اقتصاد السوق شرط من شروط الرّأسمالية و ليس مرادفًا لها كما يعتقد الكثير، فهو مرتبط بكل اقتصاديات العالم.[3]و نفس المعنى نجده في كتاب اقتصاد القرن العشرين من أن"الأسواق هي التي تنتشر وليس الرأسمالية.....أنظمة السوق تختلف إلى حد بعيد".[4]

---

*قسطنطين: حكم امبراطورية روما ما بين (306م-337م) وأحدث التصالح مع الديانة المسيحية والوثنية، و تصالح مع الكنيسة.ينظر: رأفت عبد الحميد، الفكر السياسي الأوربي في العصور الوسطى.ص .15 و محمود سعيد عمران، معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ص16.

1- ينظر: يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة.(ط:2؛ القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1990م) ص18- 20.

2- فرنان بروديل، ديناميكية الرأسمالية، تر:شفيق محسن. (ط:1؛ لا.م: دارالكتاب الجديد المتحدة،2014م)، ص37.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص38.

4- وليام هلال، كينث ب تايلور، اقتصاد القرن الواحد والعشرين، تر: حسن عبد الله بدر،عبد الوهاب رشيد حميد.(ط:1؛ لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2009م)، ص53.

الفرع الثاني: أطوار النّظام الرأسمالي: قال كارل ماركس"لقد خرج النظام الاقتصادي الرأسمالي من أحشاء النظام الاقتصادي الإقطاعي وانحلال أحدهما أدى إلى انبثاق العناصر التكوينية للثاني"[1] ومرّ النّظام الاقتصادي الرأسمالي بعدة مراحل نوجزها في ما يأتي:

أولا: الرأسمالية التجارية(تراكم رأس المال): ظهر الفكر المركنتيلي مع نهاية القرن 15م استطاع الابتعاد عن النظرة الأخلاقية والفلسفة اللاهوتية، ويعبر عن طموحات الرأسماليين التجاريين وصراعهم مع الإقطاعيين قدسوا النقود واعتبروها عماد الثروة والقيمة وليست أداة تبادل فقط، فبيع السّلعة أفضل من شرائها، كما دعوا إلى تخفيض الفائدة وموافقة الكنيسة في تحريم الربا،[2]فتحول المجتمع إلى طبقة رأسمالية ترتبط مباشرة بالسوق، عن طريق شراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم، ومن ثمة يلعبون دور التاجر ويستخدمون الأفقر من الحرفيين والفلاحين كأجراء، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدمونه في زيادة الإنتاج والتراكم، تقابلها من جهة أخرى طبقة الأجراء.[3]

وينظر باستخفاف ماركس إلى من يرجع سبب هذا التراكم إلى ذكاء واقتصاد وحسن تدبير من الذّين تراكمت لديهم هذه الثروات، بل إنّ الرأسمالي ولد بسبب الحركة التي أدت للانفصال الجذري بين وسائل الإنتاج و الأجير، بالرّغم من أنه هو المنتج الذّي يباشر تلك الوسائل وحصرت هذه الوسائل في أيدي التجاريين، وساعد على ذلك أسلوب الاستعباد والاغتصاب المسلح والنهب وألوان العنف.[4]

ويرد الباقر على كارل ماركس بأنّه عجز عن توضيح كيف استطاعت فئة معينة أن تملك سلطة الإخضاع والإرغام وتجرد الصناع من وسائل الإنتاج بالقوة، و يضيف أنّ القوة ليست تفسيرا اقتصاديا ولا تنسجم مع جوهر المادية التّاريخية، وأيضا الشواهد التاريخية التي ساقها تنحصر في انجلترا وهي في حقيقتها تجريد الإقطاعيين لأراضي الفلاحين وهي ليست تجريد للصناع من وسائل الإنتاج من قبل التجاريين.[5]

1- كارل ماركس، رأس المال، تر: فهد كوم نقش.(ط:5؛ موسكو، دار التقدم، 1985م)، ج3، ص1050.

2- ينظر: سمير عبد الرسول العبيدي، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأس مالي.(لا.ط؛ دمشق: دار طلاس ، 2009م)، ص183.

*فرانسوا كينيه: (1694م-1778م) أحد الفلاسفة الطبيعيين، وعالم اقتصاد فرنسي، درس الجراحة ،وعمل طبيب للويس الخامس عشر أشهر مؤلفاته الجدول الاقتصادي http://www.marefa.org/index.php و أحمد الشيباني، دراسات في العقائد، ص27.

3- ينظر: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق،ج2 ص 10.

4- ينظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا. (ط:20؛ بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات، 1987م)، ص173-176.

5- ينظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا. المرجع نفسه، ص177-178.

لقد ابهرت وَاردات التجار من الشرق الملوك و الأمراء، مما دفعهم للوقوف إلى صفهم والحد من سلطات أمراء الإقطاع في فرض الضرائب على السّلع التي تدخل أرض كل منهم،[1] على أنّ "التزايد السريع لهذه البنية الفوقية يغذيها وصول المعادن الثمينة من أمريكا وأكثر من ذلك نظام للصرف وإعادة الصرف، الذي يعمل على التداول السّريع لكتل ضخمة من النقود الورقية و الإئتمانية،"[2] ومن الأفكار التي ساهمت في بلورت هذه المرحلة.

-المذهب الفيزيوقراطي(الطبيعي): هي أول مدرسة لها مؤسس ومنظم الطبيب الفرنسي (فرنسوا كينيه)* رغم أنّه لم يستمر إلا ربع قرن فقد جعل الاقتصاد علما، وقاموا تقسيم المجتمع إلى طبقات حسب موقفهم في العملية الإنتاجية القومية، تنشأ ثروة الأمم في عملية الإنتاج وليس التبادل، إن التطور الزراعي هو أساس التقدم الصناعي.[3]

ثانيا: الرأسمالية الصناعية: تعتبر نهاية القرن السّابع عشر، بداية انحصار تنظيم الدولة للحياة لاقتصادية، تزامنا مع تقلص كبار الشركات التجارية و اختفى الاحتكار نحو المنافسة وتطورت الصناعة بشكل مبهر منذ منتصف القرن السّادس عشر، و تحولت الصناعة من منتجات مصنعة يدويا إلى الصناعة الآلية،[4] وأبرز الأفكار التي ظهرت في هذه المرحلة:

1- المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم المفكر الاسكتلندي أدم سميث في مؤلفه "ثروة الأمم "فبالنسبة له الرّيع هو العائد الذي يزيد على تكاليف الإنتاج، فهو عائد احتكاري يحصل عليه صاحب الأرض نتيجة تملكه للأراضي الخصبة وليس نتيجة عمل، و ارتفاع الرّيع التفاضلي لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الزراعية، فدخل أصحاب الأراضي هو العائد الفائض عن تكاليف الإنتاج.[5]

1- ينظر: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي،المرجع السابق، ج2 ص 10.

2- ينظر: ديناميكية الرأسمالية، المرجع السابق، ص27.

3- زينب صالح الأشوح، الإقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي نظرة مقارنة، كتب عربية، المرجع السابق، ص115.

4- ينظر: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 128.

5- ينظر: ادم سميث، ثروة الامم، تر: حسني زينه .(ط:1؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، د.ت)، ص212.

*كارل منجر: (1840م- 1921م) عمل استاذ في جامعة فينا من أثاره: مبتدئ الاقتصاد، أبحاث في مناهج العلوم الاجتماعية. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص110.

*الفرد مارشال: (1842م- 1924م) درس الرياضيات بكمبريدج ودرس الفيزياء الجزئية وانشغل بالفلسفة ، ودرس أعمال والاقتصاد في المانيا، وعمل بتدريس الرياضيات والاقتصاد، أهم تلاميذه جون ماينور كينز، ضل كتابه في مبادئ الاقتصاد يدرس في الجامعات الانجليزية والأمريكية لزمن طويل. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص122.

2-المدرسة الحدّية (الحديثة) التي ظهرت بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، وهي ليست امتداد للمدرسة الكلاسيكية القديمة، وسيطر فكرها قرابة قرن دون تحدي يذكر إلى أن ظهرت النظرية الحدية (1870م) ونظرية كينز في ثلاثينات القرن العشرين، و أصبحا معا يمثلان أساسا للتحليل الاقتصادي، وأهم روادها كارل منجر*، ألفريد مرشال،* ساهمت في تطوير علم الاقتصاد وأدواته التحليلية وركزت على المفهوم الحدّي أو نقطة التغيير لتفسير الظواهر الاقتصادية، أهتمت بالفرد بدل المجتمع لتحليل السلوك، يبنى التحليل الحدي على المنافسة الكاملة وبعض الحالات يسود فيها الاحتكار المطلق، اصبح الاقتصاد شيء غير موضوعي ويخضع للأحكام الشخصية والنفسية فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي هي ظاهرة نفسية من الفرد، بالمقابل افترضت القياس الكمي لهذه المنفعة، الطلب هو المحدد رئيسي للسعر إضافة إلى تكاليف الإنتاج، دافعت عن مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، ساهمت في جعل الاقتصاد علما طبيعيا وطبقت الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية.[1]

ثالثا: الرأس مالية الامبريالية(الاحتكارية): بعد نهضة أواخر القرن التاسع عشر وأزمة السنوات 1900م و 1903م أصبحت الكارتيلات أساسًا من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها، وتحولت الرأسمالية إلى امبريالية، التي تمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية حيث سيطرت الاحتكارات و التجمعات الرأسمالية الضخمة على الإنتاج و تصريفه،[2]وخلفت علاقات معقدة بين رأس المال المحلي و الدولي، ودخلت علاقات الإنتاج الدّولية التي تتطابق مع رأس المال الدولي في تناقض مع علاقات الوطنية، فالدّولة لا يمكن أن تكون وكيلا للرأسمالي الذّي تكون أهدافه عالمية،[3] وعليه عمدت الرّأسمالية إلى إقصاء القومية نهائيا باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات، ودولية الإنتاج وتحرك كبير لرؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية في الدّول النّامية.

بعد الحرب العالمية الثانية عملت الرّأسمالية الصناعية إلى استعادت عولمتها من خلال الثورة المعلوماتية و التقنية، التي أعادت هيكلة البُنى الإنتاجية وعملت على تسهيل الانتشار الجغرافي للقطاعات المسيرة عن بعد.[4]

1- ينظر: سمير عبد الرسول العبيدي، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص185،186.

2 - ينظر: فلاديمير لنين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.(ط:1؛ بيتروغراد: دار الحياة والمعرفة، 1917م)، ص12.

3 - أنظر:كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، تر: عادل عبد المهدي،.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار ابن خلدون، 1978م) ص16.

4- ينظر: سمير أمين، ما بعد الرأس مالية المتهالكة، تر:فهمية شرف الدين، سناء أبو شقرا.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الفرابي ، 2003م) ص97.

وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كحامي للرأسمالية بسبب الثروة التي خرجت بها من الحرب، وهجرت الكوادر الأوربية مع رؤوس أموالهم إليها، ومع بداية القرن العشرين توسّع استعمال الآلة وتقلص دور العمل البشري.

وظهرت النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936م، نتيجة تخبط الرأس مالية في الأزمات وعدم قدرة النّظرية الكلاسيكية على حل معضلاتها ودعى كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية التي تشكل عاملا أساسيا في زيادة الاستثمار وخلق استثمارات جديدة تمتص البطالة.[1]

وقامت جهود سياسية منسجمة بدعم التوجه العالمي للرأسمالية و وضع نظام مرتب عن طريق مؤتمر برتن وودز (1944م)، وأسسوا صندوق النقد الدولي(1945م) والبنك الدولي(1946م)، وذلك لتنفيذ توجهاتهم، وفيما بعد وضعوا الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية،[2] وتمكنت فئة تمثل1% من المجتمعات من الاستحواذ على رؤوس الأموال،[3] وتزايدَ تدخل الدّولة الاقتصادي لاحتياج البرجوازية لها في تمويل مشاريعها المفلسه، [4] وشهد العالم التّطور المذهل في القوى المنتجة مثل ادخال الآلة في الزراعة و خلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية، والتوسع في الأسواق وتكثيف التبادل التجاري بين الدول الصناعية و انهار النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، وعلى مستوى وسائل الإنتاج قامت أنواع جديدة من الآلات، و اصبح العمل يحتاج إلى تدريب مهني ومستوى تعليمي أرقى وتسعى اليوم إلى "ثورة في الإنتاج والتراكم تقوم على الموارد الصناعية لا الموارد الطبيعية، وها نحن نشهد غروب شمس المواد الأولية التي ضلت طوال قرنين من الزمن محرك الاقتصاد القومي."[5]

وفي ظل العولمة الاقتصادية نشهد اندماج الرأسماليات الوطنية في بنية اقتصادية واحدة عالمية النّطاق لتشكل المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي وتعمل على نشر ثقافة الألفة بين شعوب العالم الحديث وكثير منها ينتج هذه الثقافة عن طريق الأفلام، الموسيقى وغيرها.[6]

---

1 – ينظر: جون ماينارد كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، تر: الهام عيداروس.(ط:1؛ أبو ظبي: هيئة ابوضبي للثقافة والتراث، 2010م)، ص61.

2– ينظر: وليام هلال، كينث ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص158.

3– ينظر: محمد طاقة، المأزق الفكري للنظام الرأس مالي والأزمة الاقتصادية العالمية، ص8،5.

4– ينظر: إرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية،تر: غسان ماجد.(لا.ط؛ لا.م: كميل داغر، 1977م)، ص34.

5– ينظر: فؤاد مرسي، الرأس مالية تجدد نفسها.(لا.ط؛ الكويت:عالم المعرفة، 1990م)، ص56–61.

6– وليام هلال، كينث ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص179.

الفرع الثالث: أسس الرأسمالية: قامت الرأسمالية على مجموعة من المبادئ والأسس، التي لم تبقى ثابته بل شهدت تغيرا عبر التاريخ، التحول الذي يراه البعض مصدر قوة هذا النظام، ويعتقد مناوئي الرأسمالية أنّه دليل فشلها.

أولا: الندرة النسبية: رغم أنّ أب الرأسمالية أدم سميث لم يذهب إلى هذا الطرح، وذهب إلى وجود "توازن بين عدد السكان من جهة وكمية الغذاء من جهة ثانية.....وأن الريع منحة من منح الطبيعة وتنتج من تظافر المجهود البشري مع قوى الطبيعة".[1]

فالرغبة في الطعام تحدها سعة المعدة البشرية، فيستعد من يملك أكثر مما يستهلك إلى مبادلته لإشباع الكماليات التي تبدو لا متناهية.[2]

إلا أنّ الرأسمالية تأثرت بنظريات من قبيل نظرية مالتس* في الإسكان(1798م) ودعواه بأن " النمو الدّيمغرافي أكبر دائما من النمو الاقتصادي، فالحاجز الرئيسي الذي يقف في وجه النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية"[3]واقترح لحل هذه المشكلة، القمع و انقاص عدد السكان كلما زاد و منع زيادة السكان.وطرح ريكاردو* لفكرة عدم كرّم الطبيعة وشحها وبخلها وأنّ مع توجه الإنسان إلى استثمار الأراضي الغير خصبة حتى لا يبقى مجال لأي استثمار جديد.[4]ويمكن طرح المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأس مالي على النحو التالي:

1-الحجات الاقتصادية وتنقسم إلى ضرورية وكمالية من جهة والحاجات الفردية والجماعية من جهة أخرى و إلى حاجات حاضرة ومستقبلية، وتتميز الحاجات الاقتصادية بأنها غير قابلة للإشباع لانهائية ونسبية بمعنى حاجات اليوم ليست هي حاجات الغد.[5]

1-كامل وزنة، أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، المرجع السابق، ص45.

2- ادم سميث، ثروة الامم، تر: حسني زينه .(ط:1؛ بغداد: ،معهد الدراسات الاستراتيجية،.دت)، ص242.

*القس روبرت مالتس: (1766م -1836م) من أعمدة الفكر الاقتصادي التقليدي، ومن الأوائل الذين انتقدوه، من مؤلفاته:أصول الاقتصاد السياسي. أنظر:حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص72.

3- زهير طافر،النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، الباحث الاجتماعي. (العدد 10،جامعة بشار، 2010م)، ص73.

*دافيد ريكاردو: (1772م- 1823م) يهودي من أم بولندية أكبر ممثل للمدرسة التقليدية الانجليزية ، عمل في الأوراق المالية من أثاره مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب. أنظر: حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص63

4- كامل وزنة، أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق،المرجع السابق، ص45.

5- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، المرجع السابق، ص3.

2– الأموال والموارد الاقتصادية المحدودة، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم الندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في زمن معين أو موزعة توزيعا مكانيا سيئا بحيث تتوافر في مكان وتشح في مكان أخر.[1]

ولحل هذه المشكلة يطرح النّظام الرأسمالي عدة تساؤلات تؤطرها وتوضح أسبابها: ماذا ننتج؟ ما هي الكمية التي ننتجها؟،كيف ننتج؟ لمن ننتج؟[2]

ثانيا: الحرية والمنافسة: تنادي الرأسمالية بحرية تملك الفرد لسلع الإنتاج و الاستهلاك والتصرف في هذه الملكية حسب مشيئته ومصلحته، وله الحرية في مزاولة ما يشاء من الأنشطة الاقتصادية بالأسلوب الذي يختاره ويحقق له أكبر ربح ممكن، وله الحق في أن يستثمر، أو يدخر ما يشاء من أمواله، وليس للدولة الحق في أن تمنعه ولا أن توجهه إلى ما يخالف رغبته،[3] وشعارهم في ذلك (دعه يعمل دعه يمر، فالعالم يسير من تلقاء نفسه)[4] ورغم امتداد هذا المبدأ منذ العصور الرومانية والإغريقية إلا أن الحرية الاقتصادية المطلقة تجلت مع النهضة الاوروبية والثورة على الكنيسة وحق الفرد في التفكير والتعبير عن رأيه.

وتهدف الرأسمالية من وراء هذا المبدأ جعل الفرد العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية كما أنها تشجع المنافسة بين الجميع سعيا وراء الكسب المادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاج وابتكار أفضل الأساليب وتجنب الاسراف في الموارد ضمانا لأكبر ربح،[5] إنّ المنافسة شرط أساسي لتحقيق الحرية الطبيعية، والاحتكار هو عدو الإدارة الحسنة التي لا يمكن توفرها إلا في إطار المنافسة الحرة العامة التي يلجأ إليها كل فرد للدفاع عن نفسه.[6]

1- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، المرجع السابق، ص4-5.

2- إبراهيم محمد أحمد البطاينة، 'الإسلام و المشكلة الاقتصادية'، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1994م، ص09،11.

3- ينظر: زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، المرجع السابق، ص113.

4- أحمد الشيباني، دراسات في العقائد.(لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العربي، د.ت)،ص27.

5- ينظر: زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، المرجع السابق، ص113.

6- ينظر: أحمد الشيباني، دراسات في العقائد(لاط؛ بيروت، لبنان، دار الكتب العربي،د.ت)، ص30.

ثالثا:الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي: المصلحة الخاصة والحصول على أكبر منفعة شخصية هي دافع الفرد إلى مزاولة النشاط الاقتصادي، وينتج على ذلك منافسة بين جميع الأفراد ولا تكون متعارضة مع المصلحة العامة، وذلك لأن هذه الأخيرة ما هي إلا مجموعة مصالح خاصة ولأن المبادلات تحدث مقابل أثمان تتغير وفق العرض و الطلب.[1]

رابعا: القيمة: إن قيمة أي سلعة عند شخص يمتلكها، أو ما يطلق عليه القيمة الإستعمالية "تساوي كمية العمل الذي تخوله إبتياعها، أو استحقاقها"[2] و القيمة التبادلية وهي التي يقايض بها في الأسواق، و يحاول الرأس ماليون التأكيد على أهمية رأس المال في تحديد هذه القيمة،[3] ويرى أدم سميث أنّ"الأشياء ذات القيمة الاستعمالية الكبرى غالبا ما تكون لها قيمتة تبادلية قليلة، أو معدومة وبالعكس فالأشياء ذات القيمة التبادلية الكبرى غالبا ما تكون قيمتها الاستعمالية قليلة، أو معدومة فلا شيء أنفع من الماء ولكن لايكاد يشترى به شيء، ولا يكاد يبادل به شيء"[4] لكن هذا المعنى للقيمة سرعان ما ألغته نظرية تكاليف الإنتاج التي ترى القيمة تتحدد بتكاليف خدمات عوامل الإنتاج التي استخدمت في انتاجها من تنظيم وعمل ورأس مال و طبيعة، ثم ظهرت نظرية المنفعة الحدية التي ترى قيمة السلعة تتحدد بالمنفعة المقدرة من استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة، وبعد ذلك جاءت نظرية العرض والطلب.[5]

خامسا: السعر: ويقسم أدم سميث السعر إلى:

1-السعر الحقيقي: بالنسبة للشخص الذي يبتغي حيازته هو الجهد والعناء المبذول من أجل حيازته وعند الشخص الذي ينوي التصرف فيه أو مبادلته، إنما هو التعب والمعانات اللذان يستطيع أن يعفي نفسه منهما ويقتدر على فرضهما على أناس آخرين.فالعمل هو الذي تم به ابتياع كل ثروات العالم وليس الذهب ولا الفضة.[6]

1- ينظر: زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، المرجع السابق، ص113.

2- أدم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، ص35.

3- ينظر: كامل وزنة، أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق،المرجع السابق، ص24.

4- أدم سميث، ثروة الأمم،المرجع السابق، ص43.

5- ينظر: نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية. (ط:1؛ الأردن :عالم الكتب الحديث اربد،2011م)،ص52.

6- ينظر: أدم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، ص 45.

ورغم أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية إلا أنه ليس الوحيد الذي تقدر به قيمة السلعة، بل يضاف إليه المشقة و البراعة، و اعتاد النّاس تبادل سلعة بمقارنتها بسلعة أخرى وليس بالعمل لصعوبة تقدير العمل، كما تعارف الناس على النقد الذي يتعرض للارتفاع والنقص في القيمة في ذاته، وحقيقة الأمر أن الثابت الوحيد هو العمل[1] فالغالي هو صعب المنال والرخيص هوما يسهل الوصول إليه، وهو" المقياس الدقيق الأوحد للقيمة الذي يمكننا بواسطته مقارنة قيم مختلف السلع في كل الأزمنة والأمكنة".[2]

2-السعر الإسمي(النقدي): يتغير مع قانون العرض والطلب وتبدل أسعار العملات فالعرض والطلب يحدثان التوازن العفوي بين الإنتاج والاستهلاك في السوق فزيادة الإنتاج يودي إلى زيادة العرض في السوق عن الطلب الفعلي عن تلك السلعة وينتج عن ذلك هبوط في السّعر، وهبوطه يقلل من أرباح المنتج الذي يتوقف بدوره عن الإنتاج أو يقلل منه فيحدث انخفاض في العرض ويتوازن الإنتاج و الاستهلاك،[3]فكم من مرة حُولت السوق وشوهت بسلطة القوة و القانون، وجهاز الثمن في النّظام الرأسمالي هو المنظم للسوق ويتضح ذلك على النحو التالي:

- من خلال العرض والطلب يرشد الأفراد إلى فرص الربح الموجود في المجالات المختلفة.
- تحدد توزيع عوامل الإنتاج نحو القطاعات المختلفة حسب رغبة المستهلكين، ومن خلال انخفاض اسعار سلع معينة وارتفاع أثمان سلع أخرى.
- ينبئ بندرة النسبية للسلعة وبالتالي يدفع إلى تقليل الكميات المستهلكة منها.[4]

1- ينظر: أدم سميث، ثروة الأمم، المرجع نفسه، ص 45.

2- ينظر: ادم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، 45.

3- ينظر: كامل وزنة، أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق،المرجع السابق، ص26.

4- ينظر: مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق،المرجع السابق،ص49.

سادسا: الربح: بالنسبة إلى ادم سميث يصعب تحديد متوسط الربح السنوي لرأس المال نتيجة تغير الأسعار المستمر والحوادث التي تتعرض لها عملية الانتاج و التسويق، ولكنه يرسي قاعدة أن رأس المال الكبير يكون ربحه كبيرا والعكس صحيح، بل ذهب إلى أبعد من ذلك أن رأس المال الكبير ينمو وإن كانت فائدته قليلة أكثر من المال الصغير الذي فائدته كبيرة، ويلح على انتقال رؤوس الاموال بين فروع التجارة المربحة دون مراعاة لتسريح العمال، فالأهم هو نقل البضائع بأقل تكاليف إلى السوق وتحقيق أعلى ربح، ولا يرى ظلما في احتكار شركات، أو اشخاص لسلعة معينة بل يتحقق منها أكبر ربح و تباع السلعة بأغلى الأسعار[1] وتحتج الرأسمالية على إباحة الفائدة بأنّ رأس المال مُنتج وليس عقيما فالمقترض للمال كأنّه يستعمله في الإنتاج و لا يدخره، وعدم دفع الفائدة يعتبر سرقة لحق المقرض، فالمقترض يدفع الفائدة عن رضا منه فلماذا نمنعها، و بالنسبة لقروض الاستهلاك تؤدي إلى تخفيض عرض رأس المال وإذا لم تكن بفائدة زادت الفائدة على قروض الإنتاج.[2]

1- ينظر: ادم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، 129-138.

2- ينظر: رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص109-111.

مطلب الثالث: النّظام الاقتصادي الاشتراكي

لقد تمخض عن ما ظهر من سلبيات في النّظام الرأسمالي أفكار مناوئة له كونت ما عرف بالنظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي سنتحدث عنه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم النّظام الاشتراكي: فلسفة الاشتراكية الماركسية هي أنّ المادة أصل و محرك الحياة، وأعطت خاصية التطور الذاتي والحتمي للعملية الإنتاجية، يرى انجلز*أنْ الاشتراكية في حقيقتها هي نتاج ادراك الصراع الطبقي القائم في المجتمع الحديث بين الملاك وغير الملاك، أو الرأسماليين و العمال المأجورين، ومن جهة أخرى الفوضى التي تحكم الإنتاج.[1]

ويعرفها شومبيتر* بشمول ووضوح أكثر في قوله " إنها ذلك التنّظيم الاجتماعي الذّي تكون فيه وسائل الإنتاج، والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج، وماهي السلع التي تنتج ومن هم الذين يحصلون عليها وما هي، مسيطرا عليها من قبل السلطة العامة بدلامن الشركات ذات الملكية الخاصة والمدارة إدارة خاصة، فكل ما نعنيه بالسير نحو الإشتراكية هو رحيل شؤون الشعب الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة"[2]

والتعريف الذّي بدا لي اكثر إلماما للاشتراكي الانجليزي برتران رسل*" هي اشتراك المجتمع في ملكية الأرض ملكية اشتراكية، وفي رأس المال في ظل نظام حكم ديمقراطي و يترتب على هذه الاشتراكية أيضا توزيع الإنتاج على الجميع، إذا بقي ثمة من تباين أو اختلاف في الحضوض، فيجب أن تبرره المصلحة العامة".[3]

1- ينظر: جون مولينو، ما هوالتراث الماركسي الحقيقي، تر: مركز الدراسات الإشتراكية،(لا.ط؛لا.م: كتب عربية، د.ت)، ص19.

*شومبيتر:(1883م-1950م) اقتصادي نمساوي درّس الدورات الاقتصادية في االأكاديمية النمساوية ، سافر إلى أمريكا وفي 1932م عين أستاذ في جامعة هارفرد، واشتهر بنظريته في التطور الاقتصادي. وليام هلال، كينث ب تايلور، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، ص 350 . و جون كينث جلبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي،ص 345.

2- جوزيف أ شومبيتر، الرأس مالية والإشتراكية و الديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل.(ط:1؛ بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة 2011م)، ص 33.

* برتراند أرثر ويليام رسل:(1872م-1970م) فيلسوف بريطاني، أحد مؤسسي الفلسفة التحليلية التي مزال لها تأثير كبير ، كان داعي للسلام ، وحاز جائزة نوبل للأدب 1950م، من مؤلفاته مبادئ اعادة البناء الاجتماعي، آفاق الحضارة الصناعية. http://ar.wikipedia.org/wiki

3- جورج بورجان،بيار رامبيلر، هذه هي الاشتراكية.(لا.ط؛ بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1952م)، ص13.

الفرع الثاني: تطور الفكر الاشتراكي: ظهرت الاشتراكية على عدة وجوه تختلف باختلاف الزمان والمكان منها:

أولا: الاشتراكية الخيالية(الطوباوية): تنطلق من تصورات أفلاطون للمدينة الفاضلة التي يعيش فيها الناس في حرية و سعادة، وتحرم عليهم الملكية الخاصة لينصرفوا إلى اقامة العدل بين الناس، ومنذ ذلك الحين كان لكل جيل من يحارب الملكية الخاصة مثل مارتن لوثر في القرن 16م، وكرد فعل على ما جلبته الثورة الصناعية (1776م)من ظلم اجتماعي، ارتبط بنمو الصناعة الكبيرة،[1] شهد العالم حركات قادها عمال عصاميون تطورت خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر حين ظهرت جهود أولى الطوباويون أمثال (توماس مور)* و (سان سيمون)* وغيرهم ممن حاولوا استثمار علوم عصرهم ونقدوا اللامساواة ونادوا بالملكية الجماعية،[2]فهي صرخة المعذبين ولم ترتكز على التطور الاقتصادي ولا تعتمد قوانينه، فهي تخاطب أفهام الشعب والدولة على حد سواء، و ازدهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونبعثت هذه الاشتراكية من جديد تحت اسم الاشتراكية الإنسانية.[3]

ثانيا: الاشتراكية الشعبية: نوع من الاشتراكية الطوباوية البرجوازية ظهرت بروسيا تجمع بين الديمقراطية الفلاحية والأحلام الاشتراكية وتأمل في تجنب الرأس مالية.[4]

1- ينظر: هشام مصباح السطلي، بحث في الاقتصاد السياسي الإشتراكي، رسالة دكتوراه ،المرجع السابق، ص13،14.

* توماس مور:(1874م-1535م) سياسي وعالم انجليزي، تلقى تعليمه في مدرسة القديس أنتوني، اصبح محاميا بارعا، و وزيرا للعدل، ثم سجن و أعدم .http://ar.wikipedia.org/wiki

*سان سيمون:(1760م-1825م)الكونت كلود هنري دو رفروا، فرنسيا، أشهر ما ألف المسيحية الجديدة، ودعى إلى تدخل الدولة . http://ar.wikipedia.org/wiki

2- ينظر: إرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، تر: غسان ماجد.(لا.ط؛ لا.م: كميل داغر، 1977م)، ص43.

3- أنظر:جورج بورجان، بيار رامبير،هذه هي الاشتراكية، تر: محمد عيتاني، المرجع السابق، ص5.

4- هشام مصباح السطلي، بحث في الاقتصاد السياسي الإشتراكي، رسالة دكتوراه ،المرجع السابق، ص13،14.

*انجلز:(1820م- 1895م) ولد بمدينة بارمن في بروسيا عالم اجتماع المالي، كان ملما بالعديد من اللغات، وذو ثقافة واسعة في جل العلوم ، ساهم مع ماركس في تأسيس الشيوعية والنظرية السياسية الماركسية، ألف معه البيان الشيوعي، وله كتاب حياة الطبقة العاملة في إنجلترا1848م. http://ency.kacemb.comK ت التصفح 2015/05/20م.

ثالثا: الاشتراكية العلمية: التي أرسى معالمها كارل ماركس و انجلز* في البيان الشيوعي 1847م وحاولا تقويض الرأسمالية وساعد في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي يعانيه عمال اوربا خلال القرن التاسع عشر، والتطور المخطط للمجتمع من أجل تحسين الوضع المعاشي والحياتي للجماهير الشعبية بما يتفق مع تحسين وضع كل فرد في المجتمع، وتعتبر الاشتراكية العلمية نظرية في حتمية التحول إلى الاشتراكية وقانونية تحولها إلى الشيوعية التي تمثل آخر مراحل الاشتراكية[1] وتعتبر"رصد للوقائع و الأحداث وبحث عن القوانين التي تتحكم بها....وتنبيه الطبقة الكادحة المضطهدة المناضلة وتزويدها بالوعي"[2]وظهرت النقابات وشركات التعاون و الاحزاب الاشتراكية كنواتج عفوية للنضال داخل المجتمع الرأسمالي.[3]

رابعا: الاشتراكية الديمقراطية: تمثل تيار من الحركة العمالية المعاصرة، ونوعا من الاشتراكية الإصلاحية تؤمن بالتحول السلمي إلى الاشتراكية التي تراها رسالة أخلاقية أدبية، ولكن النظام الاشتراكي كان يحمل بذور فنائه من خلال اعتماده على نظرية هيقل* للتطور الديالكتيكي التي لم تتحقق في الدول الرأسمالية الكبرى، بل تراجع الفكر الماركسي حتى في عقر داره الاتحاد السوفياتي الذي تفكك في08 ديسمبر1991م وخلفه الاقتصاد السوق الحر.[4]

الفرع الثالث: نظرة النّظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية و القيمة. لأنّ النظام الرأسمالي أولى اهتماما كبيرا بطبيعة المشكلة الاقتصادية، وأفاض في الحديث عن مصدر قيمة السلع، نلاحظ ماركس وأتباعه يفصلون في هذا الجانب.

5- ينظر: جورج بورجان، بيار رامبير،هذه هي الاشتراكية،المرجع السابق،ص6.

2- جورج بورجان، بيار رامبير،هذه هي الاشتراكية،المرجع السابق،ص6.

3- ينظر: إرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية،المرجع السابق، ص44.

*هيقل: جورج ويلهيلم فريديريك هيقل(1770م-..) بمدينة شتوتيجارت الألمانية، التحق بالمدرسة اللاتينية ثم المدرسة اللاهوتية فيلسوف واقعي وخيالي في نفس الوقت ، عمل مدرسا بجامعة هيدلبرج برلين، أهم مؤلفاته: المنطق الكبير، محاضرات في فلسفة الجمال. ينظر: رأفت غنيمي الشيخ، فلسفة التاريخ، ص136.

4- ينظر: رشيدة العام، 'الحرية الفردية في المذهب الإشتراكي'، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد: 10، 2006م ص13.

أولا: المشكلة الاقتصادية: هي من المنظور الاشتراكي، كيفية بذل أكبر جهد لاستخدام الموارد المتاحة بحرص و إهتمام، و العمل على منع تبذير هذه الموارد، والقدرة على توفير حجم من المجهود البشري يكفي للتغلب على الندرة، وسبب المشكلة الاقتصادية هو ملكية وسائل الانتاج التي هي اجتماعية بطبيعتها في يد فئة قليلة، وأيضا الكمية المتزايدة من فائض القيمة وضرورة التوسيع للأسواق، بالمقابل الاستغلال المتزايد للعمال يؤدي إلى تناقص الاستهلاك، و هو الحل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التخطيط المركزي و التوزيع لكل حسب حاجته[1]

ثانيا:القيمة: إنّ البضائع عند ماركس تكسب قيمتها من انفاق قوة العمل البشرية بصرف النظر عن شكل هذا الإنفاق وتراكم لعمل بشري وهي لكونها بِلَورات لهذه الماهية الاجتماعية المشتركة لها كلها، تعتبر قيما بضاعية، والعمل الذي يحدد قيم البضائع يكون متجانسا أي انفاق لقوة بشرية واحدة بالذات وهي قوة العمل الكلية للمجتمع،وتحدد كمية العمل بالوقت.[2]

ثالثا: فائض القيمة: لا يستطيع الرأس مالي الحصول على فائض القيمة إلا باستغلال مداخيل الطبقات الأخرى، وهو نتاج سلب ونهب ويخسر البعض ما يربحه الآخر[3]ملخص هذه الفكرة أن العامل يقع في استغلال صاحب العمل نتيجة الفارق بين الأجرة التي يأخذها وقيمة ما ينتجه، كما أن ملاك الأراضي يعيشون على حساب أناس آخرين ودخل لم يكسبوه ومن هنا تنشأ الدخول غير الأجر كالفائدة و الربح.[4]

إنّ العامل "يضيف قيمة إلى المواد الأولية وبعد عدد من الساعات..... يكون قد أعاد إنتاج قيمة تعادل بالضبط أجره اليومي ولو توقف عن العمل في تلك اللحظة بالذات، يكون الرأسمالي لم يحصل على فلس من فائض القيمة، غير أن الرأسمالي لن تكون لديه في هذه الشروط أية مصلحة في شراء قوة العمل، فهو كالمرابي أو التاجر في العصر الوسيط(يشتري لكي يبيع) إنّه يشتري قوة العمل ليحصل منها على نتاج أعلى مما أنفقه ليشتريها".[5]

1- ينظر: إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، المرجع السابق، ص16،15.

2- ينظر: كارل ماركس، رأس المال،المرجع السابق، ص59.

3- ينظر: إرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية،المرجع السابق، ص21.

4- ينظر: يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، المرجع السابق، ص83.

5- إرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية،تر: غسان ماجد،كميل داغر،المرجع السابق، ص21.

الفرع الرابع: أسس النّظام الاشتراكي: قام النّظام الإشتراكي على عدة أسس تبدو مناقضة تماما لما تدعو له الرأسمالية و من أهمها:

أولا: تقييد الحرية الاقتصادية: و فلسفتهم في ذلك أن الحرية لا تتحقق إلا بالتحرر من الاستغلال والقضاء على الدولة الطبقية وسيادة الدولة (الدكتاتورية البروليتارية)، وتصبح الديمقراطية للفقراء وليس للأغنياء، ولن تكتمل إلا في المجتمع الشيوعي حيث تتحطم الرأسمالية نهائيا و يتحرر الإنسان حتى من التفكير في الحصول على خبزه اليومي.[1]

ثانيا: الملكية: تدعوا إلى محو الملكية الخاصة ليس في مجال الإنتاج الرأس مالي فحسب بل في مجال الإنتاج عموما، فالمجتمع يبلغ بفضل النّظام الإشتراكي درجة عالية من الثروة وتنمو القوة المنتجة نموا هائلا، فلا يبقى موقع للملكية الخاصة لبضائع الاستهلاك و وسائل الإنتاج، فكل فرد سيحصل على ما يحتاج إليه في أي وقت.[2]

فالمذهب الاشتراكي يرفض الأنانية و الدوافع الذاتية و يتخذ المجتمع محورا له و على الدولة أن تملك جميع وسائل الإنتاج وتقوم بمهمة التوزيع و لم يتوقف الأمر على احتكار الدولة للإنتاج و الاستثمار بل تعداه إلى تحديد نوع العمل الذي يجب أن يزاوله الفرد وتحديد ما يستهلكه وفقا لما تنتجه الدولة.[3]

ثالثا: الربح: في النّظام الاشتراكي الربح و الأجر هما منتوج العامل،إنّ حصة الرأسمال الربح ترتفع بقدر ما تهبط حصة العمل، ويرتفع الربح بقدر ما تهبط الأجرة، فبرغم من التطور في وسائل الإنتاج ونقص التكاليف و نتج عنه زيادة كمية أكبر من البضائع في وقت أقل إلا أن القيمة التبادلية بقيت نفسها.[4]

1- ينظر: سعيد أبو الفتوح، محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية،ص34،35.

2- ينظر: محمد باقر الصدر،اقتصادنا، المرجع السابق، ص234.

3- ينظر: رشيدة العام، الحرية الفردية في المذهب الإشتراكي، المرجع السابق، ص05.

4- ينظر: كارل مارس، العمل المأجور ورأس المال، تر: الياس شاهين،المرجع السابق، ص56،59.

المبحث الثاني: الاقتصاد الإسلامي المفهوم والمبادئ

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية.

- الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي.
- الفرع الثاني: نظرته للمشكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: مبادئ الإسلام في القيمة والحرية والتملك.

- الفرع الأول: والحرية في الإسلام.
- الفرع الثاني: القيمة في الإسلام.
- الفرع الثالث: الملكية في الإسلام.

المطلب الثالث: مبادئ تنظيم السوق في الإسلام.

- الفرع الأول: الأسعار.
- الفرع الثاني: الاحتكار.
- الفرع الثالث: عدم تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي.
- الفرع الرابع: تحريم الربا.
- الفرع الخامس: النجش والغرر والغش والتدليس.
- الفرع السادس: جواز الربح و المنافسة المشروعة.

المطلب الرابع: العمل والاستثمار والاستهلاك والتوزيع.

- الفرع الأول: العمل.
- الفرع الثاني: الاستثمار.
- الفرع الثالث: الاستهلاك.
- الفرع الرابع: التوزيع.

المطلب الخامس:التنمية والبعد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.

- الفرع الأول: التنمية عند المسلمين.
- الفرع الثاني: البعد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية.

الاقتصاد الإسلامي تنزيل رباني لا يقوم على سلبيات أو نقائص الأفكار الاقتصادية السابقة له، لذا نجده يطرح مبادئ ومعاني مستقلة عن غيره من جهة المصدر و الطرح و النتائج.

الفرع: الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي: ولم يعرف المسلمون ولا غيرهم الاقتصاد كعلم إلا في العصر الحديث، وجاءت تعريفات العلماء للاقتصاد الإسلامي تحت مسمى المذهب أو النّظام وهناك من نعته بالعلم وفيما يأتي بعض التعاريف المختارة :

1-عبد الرّحمان يسري* الذي عرفه بأنّه"العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه و تنميته ، لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها".[1]

2-وعند الفنجري* الاقتصاد الاسلامي " هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لاصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية".[2]

3-باقر الصدر:* "المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري، يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية والتاريخية، التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي، أو تحليل تاريخ المجتمعات البشرية".[3]

1- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، سلسلة محاضرات الأساتذة الفائزين بجائزة البنك10. (ط:2؛ جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد، 2000م)، ص17.

2- محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، سلسلة دعوة الحق،رابطة العالم الإسلامي، مكة: العدد:27، 1984م) ص 18.

*الفنجري: (1925م-) تخرج من كلية الطب بجامعة مصر، درس في أمريكا علوم الصحة وعمل مستشارا للطب الوقائي في الأمم المتحدة، نشر له أكثر من 30كتابا منها: فتاوى ومفاهيم خاطئة تؤخر المسلمين، الحرية السياسية في الإسلام.
http://ar.wikipedia.org/wiki.

* باقر الصدر:(1353هـ -1980م) عاش يتيما، مفكر وفيلسوف إسلامي شيعي، من أساتذته :عباس الرميثي، ومن تلاميذه:حسن نصر الله. http://ar.wikipedia.org/

3- محمد باقر الصدر،اقتصادنا،المرجع السابق، ص29.

و يثار جدل حول علمية الاقتصاد الإسلامي ففي الوقت الذّي يرفض باقر الصدر وعبد الرحيم الشافعي اطلاق هذه الصفة على الاقتصاد الإسلامي، يفصل الزرقا في إسلامية علم الاقتصاد ويرى أن الإسلام يقدم نظاما اقتصاديا يتكون من أحكام قيمية،كما يلفت انتباهنا إلى متغيرات ومسلمات اقتصادية وصفية، يجب الأخذ بها في تحليلنا للواقع.[1]

الفرع الثاني: نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية: يرى الإسلام أنّ سبب المشكلة الاقتصادية كفر الإنسان وسوء توزيعه للأموال، وجعلها دولة بين الأغنياء وتعامله بالربا و الاحتكار و في إهماله للطبيعة وعدم الاستفادة من خيراتها، وتضييع الوقت في اللهو والعبث بعيدا عن العمل و الإنتاج،[2]و يؤكد على وفرة الموارد وعدم شح الطبيعة في آيات قرآنية عديدة:

اقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: 19 – 21.

فلا مجال للإذعان بالعجز الطبيعي، ويمكن تحقيق حق الكفاية لكل إنسان، لأن الموارد المسخرة قد خلقت للجميع و تكفي للجميع، وهذا المفهوم له دور مهم في منع طغيان مالكي الثروات وتعلقهم بالمال و طلب الربح المادي، فالمشكلة الاقتصادية ليست مشكلة إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع.[3]

1- ينظر: محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي كلية الاقتصاد والإدارة، العدد:2، 1990م، ص32.

2 – ينظر: أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي.(ط:1؛ القدس: دار النفائس للطباعة والنشر، 2010م)، ص26.

3- ينظر: عبد الرحيم الشافعي، مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق،،ص88.

المطلب الثاني:مبادئ الإسلام في الحرية و القيمة والملكية

يقوم الاقتصاد الإسلامي كمنهج إلهي و شريعة سماوية على قواعد ثابته لا تتغير بتغير الزمان و المكان جاءت بها آيات القرآن الكريم والسنة النبوية كتحريم التعامل بالربا في قوله تعالى:﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة: 275. و المتاجرة في المحرمات كالخمر وهو ما يعبر عنه (بالمذهب الاقتصادي الإسلامي) وعلى قواعد مسايرة لحياة الناس وتغير احوالهم ونحلهم ومن هذا القبيل نسميه(النظام الاقتصادي الإسلامي)[1] فرض الضرائب، وسنحاول ضمن هذا المبدأ العام التطرق إلى أسس الاقتصاد الإسلامي وما يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وإنه من المجحف محاولة تطويع أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي و قولبتها على مقاس الأنظمة الوضعية، أو مقارنتها بها، لأنّ له خصوصيته فهو ذا بعد دنيوي و آخروي أهم، بل إنّ الغايات الدنيوية لا تغدو أن تكون وسائل لبلوغ غايات عليا.

الفرع الأول: الحرية الاقتصادية في الإسلام: بينما اطلق الاقتصاد الرأسمالي الحرية الغير محدودة للفرد وصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفا يتماشى مع الطبيعة العامة فيسمح بممارسة الحرية وفق القيم والمثل التي تصقلها وتجعلها أداة خير للإنسانية، فمن حق الفرد أن يمارس النشاط الذّي يراه صالحا له وأن يعمل لمصلحته الخاصة شرط أن لا تضر بمصالح الآخرين، وله أن ينتج ما يروق له من السلع والخدمات التي تناسبه وأن يستهلك ما يشاء و يبيع و يشتري بالاثمان التي يحبها.[2]

ولا يعني هذا أنّ الحرية في الاقتصاد الإسلامي جاءت رد فعل على الواقع، أو للأنظمة السالفة الذكر بل هو منهج رباني أقرّ الحرية وقيدها من عدة جوانب في الوقت نفسه، ونظر فيها إلى الفرد والمجتمع على السواء، فالحرية المطلقة تتصادم مع حريات الآخرين والمطلوب تحرير الجميع وليس أشخاص معينين، وعليه يجب مجاهدة النفس وتغليب المصلحة العامة عند تعارضها مع المصلحة الشخصية.[3]

1- ينظر:محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص35.

2 - ينظر: رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص23،24.

3- ينظر: سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، المرجع السابق، ص36.

فلا حرية للإنسان في ما نصت الشريعة على معارضته للمثل و الغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها مثل منع النشاطات المعيقة لأهداف الدّين الإسلامي كالربا، الاحتكار...الخ و وضعت الشريعة مبدأ إشراف الولي العام و الدّولة على حماية الملك العام للمصلحة، كما الزم الإسلام المالك بأداء بعض الفرائض المالية طواعية منه، أو تؤخذ جبرا في حال امتناعه.[1] كما أنشأ المسلمون نظام الحسبة وهي"ذلك الجهاز المؤسسي الرّقابي الحديث الذي يشرف على الأنشطة المجتمعية مع المبادئ المذهبية والضوابط الشرعية والموضوعية للمنهج الإسلامي" [2] فهي أشمل من المؤسسات الجزئية في الاقتصاد الحديث لأنها تجسد النظرة المتكاملة و أهمية التأثيرات المتبادلة بين جميع ميادين الحياة.[3]

الفرع الثاني: القيمة في الإسلام: قال ابن خلدون "الكسب هو قيمة الاعمال البشرية" و الكسب يكون بالسعي في الاقتناء و القصد إلى التحصيل، وقد يكون العمل ظاهرا فتجعل له قيمة، وقد تخفى ملاحظة العمل كما في الأقوات فتكون في الأسعار فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها، أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"[4] فمنشأ القيمة في الاقتصاد الإسلامي العمل الإنساني المشروع سواء العمل الحاضر كإحياء الأراضي الموات، البيع المشروع، الصيد أو العمل السّابق المختزن، ويرى في الإجارة و المساقاة و المزارعة، كما أنّ لتحمل الغرم المحتمل جانب من القيمة، ولا يمكن أن يُكَوِن قيمة منفردا وكذلك رأس المال يجب أن يخالطه عمل بشري، ويتوقف اعتبار القيمة في السوق على أن تكون معتبره اجتماعيا و فرديا،[5] و أهدر الشرع القيم الناتجة عن الأنشطة الغير مشروعة، ورتب حقوقا على القيم الناتجة من الأنشطة المشروعة وحتى يكون الشيء له قيمة يلزم أن لا يكون موجودا بحالته التي تصلح للاستعمال على نحو من الوفرة، بحيث يكون متاحا بدون عوض، و يلزم أيضا أن تكون له منفعة.[6]

1- ينظر: سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، المرجع السابق، ص36،37.

2- صالح صالحي، مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد الاقتصادي.(لا.ط؛ أم القرى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،د.ت)، ص09.

3- ينظر: صالح صالحي، مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد الاقتصادي.المرجع السابق ص9.

4- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش.(ط:1؛ دمشق: دار البلخي، 2004م)،ص67.

5- ينظر: نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية،المرجع السابق، ص60،61 .

6- ينظر: نفسه، ص58.

الفرع الثالث:الملكية في الإسلام: من المنطق الفطري أنّ خالق الشيء هو مالكه، وعليه يتقبل كل ذا عقل سليم ملكية الله لهذا الكون، فمصدر ملكية الله يكمن في إبداعه ومنحه الوجود ولا حاجة به إلى مصدر آخر، و لا حدود لملكيته جلّ وعلا ووضّح الخالق سبحانه وتعالى من خلال كثير من آياته هذا الملك الخالص له.[1]

"قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾المؤمنون: 88 – 89.

و المال وديعة أودعها الله الإنسان، ومكنه من الإنتفاع به ليقضي حاجاته وفق مصلحة المجتمع و الإنسانية جمعاء، واستعمر الله الإنسان في الأرض وجعله مستخلفا فيها وأعطاه حق حفظه وتنميته و انفاقه بما رسم لهم[2] عملا بقوله تعَالَى:﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ الحديد:7

أولا:الملكية العامة: ويقصد بها "ملكية مجموع النّاس، يشتركون فيها شركة إباحة فلا يختص بها فرد ولا دولة، ولا يجوز التصرف بها بيعا و لا إقطاعا و لا هبة، لأنها موقوفة على جماعة المسلمين"[3] و هي المرافق العامة فلكل شخص حق الانتفاع بهذه المباحات ما لم يكن فيها ضرر بالآخرين وتحاز منفعتها بالسّبق، وعلى الدولة أن تقوم بتنظيم الانتفاع بالمباحات و الاصلاح بين المنتفعين، ويحصرها قوله ﷺ:﴿المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء و الكلأ والنار ﴾رواه أبو داود[4]. ومن الأملاك العامة أيضا الحمى العام ويقصد به ما يخصص من الأرض للمصلحة العامة ،كحمى رعي الغنم و الخيل وقد حصرها عمر ﷺ للفقراء دون الأغنياء، و لكن هذا الوقف لها لا يخرجها من ملكيتها العامة ويدخل في هذا الجانب أراضي الموقوفة لكافة المسلمين، وعليه كل ملكية موقوفة لكافة المسلمين ولا يحق للفرد ولا للدولة التصرف فيها هي ملكية عامة.[5]

1- ينظر: محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي.(لا.ط؛لا.م: دار المعارف للمطبوعات،1988م)، ص18،19.

2- محمد عبد الله العربي، الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام.(لا.ط؛ القاهرة: المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، 1964م)، ص 18، 19، 20.

3- الماوردي، الأحكام السلطانية، تح: احمد مبارك البغدادي.(ط:1؛ الكويت: دار ابن قتيبة، 1989م)، ص277.

4- أبي داوود سلسمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داوود، تح: محمد نصر الدين الألباني. (ط:2؛ الرياض: مكتبة المعارف، رقم: 3477، باب في منع الماء، 1424هـ)، ص625.

5- ينظر: صالح صالحي، مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد الاقتصادي،المرجع السابق، ص09.

ثانيا: ملكية الدولة(بيت المال): ولا يعني هذا المفهوم وجود خزانة تحتوي نقود وغيرها إنه أقرب إلى الذّمة المالية حيث يشمل المنقول و الأراضي، و الجماد كمخازن السلاح والحبوب والمتحرك كالحيوانات، له أصول وعليه خصوم فهو شخصية معنوية وسجل وهذا ما قصده الماوردي بقوله"بيت المال عبارة عن الجهة لا المكان"[1] و يصنف بيت المال حسب اختلاف مصارف المال إلى (بيت مال الزكاة، بيت مال المصالح، بيت مال الضوائع)، وعليه ملكية الدّولة تشمل ملكية الموارد العامة التي يجب على الدولة أن تتصرف بها وفق المصالح الشرعية، فهي إذًا ميزانية الدّولة، [2] أعطى الإسلام الأولوية للمصلحة العامة، ويحق للدولة فرض الضرائب وحجز اموال السفيه والتسعير وتوجيه الإنتاج نحو سلع معينة لتحقيق أهدافها التنموية عملا بقاعدة (دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر) لقد أقر الإسلام أملاك عامة مشاعة يستفيد منها الجميع.[3]

ثالثا: الملكية الفردية: من الجهة الواقعية يقوم الاقتصاد الإسلامي على الملكية الفردية بما في ذلك حرية التملك والتصرف فيها، وطرق تنميتها وحرية الانتفاع منها ضمن التصور الإسلامي العام وتتشكل الملكية الفردية ضمنيا مع المجتمع الإسلامي و لازمة له[4]إنّ توزع القوى الاقتصادية بسب و جود الملكية الفردية، و ما تتيحه من فرص للاختيار والبدائل في مجالات العمل والإنتاج و الاستثمار، من شأنه أن يشكل ضابطا موضوعيا و قيدًا اجتماعيا يحفظ سلطة الدولة الاقتصادية في حدود معينة.[5]

1- الماوردي، الأحكام السلطانية، المرجع السابق، ص277.

2- رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص48،47.

3- عبد الرحيم الشافعي، مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي ،ط:1المرجع السابق، ص88.

4- ينظر: محمد احمد صقر،محمد انس الزرقا، وآخرون، الاقتصاد الإسلامي.(لا.ط؛ مكة المكرمة : المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي ،1976م)، ص50-53.

5- محمد احمد صقر،محمد انس الزرقا، وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص53.

المطلب الثالث: مبادئ تنظيم السوق في الإسلام

تلتقى السوق الإسلامية في كثير من جوانبها مع السوق الوضعي، و وضع الإسلام ضوابط وقوانين تجعلها أكثر عدلا و توازنا، وفي هذا المقام سنذكر بعض الجوانب التنظيمية للسوق الإسلامية.

الفرع الأول: الأسعار: في حديث ابن خلدون عن الأسعار في السّوق يرى أنّ المكان المتمدن ترخص فيه أسعار الضروريات، و لولا احتكار الناس لها لبُذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها، وترتفع أسعار الكماليات التي لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر جميعا، و العكس في المكان ضعيف العمران، ويعلل ذلك بأن الناس تدرك قيمة الاقوات فتكتنز ما تحتاجه أما الكماليات لا يشتغل بها كل النّاس و يدفع فيها أهل الترف بإسراف. والأمصار الصغيرة يكون اقواتهم قليلة "فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه فيعز وجوده ويغلو ثمنه، كما يتأثر الثّمن بما يفرض عليه من مكوس و مغارم للسلطان في الأسواق.[1]

وبهذا يشير إلى دور العرض والطلب في تحديد سعر السوق، ولا يعتبره العامل الوحيد بل تكاليف نقل البضاعة و الضرائب المفروضة و الاحتكار، ولا يشير إلى تدخل الدولة في تحديد الأسعار، وهناك رأي لابن تيمية في المسألة يذهب إلى أن الغلاء والرخص من الله تعالى، وقد يكون الغلاء من ظلم بعض النّاس والرُّخص من كرمهم و إحسانهم فإن ارتفع السعر لقلة الشيء، أو لكثرة الخلق فإلزامهم بسعر معين اكراه لهم، فإن امتنع النّاس عن بيعها إلا بزيادة أو لفئة مخصوصة وجب التسعير عليهم فلا يبيعون إلا بقيمة المثل.[2]

وبهذا فإن ابن تيمية، تعرض لقانون العرض والطلب قبل منظري الرأسمالية و اعتبره الحالة الطبيعية للسوق، فرغم أن الإسلام أقر بمشروعية السوق إلا أنها سوق متميزة فأي شيء يخل بالتفاعل الحر لقوى العرض والطلب يعطي الحق للدولة في التدخل لإعادة العدل وذلك بالتسعير بالمثل.[3]

1- ينظر: عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ج2،المرجع السابق، ص35.

2- ينظر: ناجي بن حسن بن صالح الحضيري، الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية.(ط:1؛ الرياض، السعودية: دار الفضيلة، 2005م)، ص236.،237.

3 - ينظر: نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، المرجع السابق،ص95.

الفرع الثاني: الاحتكار: وهو "حبس الطعام للغلاء"[1] يرى ابن تيمية أنّ من حق الدولة إجبار المحتكر على البيع بقيمة المثل عند الضرورة، و حتى أهل الصنائع يجبرون على صناعة ما يحتاجه النّاس" و لا يمكن المستعملون من ظلمهم و لا العمال من المطالبة بالزيادة على حقهم"[2] فالاحتكار له اضرار اقتصادية كارتفاع أثمان السّلع عن قيمتها الحقيقية، يقفل عنصر المنافسة في السوق الذّي يودي إلى عدم التحسين في وسائل الإنتاج، يدفع إلى تقليل الكميات المنتجة و بالتالي عدم استغلال كل الموارد المتاحة، إنّ تحكم شخص أو جهة في عرض سلعة معينة أو إنتاجها وحرمان الآخرين من ذلك يؤدي إلى تركز الثروة في يد فئة معينة تقوم باستغلال المجتمع.[3]

الفرع الثالث: عدم تلقي الركبان و بيع الحاضر للبادي: وهو" أن يخرج الرّجل من المصر يتلقى الجلب قبل دخوله، فيشتريه"[4] عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺقال: ﴿ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلَقَّوْا السِّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ﴾ [5] فلا يجوز البيع أو الشّراء من أهل الركبان، علة ذلك عند الفقاء أنّ النهي لكي لا يخدع البائع- الجالب- لأنّه لا يعرف سعر السوق، و كذلك مراعاة لنفع أهل السوق،[6] أو يتولى تاجر المدينة شأن القرويين الذّين يحضرون منتجاتهم إلى المدينة، فيشتريها منهم و يبيعها و يتجر بها، و الضرر في ذلك الوسيط الذّي يحول دون تواجه البائع و المشتري مباشرة. [7]

1- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي.(لا.ط؛ لا.م: دار الجيل، 1981م)،ص19

2- ناجي بن حسن بن صالح الحضيري، الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، المرجع السابق، ص250.

3- ينظر: إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية،المرجع السابق، ص48،49.

4- موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام احمد بن حنبل، ج2، المرجع السابق، ص15.

5- صحيح البخاري بشرح الكرماني، كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان .(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي 1981م)، ج10،ص39.

6 - ينظر: محمد علي الشوكاني، نيل الاوطار، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق. (ط:1؛ القاهرة، مصر: دار بن الجوزي، 1427هـ،) ص89.

7- ينظر: سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية،المرجع السابق، ص117.

الفـرع الرابـع: تحـريم الربـا: إنّ التنظيـم الربـوي يزيـد الفـروق بـين الأرزاق، و يزيـد الضـعيف ضـعفًا و يستغل حاجة المحروم، فيكون عبئا ثقيلا على المجتمع و مصدر للتفكير الهدام و الجريمة، لإنعدام الثقة سواء من جهة الغني و المحروم، و يزيد الغني غنى و طغيانا و ينافسون الحاكم و يشكلون خطرا على استقرار الدولة.

قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ ﴾ العلق: 6 – 7

و بالاحتكار ورفع الأسعار و الربا يضعف الجماهير الذين هم قاعدة التنظيم الاجتماعي، كما أن الربا يزعزع العقيدة، فالغني بتسلطه وبتكرار فرض المشيئة ينسى أنّه زائل والفقير بطول انتظار الانصاف ينسى أنّه مبتلا وغير مهان،[1] لذا قدّم الإسلام أفضل منهج محكم لمعالجة الفائدة و هو منعها من أساسها مركبة كانت، أو بسيطة، قليلة أو كثيرة، لأن تأثيرها واحد فكان حكمها واحد.

قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٢٧٨ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۝٢٧٩ ﴾ البقرة: 278 – 279

و يُؤكد حرمة الربا القاعدة النبوية القائمة على سنة كونية ثابته ((الخراج بالضمان))[2] فقدرات الإنسان محدودة و عمله معرض للإخفاق و أي محاولة للحصول على الربح معرضة للخسارة، فالقاعدة تبين أنّ من كان مسؤولا عن المال حين هلاكه و خسارته أحق بربحه و غلته و خراجه، والرّبا قاعدة مخالفه تماما لهذا الهدي الشريف، فالمدِين يضمن الفائدة دون أن يقبض ما ينتفع به مقابلها، فهذا ضمان دون خراج، و المرابي قد برئ من ضمان الفائدة في ذمة المدين دون أن يتخلى عن خراجها.[3]

1-ينظر: عيسى عبده، وضع الربا في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص87-94.

2- أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تح: محمد نصر الدين الألباني، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، رقم: 4490 (ط:1؛ الرياض : مكتبة المعارف ،1417هـ)، ص688.

3- سامي بن ابراهيم السويلم،" التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق"، ورقة مقدمة إلى ندوة البركة الرابعة والعشرون، أكتوبر، 2003 م ص4-6.

الفرع الخامس: النجش و الغرر والغش و التدليس: النجش هو" أن يزيد في السّلعة من لا يريد شراءها ليغتر به المشتري ويقتدي به "،[1] قال مالك عن الغرر" ما كان له ظاهر يغرّ المشتري، وباطن مجهول"[2] وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل مجهول، أو هو ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما، كبيع السّمك في الماء، و الطير في الهواء و كالمسابقة و اليانصيب و التّأمين[3] و يقصد بالغش " أن يعلم ذو السّلعة من نحو بائع أو مشتر فيها شيئاً لو اطلع عليه مريد أخذها ما أخذها بذلك المقابل"[4] و المراد بالتدليس إخفاء عيوب السلعة عن المشتري، و كلاهما ظلم للآخرين حرمهما الإسلام قال ﷺ: ﴿ مَن غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا﴾ رواه مسلم،[5] فالغش يأخذ أكثر مما يستحق و يبيع بضاعة ليست بالمواصفات المطلوبة فيؤدي ذلك إلى خسارة المستهلك و تلف الإنتاج و ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع نسبة التالف.[6]

الفرع السادس: جواز الربح و المنافسة المشروعة: لا يضع الإسلام حدًا للربح، و هناك احاديث كثيرة تدل على مشروعيته، ودليله ما رواه البخاري عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحي يتحدثون عن عروة ((أنّ النبي صل الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاء بدينارٍ وشاة، فدعى له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه))[7] وجاء في فتوى مجمع الفقه الإسلامي" ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التجار في معاملاتهم، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة وظروف التاجر و السلع، مع مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق و القناعة والسماحة والتيسير".[8]

1- موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام احمد بن حنبل، تح: محمد فارس، مسعد عبد الحميد السعدني. (ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1994م)، ج2، ص14.

2- مالك بن أنس، الموطأ، (ط:1؛ القاهرة، دار الريان للتراث، 1988م)، ج2، ص466.

3- ينظر: مالك بن أنس، الموطأ، المرجع السابق، ص466.

4- أحمد بن محمد بن حجر المكي الهيثمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر.(ط:1؛ بيروت لبنان: دار الفكر، 1987)، ص273.

5- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم،تج: محمد فؤاد عبد الباقي.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1991م)،كتاب الإيمان باب قول النبي صل الله عليه وسلم من غشنا فليس منا،رقم:43، ج1،ص 99.

6- عوف محمود الكفراوي، الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص94،95.

7- ينظر: أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري,(ط:1؛ دمشق، بيروت : دار بن كثير،2006م)، باب:28 رقم:3642، ص895.

8- مجمع الفقه الإسلامي، حكم تحديد أرباح التجارة، المؤتمر الخامس، الكويت، 10-15ديسمبر1988م، نشرت 2009 م http://ar.islamway.net/fatwa)تاريخ التصفح:2015/04/12م.

يجوز للرأس مالي الحصول على الأرباح عندما يدفع المال إلى من يتجر به ويستثمره ويشترك معه في الربح،[1] وكان عمر يدعوا الناس إلى التحول عن التجارة الغير مربحة ويدفع مال اليتيم ليتجر فيه، لكنّ الإسلام يمنع أن يتصرف الفرد تصرفا يضر المسلمين ولو كانت تحقق له أكبر قدر ممكن من الربح[2] والإيرادات في الإسلام يجب أن تكون من مصدر دخل حلال طيب، ولا ينبغي الغش في الحصول على هذا الربح طريق أو عن خلل في التبادل، أو تلاعب في الكيل والميزان، ولا بركة في ربح يأتي من استغلال القوى العاملة.[3]

و يرى ابن خلدون أنّ الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أنّ المال إذا كان كثيرا عظم الربح، لأن القليل في الكثير كثير"،[4] وإنّ السلع التي يقل ناقلوها لخطورة الطريق، أو لبعد البلد تكون قليلة معوزة معوزة وربحها وفير، أما المترددون بين أمصار بلدانهم تجد فائدتهم قليلة و أرباحهم تافهة[5]

"ويقصد بالمنافسة التامة التي تؤدي إلى توازن المنشأة بإنتاج المنشأة من السلعة الكمية التي تحقق لها أقصى أرباح ممكنة، أو أقل خسائر ممكنة في حال الخسارة"،[6]يدعو الإسلام للتنافس في جميع مجالات مجالات العمل والأنشطة المباحة شرعا، لتوفير السّلع بأقل الأثمان و أجود الاصناف و أفضل الخدمات[7]

1-أنظر: باقر الصدر، اقتصادنا، المرجع السابق، ص605

2-جريبية بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب.(ط:1؛ المملكة العربية السعودية، الرياض: دار الأندلس الخضراء، 2003م)، ص53.

3- أنظر: سمير محمد نوفل، دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، مراجعة: يوسف إبراهيم يوسف،(لا.ط؛ لا.م: كتب عربية،د.ت)، ص341.

4- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ج2، المرجع السابق، ص84.

5- أنظر: نفسه،ص67.

6 - أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص 71.

7- أنظر، نفسه، ص71.

المطلب الخامس:العمل والاستثمار والاستهلاك والتوزيع

للإسلام نظرة خاصة به في العمل والاستثمار والاستهلاك ولديه طرق توزيع عادلة كما سنبحثها في هذا المطلب.

الفرع الأول: العمل: العمل واجب على الشخص و حقا له، فهو ليس حرا في العمل أو عدمه و يستند الإسلام على الوازع الدّيني و الدافع الدّاخلي في ضمان حسن العمل الذّي أنزله منزلة العبادة، و خلق الله الإنسان ليختبر جودة أدائه في عمله.

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾ الملك:2

و خاطب الله جل وعلا نبيّه قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾الشرح: 7– 8

وبأنه يجد لذة الراحة عقب النصب بما يجنيه من ثمرة العمل المنظم المخطط، الذّي هو أساس التنمية الاقتصادية، و قد سبق الفكر الغربي في اعتبار العمل مصدر القيمة و الثروة و ليس الأرض،[1] و لا يميز الإسلام بين أجناس العمل، و يستنكر الفروق القائمة بين العمل اليدوي و الفكري، و ينظر إلى كل عمل من باب أنّه عقد مبرم عن طواعية سواء مع مستخدم، أو مع الله، وعليه فالعامل مسؤول أثناء ممارسته لعمله، كما أنّ كل عمل يستوجب أجرا سواء كان جزاء، أو عقابا و لا يبقى مجهولا فمن الجور أن تدفع أجور متساوية على إنتاجيات متفاوته و ضياع أجر العامل استهانة في حق الله و الدولة، و يقابل هذا الحق حماية الدولة لأصحاب الأعمال حتى لا يطالبهم العمال بأكثر من حقهم ولا يكلف عامل أكثر من طاقته و له الحق في الراحة ليهتم بنفسه و أهله.[2]

الفرع الثاني: الاستثمار: يتم الاستثمار في الإسلام من خلال تصرفات وصيغ محددة تشكل المعاوضات المالية من(بيع ، إجارة ، واستصناع) والمشاركات من (العنان والمعاوضة والاعمال، أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقات)، فهذه الصيغ وتفريعاتها تمثل نماذج عملية للاستثمار الإسلامي، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع، [3] وعليه صيغ التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تقسم كالآتي:

1- عوف محمود الكفراوي، الاقتصاد الإسلامي.(لا.ط؛ الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2002م)، ص129.

2- أنظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، الإسلام والنظام الدولي الجديد، وثائق وابحاث مقدمة للندوة المنعقدة في جنيف من 7إ لى10 جانفي 1980.(لا.ط؛ تونس: دار سارس للنشر ،1982م)، ص78-92.

3- أنظر:عبد الحميد الغزالي،حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية.(ط:1؛ المنصورة، مصر دار: الوفاء، 1989م)، ص77.

أولا:الاستثمار بالمشاركة: وهي "عقد بين طرفين أو أكثر يكون فيه المال والعمل شراكة بين الطرفين أو الأطراف، ويكون الربح على أساس الاتفاق بنسبة شائعة"[1] ويكون التمويل بالمشاركة أكثر استقطاب لرؤوس الأموال، وأكثر قدرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاعمال الاقتصادية المنتجة،[2] وتقوم على أساس تحمل المخاطر التشارك في الربح والخسارة فالمال لا يكون غانما إلا إذا كان غارما، وبالتالي لا يوجد طبقة تستغل أخرى،[3]و من أهم أشكال المشاركات نجد:

1- المضاربة: وهي" عقد بين إثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف والثلث ونحوها بشرائط مخصوصة"[4] وتسمح بتمويل المشاريع بصورة مباشرة وتمكن ذوي الفائض المالي من استثمارها وعدم تعطيلها واستثمار اليد العاملة والطاقات خاصة المؤهلة.[5]

2-المزارعة: وهي أن يؤجر مالك الأرض أرضه المعلومة لأخر ليزرعها زرعا معلوما، لمدة معلومة، فإن كانت الأجرة جزءًا معلومًا مما تنتجه الأرض،[6]وتنتهي بانقضاء مدتها، أو موت أحد العاقدين، وللورثة الحلول مكان العامل دفعا للضرر، ولا يضمن العامل لأنه أجيرمؤتمن إلا بتفريط منه.[7]

3-المغارسة: وهي " أن يدفع الشخص أرضه لمن يغرس فيها شجرا، على أن يقسم الشجر مع الأرض نصفين بين المالك والعامل.[8]

4-المساقاة: وهي يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه، أو زرعه، أو تنقيته من الأعشاب أوسقيه، بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض،[9] ويجب أن يكون نصيب كل من الطرفين غير محدد بحصة شائعة كالنصف ، الثلث، الربع.[10]

1- علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام،المرجع السابق، ص169.

2- أنظر: المرجع نفسه، ص169.

3- أنظر: عبد الحميد الغزالي،حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية،المرجع السابق، ص77.

4- علاش أحمد، 'محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام'، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بن يوسف بن خده، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر،2006م، ص156.

5- أنظر: علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، المرجع السابق، ص156.

6- يظر: البنك الإسلامي للتنمية، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 39، السودان 1993، ص43.

7- ينظر: وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة.(ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 2002م)، ص120.

8- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، المرجع السابق، ص121.

9- يظر: البنك الإسلامي للتنمية، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المرجع السابق، ص43.

10- ينظر: رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية.(ط: 1؛ دمشق: دار القلم، 2005م)، ص231.

ثانيا: الاستثمار عن طريق تمويل البيوع: عملية تجارية بحته تنتهي بعقد بيع مثل:

1- بالمرابحة: وهي" أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما للدينار أو للدرهم"،[1] ولا خلاف في جواز المرابحة بهذا المعنى لأن الثمن معلوم كما في المساومة ولكن البنوك الإسلامية اليوم تستثمر بصيغة المرابحة للآمر بالشراء" وهو أن يتقدم العميل للمصرف طابا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد منه شراء تلك السلعة مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانياته"[2] وكان فيها خلاف كبير ورجح مجمع الفقه الإسلامي أنّ بيع المرابحة للآمر بالشراء جائز إذا دخل الملك في حوزة المأمور ويتحمل تبعاته من رد بالعيب الخفي و توفرت شروط البيع وانتفت موانعه.[3]

2- بالاجارة: وهي "بيع المنافع "[4] ويكون عائدها معلوما مسبقا سواء كانت إجارة منافع أو أعمال أعمال وتقع في الذمة وتشكل عبئا على الايرادات تخصم منها في حال الربح و الخسارة،[5] وهناك نوعان من الاجارة اجارة الأشخاص(عقود العمل) و اجارة الأعيان والأصول التي تنقسم بدورها إلى اجارة تشغيلية يعود فيها الأصل إلى صاحبه بعد المدة المحددة ، أو يمدد العقد، و اجارة تمويلية مدتها أطول من الاجارة التشغيلية وتنتهي بعقد ينقل الملكية للمستأجر.[6]

1- ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: عبد الله العبادي.(ط:1؛ مصر: دار السلام،شارع الأزهر، 1995م) ج3،ص229.

2- حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للآمر بالشراء.(ط:1،بيت المال العربي الفلسطيني، 1997م)، ص20.

3- مجمع الفقه الإسلامي، قراربمجمع الفقه الإسلامي بخصوص بيع المرابحة للآمر بالشراء،2008/8/5م، فتوى رقم:110779 http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id 79 ت التصفح2015/04/12م.

4- موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو3،المرجع السابق، ص6.

5- ينظر: كوثر عبد الفتاح الاجي، 'دراسة جدوى الاستثمارفي ضوء احكام الفقه الإسلامي'،مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة القاهرة: كلية تجارة بني سويس، العدد:2، 1985م، ص15.

6- حسني عبد العزيز يحي، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، قسم العلوم، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكادي، مية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009م، ص97.

3- بالسلم: فهو" عقد معاوضة يوجب عمارة ذمّة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين"[1] موجه مباشر للإنتاج، و يمكن الوحدات الإنتاجية التي تعاني نقص في رأس المال من الاستمرار في العملية الإنتاجية، كما يعمل على تحويل العاملين إلى منتجين عن طريق توفير التمويل اللازم للإنتاج، ويرقى بمستوى ضبط الأسواق لأن العقد يقوم على ضبط المواصفات و المقاييس، كما يمكن المستثمر من الحصول على أرباح مجزية بسبب حصولهم على السّلع بسعر أرخص من الحال.[2]

4-الاستصناع: هو "عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذّمة،"[3] و يتميز هذا العقد بأنه يقع على الأشياء التي تصنع لا الطبيعية كالثمار، و متاز على السّلم بأنه يجوز فيه دفع الثمن معجلا أو مؤجلا بينما لا يجوز في السلم التأجيل، و نظرا لتطور عمليات الإنتاج كثرة المنتجات اصبح الاستصناع يقتصر على الأشياء ذات المواصفات الخاصة الغير موجودة في السوق، أو في الأشياء التي لا يمكن، أو يصعب تخزينها لغلاء تكلفة ذلك مثل الطائرات والسفن.[4]

الفرع الثالث: الاستهلاك: وهو" استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات الإنسانية ..بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية"، [5] قنن الإسلام الاستهلاك وشدد على الوسطية فلا تبذير ولا اسراف

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧ ﴾

الفرقان: 67.

" أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهليهم، فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم، بل عدلاً خياراً، وخير الأمور أوسطها."[6]

حتى في الطعام ، قال ﷺ:﴿مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لَامَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِه﴾ رواه الترمذي[7] ويبرر أبي الحسن

1- أبي عبد الله محمد الانصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، تح: محمد أبو الاجفان، الطاهر المعموري، المرجع السابق، ص395.

2- حسني عبد العزيز يحي، "الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل"، أطروحة دكتوراه، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف، 2009م، ص66.

3- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 225.

4- حسني عبد العزيز يحي، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، قسم العلوم، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكادي، مية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009م، ص79-83.

5- احمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص69.

6- أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، المرجع السابق، ص124.

7- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي، تعليق: محمد نصر الدين الألباني. (ط:1؛ المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة

الشيباني* ذلك بأن الأكل فوق الشبع أشر من رمي الطعام في المزبلة فما يزيد عن الحاجة هو حق للغير يسد به جوعته إذا وصل إليه بعوض أو بغير عوض ونفس المذهب في اللباس فلا يجب أن يلبس المسلم بما يشار إليه بالأصابع من بذاءته، أو ترفه[1] و الاستهلاك لا يجب أن يتعارض مع مقصد الشارع من الخلق وتحقيق مصلحتهم في الدنيا والآخرة لذى حصر الاستهلاك في الحاجات السوية التي تستسيغها العقول الراجحة و الطيبات[2]، و هناك هدفان يسعى الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيقهما من خلال الاستهلاك.

أولا: تحقيق رفاهية المجتمع ودعم قدرته الاقتصادية باستمرار، حتى يتمكن من تحقيق مستوى معيشة لائق.

وثانيا: توفير الاحتياجات شبه الضرورية للفرد و المجتمع، وحرم تبديد الموارد واستهلاك السلع والخدمات الضارة بالجسم أو العقل.

وشرّع وسائل ناجعة لتنظيم الاستهلاك تصل إلى درجة الحجر على أموال السفهاء [3] و يرى الدمشقي* أنه يجب أن لا يكون الانفاق مساويا للدخل بل يجب أن يكون دونه و أن لا يتعدى حاجاته و حجات طبقته الاجتماعية، وحذر من التبذير و الاسراف وحث على الادخار.[4]

الفرع الرابع: التوزيع: يحصل سوء التوزيع للثروة بين الناس بسببين تداول الأموال بين فئة الأغنياء وحدهم، وإما من منعها عن الناس، و وضع الإسلام أحكاما شرعية تعالج هذين السببين و تعيد توازن الثروة و توزيعها كلما حصل اختلال في توازن المجتمع، و مَنَع كنز الذّهب و الفضة كأداتين

المعارف،1417هـ)، كتاب الزهد عن رسول الله ، باب ما جاء في كراهة كثرة الأكل،رقم:2380، ص536.

*أبي الحسن الشيباني: (748م-804م) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، من قرية حرستة في دمشق، نشأ بالكوفة إمام بالفقه والأصول، من أيمة الرأي نشر علم أبي حنيفة، تولى القضاء زمن الرشيد وعزله، من مؤلفاته الغزيرة المبسوط، الجامع الصغير، الإكتساب. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ص80.

1- ينظر:محمد بن الحسن الشيباني، الإكتساب في الرزق المستطاب، تح: محمود عرنوس. (ط:1ح ؛ بيروت لبنان: دار الكتب العلمية 1986م)، ص50-54.

2- ينظر:نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، المرجع السابق، ص62

3- ينظر:احمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع المرجع السابق، ص70.

*الدمشقي: لم تصل معلومات مؤكدة عن حياته ولكن القرائن تشير أنه عاش بين القرنين 5هـ و6 هـ ، واسمه يربطه بدمشق، لكن يرجح أنه عاش بمصر، وبحكم مؤلفه عمل تاجرا، واشتهر بسبب كتابه الوحيد الإشارة إلى محاسن التجارة. غسان طاهر منصور، القيمة والأثمان في فكر أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، ص8، 9.

4- زليخة بلحناشي، 'التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي'، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007م،ص71.

للتبادل في الإسلام، و ما ينتج عن ذلك من هبوط في الدّخل و انتشار البطالة و الفقر، و عليه يجب تداول المال بين جميع أفراد الرعية[1] ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ ﴿٧﴾﴾ الحشر: 7.

ويمكن دراسة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي على النحو الآتي:

أولا: توزيع الثروات: و تمثل توزيع الأراضي و الكنوز و الغنائم و المعادن و المياه و كذلك توزيع النار و الحمى، و الإقطاع و يدخل في هذا الجانب ما يغنمه المتسابق، فمنها ما يكون ملكية للدولة و منها ما يكون ملكا خاصًا، و منها ما يكون لجميع المسلمين، وقد فصل الفقهاء كثيرًا في أراضي الخراج و الفيئ مما لا يسع المقام للخوض فيه.[2]

ثانيا: توزيع الدخول على وسائل الانتاج(الأولي، أو وظيفي):حصول اصحاب عناصر الإنتاج من أرض و طبيعية وعمل ورأس مال على دخول نقدية مقابل ما يقومون به من وظائف في العملية الإنتاجية[3] على النحو التالي:

1-ريع الأرض: وهو الدّخل الغير مكتسب أي لا يعود لسعي الإنسان، و عند الاقتصاديين هو "الدخل الزائد لأي عنصر من عناصر الإنتاج"[4] واختلف الفقهاء في جواز أجرة الأرض فمنهم من يرى أن يؤخد لها أجرا مقطوعا، ومنهم أجاز لها الإشتراك بحصة من المزارعة، و الآخرون لم يجيزوا لها حصة أصلاً.[5]

2-أجرة العمل: ثمن القدرة على العمل، قد يكون حسب الزمن، أو حسب الوحدة المنتجة (جعالة)، وقد يحصل العامل على ربح مع أجرته المحددة مسبقا، و يراعى في ذلك حد الكفاف بمعنى يغطي حاجاته الضرورية.[6]

لذا شدد الإسلام على ضرورة تعجيل الأجر لما رُوي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَعْطِ الأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ﴾ (رواه ابن ماجه)[7] ويجوز لولي الأمر التسعير للأجرة مع مراعات العدالة بين أرباب العمل و العمال.[8]

1- أنظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصاد في الاسلام، المرجع السابق، ص248-252.

2- أنظر: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج.(لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1979م)، ص18.

3- عبد الهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، الكويت، 1990م، العدد 63، ص64.

4- رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص179.

5- ينظر: نفسه، ص179.

6- عبد الهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، المرجع السابق، ص69.

7- أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، السنن، تح: شعيب الارنؤوط، المرجع السابق، ج3،ص510.

8- نظر: رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص177.

3–عائد رأس المال: هناك رأس مال نقدي يجوز له المشاركة في الانتاج و الحصول على عائد يكون نصيبا مشاعا و ليس محددا، وهناك رأس مال عيني يمكن أن يستغله المالك بنفسه في الإنتاج، أو عن طريق تأجيره، أو المشاركة[1]

4–عائد المخاطرة والابتكار والاحتكار: فإن كان ربح الاحتكار محرم ويجب وقفه بالتسعير، فيجوز عائد المخاطرة و الابتكار، وهي تكون تابعة للمال الذّي خوطر به، أو للعمل كالتقبل (مضاربة الابدان)، فالمضارب قد يحصل على حصة من الربح بما يقدمه من تنظيم و ابتكار و استحداث فيها.

5–توزيع الخسارة: في الإسلام توزع الخسارة على المال ولا يتحمل منها العمل شيئا لأن العامل يخسر جهده.[2]

ثالثا: إعادة التوزيع(التحويلات الاجتماعية): مبنية على الحاجة و هي اجبارية و طواعية ولخص عمر بن الخطاب هذا التوزيع في قوله:" ما من أحد إلا و له في هذا المال حق الرجل و حاجته...الرجل وبلاؤه...إني حريص على أن لا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض فإذا عجزنا تآسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف"[3] و تنقسم إلى:

1– إعادة التوزيع الإجبارية: و تمثل نفقات الأقارب، الزكاة ، الميراث، التوظيف المالي القرض العام الإلزامي الخراج و الفيئ و خمس الغنيمة و الديات و الكفارات و النذور وسنقتصر على توضيح الميراث و الزكاة و التوظيف لأهميتهما.

أ– الميراث: يؤدي نظام الميراث الإسلامي إلى توزيع الثروة بين أكبر عدد من النّاس و يقلل من حدة التفاوت بينهم، و زيادة الطبقة المتوسطة، و يحد من تكدس الثروة بين الأغنياء و يتناسب[4] الميراث مع الفطرة فهو تَفَتت الثروة و يُستأنف تبادل المال في دورة اقتصادية بين الناس [5]يوفر مناصب عمل جديدة و قوة شرائية جديدة و زيادة الطلب على السلع و منه زيادة الطلب على الموارد الأولية وزيادة الاستثمار و الإنتاج و تقليل البطالة و الكساد، كما أن انتقال الثروة لطاقة شبابية ذات أمال و طموحات يزيد من كفاءة الاستخدام.[6]

1– أنظر: جريبية بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب،المرجع السابق،ص 218،219.

2– أنظر: رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص179

3– جريبية بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب،المرجع السابق، ص230.

4– كمال توفيق محمد الحطاب، "نظرات اقتصاية في حكمة توزيع في الإسلام"، مجلة جامعة دمشق، كلية اليرموك،كلية الشريعة و الدراسات، الأردن، العدد الثاني، 2002م، ص297.

5– تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصاد في الاسلام، المرجع السابق، ص116.

6–كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات اقتصادية في حكمة توزيع في الإسلام ، المرجع السابق، ص300.

ب–الزّكاة: الزكاة في اللغة من زَكَا، يَزْكُو، زَكَاة زَكْوَا، الزيادة والنَمَاء[1]"وهي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقيه إن تم الملك وحال الحول"[2]هي الوسيلة الضمنية لتحقيق العدالة في مجال توزيع الثروة و لذا تتم جبايتها بصورة الزامية من الدولة و من أجل الصّالح العام، وتجب بعلة النماء التي تنطبق حاليا على الدّخل ورأس المال [3] وتوزع على جهات محصورة في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾التوبة: 60.

تساهم الزكاة في تحسين مداخيل الفقراء و ظروف معيشتهم، فلو اقتطعت بصورة صحيحة و صُرفت حسب الشريعة، لتمكنت من زيادة نفقات الاستهلاك و الاستثمار مما جعلها قادرة على خلق مناصب شغل دائمة، بل تغذية النمو الاقتصادي للوصل لدرجة أكبر من النمو الاقتصادي و الاجتماعي.[4]

ج–التوظيف(الضرائب): كلما دعت الحاجة إلى صرف مبلغ أكثر من المال كان لزاما على كل مسلم أن يسهم بما زاد عن حاجته الضرورية، فجميع المسلمين مسؤولون عن تأمين حاجات المجتمع المسلم، وإن دعت لها الحاجة ولم يدفعها الناس جبروا على ذلك من الدولة.[5]

2– إعادة التوزيع الاختيارية: وتشمل الصدقات و الأوقاف و الوصايا و الهبات و الهدايا و كذا القروض و وضع الجوائح.

أ–الوقف: ومعناه" تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"،[6] لعبت الأوقاف دورا تنمويا كبيرا في المجتمع الإسلامي، و توفير الاعانة و الخدمات الاجتماعية و السلع التي تعطى للفقراء و المحتاجين عن طريق الوقف، فهو انفاق خارج السّوق و لا يُثقل كاهل الدولة و لا يسبب عجز في ميزانيتها العامة، كما

1– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1،المرجع السابق، ص1849.

2–. صالح عبد السميع الآبي الأزهري، جواهر الإكليل، تح ابو الفضل عبد الله الصديق الغماري، عبد الوهاب عبد اللطيف .(لا.ط؛ مصر: مكتبة القاهرة،د.ت)، ج1، ص118

3– فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الفكر العربي، 1988م) ص25،26.

4–أنظر:عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الاسلامي.(ط:1؛ بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 1997م)، ص67.

5– أنظر:محمد بحسين بهشيتي،الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص132.

6– موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو،ط:3

المرجع السابق، ص184.

تستغل مرافق الأوقاف عن طريق الإجارة و كانت هناك تجارب رائدة في هذا الجانب ،كولاية كارناتاكا بالهند التي أنشأت شركة تطوير وقف ولاية كارنتاكا التي تعمل على استئجار الاوقاف وتطويرها إلى فنادق ومجمعات تجارية وغيرها كما ابتكرت الاردن "صكوك المقارضة" لتحسين وضع الأوقاف.[1]

ب–العطية: يتردد أن معنى العطاء هو الأجرة، أو الراتب، ويجب أن يوسع على العامل وأتباعه إذْ كان عمر ﷺ يقول: (أَغْنُوهُم عَن الخِيانَة) ، [2] ولكن بالنسبة لرفيق يونس هو"مبالغ سنوية، أو شهرية (فورية إذا هبطت على الدولة موارد كبيرة) تدفع من فائض بيت المصالح لكل فرد أو لكل رب أسرة".[3]

ج–الوصية:و هي "ما يتركه المتوفي لغير ورثته"وشرعت من حرص الشريعة على الانصاف وتدارك الإنسان ما فاته، وتحدد بالثلث حرصا على مصلحة الورثة.[4]

هـ– الهبة والصدقة والهدية: كلها تعني"تمليك في الحياة يغير عوض"[5]

1- أنظر: أوصاف أحمد، " التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، المملكة العربية السعودية، العدد:01، 2004م، ص78،79.

2- ينظر: أبي جعفر أحمد بن نصرالداودي المالكي ،كتاب الأموال،تح: محمد رضا سالم شحاته.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2008م)، ص97

3- ينظر: رفيق يونس المصري، اصول الاقتصاد الإسلامي،المرجع السابق، ص179.

4- فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية،المرجع السابق، ص76.

5 – موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، المرجع السابق،ص239.

مطلب السادس: التنمية والبعد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي

لاينظر الإسلام إلى الاقتصاد من جهة الفرد فقط، إنما الأولوية إلى المجتمع و إزدهاره وكل ما يقف في وجه التنمية الاقتصادية للمجتمع غير معتبر شرعا، وهذا ما سنلاحظه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التنمية عند المسلمين: بالنسبة لابن خلدون فإن ثروة البلد (رأس المال القومي) هي ما لديه من سلع ومنتجات تولدت من الأنشطة الاقتصادية، و يؤكد ضرورة كثرة السكان المقترن بالتعاون و كثرة الأعمال و الإنتاجية بما يفي بالحاجات الضرورية والكمالية فتزداد المكاسب الكلية أي الدّخل الكلي،[1] إنّ ما توفر عمرانه من الأقطار و كثر ساكنوه، اتسعت احوال أهله و كثرت أموالهم، التي تمثل سبب في كثرة الأعمال االموصلة إلى الثروة للثروة[2]و يرفض فكرة أنّ النقود و كثرتها هي مقياس لثروة أي بلد فهي تشبه بقية الأموال في نزول و أرتفاع قيمتها[3] و تعرض ابن خلدون إلى محددات الدخل القومي كالإنفاق الحكومي فانخفاضه يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد و الجهاز الحكومي و أتباعه فينخفض الطلب و العرض و منه الإنتاج، و أن إجادة الصنائع إنما تطلبها الدولة فهي التي توجه الطلبات إلى السّوق وما لم تطلبه الدولة يطلبها غيرها من الأمصار فالدولة هي السوق الأعظم للعالم،[4] وفي هذا الجانب أيضا ألف ابو يوسف* كتاب الخراج الذي وضع فيه خطة للاصلاح المالي لرفع إنتاج الأمّة الذّي هو مسؤولية الدولة والأفراد،[5]وتناول التنمية عبر ثلاث أسس:

- أولها إقامة العدل "إنّ العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم.....يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد، و البركة مع العدل تكون، و هي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرب".[6]

1- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية،المرجع السابق، ص417.

2- ينظر:ابن خلدون، المقدمة،المرجع السابق،ج2،ص35.

3- شوقي دنيا، جوانب من الاقتصاد الكلي في فكر ابن خلدون، المرجع السابق، ص436.

4-ينظر: ابن خلدون، المقدمة،المرجع السابق، ج2، ص32، 33.

*القاضي ابو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعيد بن حبته أحد صحابة رسول الله ﷺ (310هـ -182هـ) بالكوفة ودرس عند أبي حنيفة، محمد بن عبد الرحمان أبي ليلى، برع في الفقه والحديث وعمل قاضي قضاة زمن هارون الرشيد عمر بن عبد العزيز، أهم مؤلفاته كتاب الخراج، كتاب البيوع، كتاب الوكالة. إبن خليكان، وفيات الأعيان، ص380-890.

5- ينظر: نزليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، المرجع السابق، ص71.

6- الخراج ،أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم،(لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار المعرف 1979م)، ص111.

- وثانيها المحافظة على الملكية الخاصة فلو استطاع الإمام أن لا يترك أرضا ولا ملكا إلا أقطعه لأن ذلك أعمر للبلاد.
- تدخُل الدولة ومهمتها بناء الدولة بالعمل.[1]

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي في الاقتصاد الإسلامي: العدالة مبدأ يجب تحقيقه من منظور الإسلام في كافة و جوه النّشاط الاقتصادي، و وضع الله سبحانه وتعالى الموارد الطبيعية في خدمة الإنسانية جمعاء، و وضع ما يكفل التوزيع العادل على وسائل الإنتاج ومن خلال الحماية التي توفرها الزكاة ومحافظتها على كرامة الإنسان و حريته، ولا تتحقق الفضيلة و عمل الخير في هذا الدّين إلا بالإنفاق في سبيل الله و تقاسم الثروات والأرباح مع المحتاجين و الفقراء، و يجب على الدولة أن تتكفل بجمع الموارد الضرورية لتحسين معيشة الفئات المحرومة، ويحق لجميع أفراد المجتمع الانتفاع بالموارد الحيوية و الطاقة التي جعلها الإسلام ملكية عامة ينتفع بها الجميع،[2] و في ظل ظهور الطبقة المترفة في العالم المعاصر و تبني فكرة أنّ الإنسان الاصلح هو الذي يكسب الصراع في الاقتصاد و السياسة أدت هذه الفلسفة إلى الحروب و الاستغلال الطبقي في المجتمع، و حل هذا الترف العالمي عن طريق فئة المحسنين الذين حملهم الإسلام إشاعة التكافل في حياتنا، و يأتي دور الفقيه الديني و الاجتماعي لتقديم تصور جديد عن التكافل الاجتماعي.[3]

1- زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، المرجع السابق، ص71.

2- ينظر:عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص32-42.

3- ينظر:ماجد كيلاني، "دور الإسلام في حل مشكلات المجتمع المعاصر" الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وثائق وأبحاث مقدمة للندوة المنعقدة في جنيف، 7-10/1980م، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، د ار سراس للنشر، تونس، ص174.

الفصـــل الثـاني

المبحث الأول: حياة مالك بن نبي و ثقافته

المطلب الأول: حياة مالك بن نبي

- الفرع الأول: مولده ونسبه وطفولته.
- الفرع الثاني: تعلمه.
- الفرع الثالث: مالك الكاتب.
- الفرع الرابع: وفاته رحمه الله.

المطلب الثاني: شخصيات في فكر مالك بن نبي وأهم مؤلفاته.

- الفرع الأول: شخصيات في فكر مالك بن نبي.
- الفرع الثاني: مؤلفات مالك بن نبي..

المطلب الثالث: تصورات مالك بن نبي لبعض المصطلحات.

- الفرع الأول: الأيديولوجيا.
- الفرع الثاني: الثقـافــة.
- الفرع الثالث: الحضــارة.
- الفرع الرابع: الدّيــن.

المطلب الأول: حياة مالك بن نبي

عاش مالك بن نبي حياة مليئة بالأحداث على المستوى الشخصي و العالمي، وزار أماكن ودولا مختلفة الملل الطبائع، كل هذا ساهم في تكوين شخصيته، ولقد تطرق مالك إلى سيرته الذاتية من خلال مؤلفين مذكرات شاهد للقرن والعفن، الذي قال فيه: "يبدو لي أنّ التواريخ الضرورية للوقوف عند بعض مراحل التطور، وعند معنى الحياة التي تغطي ثلاث حقب من وجود حياتي"[1] و هي مالك الطفل، مالك الطالب، مالك الأستاذ أو الكاتب:

الفرع الأول:مولده ونسبه وطفولته: في هذا الفرع سنتناول تاريخ ومكان مولد مالك بن نبي و نتعرف على جوانب من طفولته.

أولا: مولده ونسبه: هو مالك بن الحاج عمر بن الخضر بن مصطفى بن نبي عرف في وسطه بالصديق و الملقب بمالك بن نبي، ولد في السادسة من ذي القعدة 1323 هـ الموافق 28 جانفي 1905م في ولاية قسنطينة بالجزائر،[2] في زمن كان يمكن فيه الاتصال بالماضي عن طريق آخر من بقي حيا من الشهود، و الاطلاع على المستقبل عبر الأوائل من رواده، [3] من أسرة محافظة تسكن ولاية تبسة موطن أمه زهيرة التي مزالت وقتها محافظة على فضائلها وتقاليدها و روحها القديمة و عزتها بفضل بساطة الحياة فيها وجذب تُربتها و كانت القرارات المصيرية في الأسرة تعتمد على الأب و على اجتماع راشدي العائلة[4] و كان مالك يعيش في بيته الماضي و الحاضر، الأول تمثل في جدته من أمّه زليخة التي تعتبر نموذجا للأسرة الجزائرية فترة دخول الاستعمار[5] و من خلال جده لأبيه الذّي قال عنه مالك: "كان يعيش في طمأنينة و استقرار، لا يشعر بأي مشكلة".[6]

1- ينظر: مالك بن نبي، العفن. ج.1 (ط.1؛ الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر، 2007م)، ص19.

2 - ينظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن. (ط.2؛ دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، 1984م)، ص15.

3- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره .(ط.1؛ بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر ،2012م ص51.

4 - ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص21.

5- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص53.

6- مالك بن نبي، تأملات، ندوة مالك بن نبي . (ط.1؛ دمشق: دار فكر للطباعة والنشر ، 1989م)، ص20.

و الثاني تمثل في والده الذّي تلقى قدرًا لا بأس به من التعليم فقد تخرج من المدرسة الرسمية و هي معهد تعليم ثانوي عالي تُدرّس فيه العربية والفرنسية.[1]

ثانيا: مالك الطفل: كان عمر مالك بين السنة السادسة و السابعة عندما تدهور الوضع الاقتصادي للعائلة، نتيجة الهجرة التي مست المدن الجزائرية الكبرى منذ 1908م فجده لأبيه باع كل ما تملكه العائلة و هاجر إلى طرابلس بالمغرب، فتبنى مالك عمه الأكبر في قسنطينة لأن والده كان عاطلا عن العمل، و لكن هذا العم مات و اضطرت زوجته القليلة المورد لإعادته إلى أهله في تبسه و كانت الأم تحول دون جوعه بعملها في الخياطة و كانت تدفع اقساط تعلمه للقرآن الكريم و بعدها تحصل والده على وظيفة في المجمع المختلط لتبسه بفضل ما تعلمه قديما في المدرسة، و تمّ إرسال مالك إلى المدرسة الفرنسية التي حقق فيها تفوقا، و ترك تعلم القرآن الكريم بعد أربع سنوات لم يتعدى فيها سورة "سَبَّح " لما كان يلقاه من قسوة معلمه، بعد مدة عاد مالك إلى قسنطينة و إلى بيت زوجة عمه بهيجة حيث تعرف على جده وعمه اللذان عادا بعد غزو الايطاليين للمغرب و لشقاوة مالك و تصرفاته كتبت بهيجة لوالديه لكي يأخذانه وعاد إلى المدرسة الفرنسية.[2]

الفرع الثاني: تعلمه: من اللحظة الأولى التي بدأ فيها مالك مسيرته العلمية، كانت مزيجا بين الثقافة الغربية و العربية الإسلامية و هذا ما سنلاحظه في هذا الفرع.

أولا: الثقافة الأولى لمالك: نجح مالك في الحصول على شهادة الابتدائية في سن 14 عامًا و كان من الأربعة الأوائل فصرفت له منحة مكنته من مواصلة تعليمه[3] و قرر رفقة أسرته أن يدرس عدْلا في الشرع في المدرسة التكميلية، فأرسله و الده إلى عمه محمود لكي يتحكم في تصرفاته بدل عمته بهيجة، و ارتاد المسجد حيث درسه الشيخ عبد المجيد و تعلم على يد عمه العزف و حضر معه بعض الجلسات العيساوية، و نجح في امتحان أخر السنة. [4]

و اصبح طالبا داخليا في مدرسة (سيدي الجليس) لمدة أربعة سنوات أولها (1921م-1922م)[5].

1- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق ،ص53.

2- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق ،ص42،16.

3- ينظر: فؤاد عبد الرحمان البنا، "العروج الحضاري بين مالك بن نبي.. وفتح الله جولن". كتاب الأمة، قطر: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد: 155، 2013م، ص38.

4- ينظر: مالك بن نبي، العفن، المرجع السابق، ص20.

5- أنظر: فؤاد عبد الرحمان البنا، "العروج الحضاري بين مالك بن نبي.. وفتح الله جولن".المرجع السابق، ص38.

وكان من شيوخه (مولود بن ميهوب) الذي أخذ عنه السيرة و العقيدة، و (بن العابد) الذي درسه الفقه و(عبد القادر المجاوي) هؤلاء غرسوا روح الاصلاح في مالك بن نبي، و من خلال الصالون الأدبي الذي يقام في مقهى (بوعريبط) استطاع أن يتعرف على الأدب العربي و نصوصه الشعرية من العصر الجاهلي و الأموي و العباسي، و في جانب آخر كان مالك يخوض في الشعر الحديث و تعرف على الرصافي و إيليا أبو ماضي و حافظ إبراهيم، تميز مالك بعدم مرونته في النقاش.[1]

و كان يرتاد جلسات التبشير المسيحي لطرح الأسئلة و المناقشة و تعرف هناك على بعض تلاميذ الشيخ (بن باديس) الذي كان مقر عمله حيث يدرس تلاميذه و يصدر فيه مجلة الشهاب قريبا من مقهى (بن يمينه) الذّي يرتاده مالك و زملاؤه من طلاب المدرسة[2] وامتاز مالك بكثرة القراءة و المطالعة لكل ما يقع تحت يديه من الكتب الفرنسية و العربية والمجلات و الجرائد و كان يرتاد (مكتبة النجاح) ليقتني منها كتبه و بعد أربع سنوات [3]و عندما اقترب تخرجه من المدرسة بدأ مالك يفكر في الهجرة مرة إلى تمبوكتو و أخرى إلى الهند رغم أنها كانت عوالم مجهولة بالنسبة إليه.

ثانيا: رحلة البحث عن العمل: أنهى مالك دراسته وتوجه إلى باريس وهو في 20 من عمره بعد أن فشل في إيجاد من يدعمه لإقامة مشاريع في ورقلة والسودان، في سنة 1925م سافر إلى ليون عمل مالك في مصنع للاسمنت وتدبر مكانا للسكن مع صديق له يدعى (قاواو)، وسرعان ما تنقل إلى باريس ليعمل في مصنع للبيرة الذي لم يدم أكثر من أسبوع ليعود مالك إلى الجزائر، و أعفي من الخدمة الوطنية بسبب سحبه لرقم جيد في القرعة و بعد عناء في البحث عن عمل عينته محكمة تبسه معاونا متطوعا، و عين عدلا في أفلو مارس 1927 و عاد إلى أهله في مارس 1928م[4]و انتقل ليعمل موظفا في (شاتودان) بشلغوم العيد حاليا، التي كانت مركزا للمعمرين، و قدم استقالته لعدم قدرته على البقاء فيه و دخل شريكا لزوج أخته الكبرى في مطحنه التي إنتهى أمرها بأزمة الكساد العالمية 1929م.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص42،16.

2- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع نفسه ،ص85، 139.

3 - ينظر: محمد العبدة، مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد اصلاحي.(ط:1؛ دمشق: دار القلم، 2006م)، ص25.

4 - ينظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، المرجع نفسه، ص13-196.

5- ينظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، المرجع نفسه ، ص140، 194.

ثالثا: مالك الطالب المناضل من 1930 إلى 1936: رجع مالك إلى باريس للدراسة هذه المرة سجل في معهد الدراسات الشرقية لكنه لم ينجح في الامتحان، فانتسب إلى مدرسة اللاسلكي التي لم ترقه فتنقل إلى مدرسة الكهرباء و الميكانيكا، كما لفت انتباهه السعر المنخفض للوجبات في (وحدة الشبان المسيحي) فانضمّ إليها.[1]

كان مالك بن نبي رفقة مجموعة من الطلاب المغاربة و التونسيين و بني وطنه، من اللذّين شكلوا بواكير ومقدمات للعديد من الأمور، وكانت تبشر بآفاق جديدة أقلقت المستعمر، و كان مالك يلقي محاضراته في الجمعية التي أسسوها (جمعية الطلبة لشمال إفريقيا) و تلقي بتأثيرها الكبير عليهم حيث كان يزرع القيم الوطنية و الأخلاق الإسلامية التي لم ترق لبعض مناوئيه، سنة 1932م عين نائبا لرئيس الجمعية جعله هذا شخصا مراقبا من قبل السلطات الفرنسية والمتمثلة في شخص(ماسينيو) رفقة علي محمد بن ساعي و شقيقه صالح.[2]

و بسبب الغموض الذي كان يكتنف نشاط الجمعية بلغ عليهم كأشخاص خطرين، في هذا الوقت اقترح مشروع (جمعية الوحدة العربية) و مالك من منظميها ممثلا للجزائر و اصبح مالك متآمرا للوحدة العربية، وعاد إلى تبسة في صيف 1932م فوجد وضع عائلته ازداد سوءا فوالده اضطر لترك عمله بسبب والدته التي تعاني المرض منذ 15سنة، وبعد إنتهاء العطلة غادر مالك متوجها إلى العاصمة و بالضبط حلّ (بنادي الترقي) و التقى هناك بالشيخ العقبي، و بعد ذلك عاد إلى باريس و الحي اللاتيني، سجّل في السنة الجامعية (1932م-1933م) و سجل في بعض التخصصات الأخرى كالكيمياء الصناعية و كان مولعا بالرياضيات و معادلاتها التي تشغل و قته[3] واصل مسيرته الدعوية من خلال (اتحاد الشبان المسيحي)، بهدف توحيد الصف بينها و بين شباب شمال إفريقيا و قصد تقديم محاضرات في الفعالية و الأسلوب كما سماها (الحضارة)، تزوج من الفرنسية (بوليت فيليبون) التي اعتنقت الإسلام و غيرت اسمها خديجة دون علم أهله بذلك.[4]

1- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص91 ، 92.

2- ينظر: مالك بن نبي، العفن، المرجع السابق، ص56،84.

3- ينظر: مالك بن نبي، العفن، المرجع نفسه، ص56،84.

4- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص199.

حضر اجتماع تجديد حزب شمال إفريقيا رفقة مصالي الحاج تحت مسمى الحزب الوطني واصبح عضوا نشطا يحضر اجتماعات الحزب و لقاءاته، و في العطلة الصيفية عاد مالك إلى الجزائر بعد عودة والديه من البقاع المقدسة، هناك التقى الشيخ الإبراهيمي و أعجب ببلاغته و نباهته، عاد إلى باريس و تعمق في نفسه الفكر الوهابي و مساندته له و كان يحلم بالاستقرار في المملكة العربية السعودية التي تتبنى هذا الفكر.

بعد اكمال دراسته، ودارت دعوته إلى احياء الوعي على سيطرت اليهود على العالم وأنّ المسيحيين أداة لهؤلاء مما جعل مالك محط اهتمام في المجمع الديني اليهودي (الفاتيكان)،[1] وعند انتهاء الدّراسة عادت زوجته إلى تبسة ولحق بها غير أنه استقبل بموت والدته 1934م التي تركت أثرا بالغا في نفسه[2] شهد ذلك الصيف احداثا واضطرابا عمّ قسنطينة وجل ولايات الوطن كان سبب في تأخره الدراسي 1935م، إلا أنه انكب على برنامج هندسة مسح الأراضي وعزز تكوينه في الرياضيات و رأى مالك أن تكوينه يكفيه لتحقيق مشاريعه في السعودية ولا حاجة لحصوله على الشهادة فقدم طلبا للسفر إليها وكان ذلك في شهر اكتوبر إلا أنّ اطرافا حالت دون ذهابه إلى مصر، فجعلته هذه الحادثة يتراجع عن فكرته ويقرر أخذ شهادته للميكانيكا و الكهرباء التي لم تكتب له لأسباب استعمارية.

الفرع الثالث: مالك الكاتب: بعد أن انهى مالك دراسته انطلق في الحياة العملية التي كانت شاقة.

أولا: مالك المنبوذ الهائم من 1936 إلى 1945: وتأكد مالك من أنه لن يحقق شيئا في بلد المستعمر فقرر السّفر إلى المشرق إلا أنّ مساعيه باءت كلها بالفشل كما باءت كل محاولاته للحصول على عمل في مجال تخصصه بالفشل أيضا بسبب أفكاره ولأن المراقبة كانت تلحق به في كل خطوة يخطوها، غادر إلى تبسه جويلية 1937م، حاول أن يقيم مشاريع صناعية يستغل فيها ما درسه إلا أنّه لم يلقى الدعم الكافي، فما كان منه إلا تقديم دروس علمية للشباب والشيوخ من الأهالي حول صناعات متعددة و إقناعهم بالمكسب المالي منها و محاضرات حول البيئة وخطر التصحر إلا أنّ الأهالي تعودوا الحديث عن الانتخابات و الحقوق فقط.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص181، 196.

2- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص57.

3- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص181، 196.

فرجع إلى مرسيليا، حيث أشفق على الشباب الجزائري العاطل، فقام بإعداد برنامج للتربية خاص للشباب الذّين يتوسم فيهم التأثير في النّاس، كما قرر تقديم محاضرات للعامة كل يوم أحد، في هذا الوقت ألتقى بالعالم مبارك الميلي الذي استدعاه مالك لتقديم محاضرة ونال اعجابه وبدأ انصار مصالي الحاج ينددون (بنادي التربية و التعليم) تحت دعوى الوطنية لكن النادي لم يتوقف بسبب مساعي مناضليه، و في اليوم الذي جرى فيه مؤتمر ميونيخ نادى مالك بصوت عالي إلى رفع الظلم عن الجزائر في محاضرة قدمها ذلك اليوم في شارع (فوشييه) و بعد أسبوعين طُلب منه مغادرة المدرسة والتوقف عن التّدريس لأنه لا يملك الوثائق التي تسمح له بذلك.

وعاد إلى تبسه وقدّم دروسا بالفرنسية واللغة العربية لتلاميذ المدرسة التي يرأسها العربي تبسي وكلف مالك بتلاميذ الحضانة بدلا من التلاميذ الأكبر سنًا الذّين يتمكن مالك من نفعهم بعلمه و كان يقدم أيضا دروسا خصوصية في المساء، كما أنشأ (جمعية حماية الفتاة المسلمة) للدفاع عن الفتيات اللاتي كانت تشتغل عند العائلات اليهودية وينتهي بهنّ الوضع إلى أمهات عازبات دون تدخل أحد لإنقاضهن، اندلعت الحرب العالمية 1939م وألقت بظلالها على الجزائر وزادت من معانات مالك المادية، والمعنوية حيث عرض عليه الرد على النازية مقابل عودة والده إلى العمل لكنه رفض وغادر إلى فرنسا من جديد منتصف سبتمبر 1939م.[1]

ثانيا: مالك في مصر و الجزائر: عاش مالك بين مصر والجزائر، وتميزت بنشره لكتبه و ترجمتها للعربية

1- في مصر: عام (1956م) نزل مالك بن نبي مصر زمن جمال عبد الناصر، وسكن مكانا متواضعا وكان لا يملك شيء مجهولا لا يعرفه أحد،فأخذه عبد السلام هراس و عمر مسقاوي ليسكن معهم بعد أن أقنعهم بأفكاره و انطلقوا في ترجمة أعماله إلى اللغة العربية رفقة محمود شاكر، و كان يأتيه الطلبه من جميع اقطار الإسلام كان يتعرض للمساءلة حول مضمون الأفكار التي ينشرها. [2]

1- ينظر: مالك بن نبي، شاهد للقرن، المرجع السابق، ص181، 196.

2 - ينظر: محمد البنعيادي، مالك بن نبي في ذاكرة عبد المالك هراس، المجلة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد: 395 2009 م، ص21.

و كانت مصر تحتضن بعض قادة الثورة الجزائرية، و أرسل مباشرة رسالة إلى قادة الثورة للسّماح له بالالتحاق بجبهة القتال لكنه لم يلقى التجاوب من المسؤولين الجزائريين، وفسر ذلك مالك "ربما اعتقد المسؤولون أنّ الثورة الجزائرية ليست في حاجة إلى تطوعي، وربما فكروا أنّ مؤهلاتي ليست كافية و ربما..."[1] ولم يحضر زوجته خديجة التي لم يرزق منها بأولاد وتزوج جزائرية أنجبت له ثلاث بنات[2] و كان له لقاء مع أنور السادات و كان الأمين العام للمؤتمر الإسلامي 1957م بعد قراءته لكتاب (شروط النهضة) و إعجابه به عينه مستشارا له في المؤتمر الإسلامي رغبة منه في مساعدته ماديا للتفرغ للتأليف فكان مستشارا دون استشارة.[3]

2- مالك في الجزائر(1963-1973): عاد مالك بعد الاستقلال وعين من قبل الحكومة مديرا عاما للتعليم العالي بوزارة الثقافة والإرشاد القومي الجزائري، و كان له تحفظا على أدائها فقدّم استقالته سنة (1967م) للتفرغ للعمل الفكري، و تبني الدوله للتقليد الاشتراكي لم يترك مجال لفكر مالك بن نبي لأن يحتل المكانه المرجوة منه، و خاصة استغلال أعداء فكره طرحه لفكرة (القابلية للاستعمار) ليجعل تأثيره محدودا، و اكتفى مالك بتقديم ندوات أسبوعية يرتادها الشباب الجزائري و المغاربي[4] ونشر مقالاته في الصحافة الجزائرية خصوصا مجلة (الثورة الأفريقية)، زار سوريا ولبنان عام (1971م) و أودع وصيته في محكمة طرابلس لبنان حمّل فيها عمر مسقاوي مسؤولية كتبه المادية و المعنوية، عام (1982) ذهب إلى الحج و عرّج على رابطة الحقوقيين ومسجد المرابطين بسوريا و ألقى محاضرة بعنوان(دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين).[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، في مهب المعركة.(ط:3؛ دمشق: دار الفكر والنشر،1981م)، ص 81.

2 - ينظر: عبد الله عقيل سليمان العقيل، "مالك بن نبي من هم الغربة إلى هم الوطن". الفيصل، المملكة العربية السعودية: دار الفيصل الثقافية العدد:196،1993م، ص18.

3- ينظر: عبد الله عقيل سليمان العقيل، الفيصل، نفسه، ص 18.

4 - ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي.(ط:1؛ دمشق: دار الفكر والنشر، 1988م)، ص4.

5- ينظر: فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث. (ط:3؛ الإسكندرية: دار الشروق 1988م) ص416.

الفرع الرابع: وفاته رحمه الله: اصيب مالك بمرض سرطان البروستاتا أثناء رحلته إلى ولاية الأغواط اشتد به المرض و سافر إلى فرنسا لإجراء عملية جراحية، بعد عودته بثمانية أيام من رجوعه توفي في بيته يوم الأربعاء 4شوال 1393هـ الموافق ل 31 تشرين الأول 1973م رحمه الله.[1]

و نستنتج من كل ما تطرقنا إليه من أطوار حياة مالك بن نبي، أنها حياة مليئة بالتقلبات سواء على مستوى السياسي، أو العائلي، و رغم حصار الاستعمار على الفكر تمكن مالك من اكتساب معارف جيدة استقاها من الحضارة الإسلامية و الغربية ،كل هذا مكنه من أن يكون مفكرا لا مثيل له في العصر الحديث، يقول الأستاذ أنور الجندي: " و مثل مالك بن نبي بين مفكري العالم الإسلامي قليل فهو الرجل الذي ورد مورد الغرب وجاءنا منه نقياً صافيا، و قد حفظ الله له أصالته و أفاد مما وجد، نصاعة فكر، و بعد نظر وعمق فهم، و قدرة على كشف تلك التحديات و الشبهات و الأوضاع التي عمد التغريب و الغزو الثقافي على نصب شباكها، لتدمير الفكر الإسلامي و إثارة أجواء الاضطراب و التخلخل بين جوانبه".[2]

1- ينظر: حسن موسى محمد العقبي، مالك بن نبي وموقفه من القضيا الفكرية المعاصرة ،رسالة مقدمة لتكملة درجة الماجستير كلية اصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص30.

2 - أنور الجندي، موسوعة القرن الرابع عشر الهجري، نقلا عن، حسن موسى محمد العقبي، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، المرجع نفسه، ص30.

المطلب الثاني: شخصيات في فكر مالك بن نبي و أهم مؤلفاته

إنّ شخصية مالك بن نبي حافلة بالأحداث، هي أيضا بالإنتاج الفكري ومليئة بالشخصيات التي ساهمت في تكوين الفكر العربي والغربي، وهذا ما سنعرض له في هذا المطلب.

الفرع الأول: شخصيات في فكر مالك بن نبي: التقى مالك في حياته بالكثير من الأشخاص الإصلاحيين و السياسيين و غيرهم، كما عرف أشخاصا أخرين من خلال مطالعاته الدائمة، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: الشيخ عبد المجيد: كان مدرس مالك في المدرسة التمهيدية في اللغة العربية اكتسب منه الحس النقدي الاجتماعي الذي تبلور فيما بعد في نقده لمجتمع ما بعد الموحدين.[1]

ثانيا: عبد الرحمان بن خلدون: قال مالك عن ابن خلدون :" أضاءت عبقريته سماء الحضارة الإسلامية في نهايتها"[2] لقد مثلت نظرية مالك بن نبي في الحضارة امتدادا و تجديدا لنظرية ابن خلدون في الحضارة و العمران البشري لكن بشروط مختلفة عن التي عاشها ابن خلدون و لقد سمي مالك ابن خلدون العصر،[3] و يرى الدكتور فهمي جدعان أنّ ابن خلدون هو الأستاذ الأول لابن نبي و ملهمه الأكبر.[4]

ثالثا: بوبريتي: أساتذة المدرسة الفرنسية عموما بما يسكبونه في روح مالك من الثقافة الديكارتية التي تجلي عن عينيه الضباب والبدع وتغرس فيه المنطق العلمي أما بوبريتي كانت حصته في المرتبة الأولى عند مالك بما كان يلقاه منه من تشجيع،[5] وصرح مالك عن تأثير هذا الأستاذ فيه بقوله: " هو الذّي فتح لي الآفاق الجديدة ...للقراءات التي كان يشير بها علينا"[6]

1- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص151.

2- مالك بن نبي، شروط النهضة، (لا.ط؛ قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث للنشر، د.ت)، ص88.

3- ينظر: زكي الميلاد، "من ابن خلدون إلى مالك بن نبي"، صحيفة: عكاظ، جدة، مكة المكرمة، العدد: 4458، 1913م ص03.

4-ينظر: فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، (ط. 3؛ عمان، الأردن : دار الشروق 1988م) ص416.

5- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص153.

6 - مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن،المرجع السابق ،ص64.

رابعا: المولود بن ميهوب: (1866م،1939م) كاتب ،خطيب و شاعر، تعلم بقسنطينة و عين مدرسا للغة و الفقه ومفتيا للمذهب المالكي، كان يحسن الفرنسية و يجادل المستشرقين[1] و كان يمثل الجانب السلفي الاصلاحي، كان الشيخ مولود بن موهوب يدرب فكره و روحه على اقتفاء السنة و كان ما يرد من عناصر شرقية جديدة يعزز هذه الثقافة في فكره.[2]

خامسا: محمد بن ساعي: (1902م – 1998م) بباتنة، تلقى تعليمه الأول في الكتاتيب ثم التحق بدروس عبد الحميد بن باديس، لديه إطلاع واسع باللغة العربية و الفرنسية، درس في جامعة السربون خلال العشرينات، كان محاضرا في فرنسا ونادي الترقي بالعاصمة، وصفه عبد الحميد بن باديس بأنه أفضل تلاميذ جمعية العلماء المسلمين[3] كان مالك يسمع عنه من أحد اصدقائه، فيقول عن ذلك " كنت أضفي على ما أسمعه منه شيئا من المثالية ف (بن ساعي).... لم يكن مخلصا ذكيا و مثقفا بالعربية والفرنسية فحسب بل هو شخص مثال و قدوة"[4] إلتقى به مالك في باريس في اجتماع الطلبة الطلبة الموحدين، و منذ ذلك الوقت اصبحا يُنضّمان معا حلقات للتحصيل العلمي، و كانا حريصين على تفعيل دور الطالب في نهضة الإسلام بالشعوب.[5]

و بقي مالك وفيا لصديقه محمد بن ساعي و معترفا له بالأستاذية وتأثيره العميق فيه حيث قال عنه: " كنت اصغي إليه وأستمع قوله وقد أخَذَت بمجامع قلبي طريقته في استخدام الآية القرآنية استخدام تفسير اجتماعي للحالة الراهنة للمجتمع الإسلامي".[6]

و أحدث مالك بن نبي تأثيرا كبيرا في تلاميذه الذين كوّنوا مدرسة فكرية متطورة يمثلها في المشرق الدكتور سيد الدسوقي حسن خاصة في كتابه (مقدمات في البعث الحضاري)، و الدكتور عمر مسقاوي، و الدكتورة السعودية نورة السعد، و في المغرب العربي مدرسة مالك مزدهرة و مزالت الدرسات تقدم عنه و عن فكره في مختلف الجامعات الإسلامية و الغربية.[7]

1- ينظر: عادل نويهض، أعلام الجزائر.(ط.2؛ بيروت، لبنان : مؤسسة نويهض الثقافية، 1980م)، ص 324.

2 – ينظر: أمالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن،المرجع السابق ،ص

3- ينظر: صالح سعودي، حموده بن ساعي ....أستاذ مالك بن نبي الذي عاش مهمشا ومات في العراء، جريدة الشروق http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238386.html ت التصفح: 2015/05/01م

4- مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، المرجع السابق ،ص67.

5- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق ،ص198.

6- مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، للمرجع السابق ، ص67.

7- ينظر: محمد البنعيادي، مالك بن نبي في ذاكرة عبد المالك هراس، المجلة العربية، المرجع السابق، ص 38.

الفرع الثاني: مؤلفات مالك بن نبي: إنّ المطلع على كتابات مالك يدرك جيدا، أنّه لا يوجد لها عند الكتاب العرب المشارقة مثيلا، لأنهم مازالوا ينظرون إلى الحضارة الغربية بإعجاب مستجدين أفكارها و مقاييسها، لأنهم لم يقفوا إلا على أفكارها و لم يعرفوا غير مظاهرها، لكنّ مالك عايش الثقافة الغربية أزيد من ثلاثين سنة وساهمت في تكوين ذاتيته واستطاع التّحرر من نفوذها و التعرف على بواعثها الخفية ومواردها العميقة، إنّ مالك بن نبي رجل مسلم عربي عاش مأساة الاستعمار التي عاشتها الجزائر.[1] وتميز بأسلوب فني في الكتابة وروعة في طرح الأفكار،[2]وتمكن من لفت انتباه شباب الأمة و توعيتهم إلى أساليب الاستعمار وشروط النهضة، و الحضارة الغربية و طرق التعامل معها و الشخصية المسلمة ومواصفاتها والعديد من القضايا التي عرضها في مؤلفاته التي سنستعرضها في هذا الفرع:

أولا: الظاهرة القرآنية: (1946م) كان أول مؤلفاته، كتبه في السجن بفرنسا، وقامت زوجته بجمع قصاصاته، وكان سبب إسلام الكثير من المؤلفين، وترجمه عبد الصبور شاهين بمساعدة مالك أثناء سنتي (1956-1957).[3] وكان هذا الكتاب محاصرا وممنوعة قرأته على رجال الكنيسه، وكان سببا في دخول العديد من المفكرين إلى الإسلام.[4]

ثانيا: رواية لبيك: (1947م) رواية فلسفية، ترجمت إلى العربية سنة 2009م من قبل زيدان خوليف.[5]

ثالثا: شروط النهضة: (1948م) بعد سنة من إقامة مالك في مصر قام عمر كامل المسقاوي بترجمته بالاستعانة بمالك نفسه، وعند لقاء مالك وعبد الصبور شاهين قام بترجمة ما أضاف له مالك وتم توزيع ألفين نسخة في الطبعة الأولى وخمسة آلاف في الطبعة الثانية.[6]

1- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي. ج2 (ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 2012م)، ص09.

2- ينظر: مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية.(ط؛4؛ دمشق: دار الفكر، 1987م)، ص10.

3- ينظر: عبد السلام الهراس، "ذكرياتي مع مالك بن نبي في مصر" ، الفيصل، المرجع السابق، ص16.

4- ينظر: عبد السلام الهراس، "ذكرياتي مع مالك بن نبي في مصر"، الفيصل،المرجع نفسه، ص17.

5- ينظر: العابد ميهوب، الفكر التربوي عند مالك بن نبي. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه) ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م، ص 92.

6- ينظر: عبد السلام الهراس، ذكرياتي مع مالك بن نبي في مصر، الفيصل، المرجع السابق، ص17.

رابعا: وجهة العالم الإسلامي: (1954م) ترجمه عبد الصبور شاهين، ونشرته دار الفكر إنّه تحليل عميق لمراحل التاريخ الإسلامي الذي قسمه إلى ثلاث مراحل أولها الإسلام الأولي في دفعته الإيمانية الحية، وثانيها مرحلة المدنية و تطورها، وثالثها مرحلة الجمود و الانحطاط ليعود إلى نشأة الحضارة الأروبية وتطورها من العهد الزراعي الطبيعي إلى عصرها الحالي.[1]

خامسا: الفكرة الأفروسيوية: (1956م) بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ، وهدفه من تأليفه اعطاء صورة صحيحة عن الخطوط العريضة للتطور في العالم، وتأثير العامل التكنولوجي للشباب المسلم العربي.[2]

سادسا: حديث في البناء الجديد: (1957م) ببيروت عبارة عن خمسة محاضرات مترجمة إلى العربية ألقاها مالك أثناء زيارته لسوريا ولبنان.[3]

سابعا: مشكلة الثقافة: (1959م) ترجمه عبد الصابور شاهين و تمت طبعته الرابعة سنة 1984م،[4] عندما كان مالك يسكن بالقاهرة كان طلابه يستفسرون عن مفهوم الثقافة حسب ما ورد في مؤلفاته شروط النهضة و فكرة الأفريقية الآسيوية و من خلال ما كان يستفيض فيه من اجابات تكونت فكرة الكتاب، التي عرضت لمفهوم الثقافة بعيدا عن الفكر الرأسمالي و الاشتراكي و طرحتها بصورة جديدة.[5]

ثامنا: الصراع الفكري في البلاد المستعمَرة: (1960م) و هو أول كتاب كتبه بالعربية مباشرة، يتناول فيه بعض المواقف الشّخصية للكُتاب في البلاد المستعمَرة، كما يتحدث فيه عن أوضاع تلك البلاد و علاقتها بالاستعمار وأساليبه في السيطرة و الغزو.

تاسعا: كومنولث إسلامي: (1960م) و قد نشرت مكتبة عمّار الطبعة الأولى عام (1960م) و نشرته دار الفكر الطبعة الثانية عام (1990م)،[6] وضع خطوطه العريضة في نهاية الخمسينات يرسم فيه مالك إطارا لمشروع يمنح العالم الإسلامي موقعا في خريطة العالم المعاصر، يستمد و سطيته من العقيدته.[7]

1- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، المرجع السابق،ص 12.

2- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الآسيوية، تر:عبد الصبور شاهين .(ط.3؛دمشق:دار الفكر ،2001م)، ص16.

3- ينظر: العابد ميهوب ، الفكر التربوي عند مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 92.

4- ينظر: حسن موسى محمد العقبي، مالك بن نبي و موقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، المرجع السابق، ص35.

5-ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، تر:عبد الصبور شاهين.(ط.4؛ دمشق: دار الفكر ،1984م)، ص12.

6- ينظر: مالك بن نبي وموقفه من القضيا الفكرية المعاصرة ، المرجع السابق، ص37.

7 -ينظر: مالك بن نبي، فكرة كمنويلث إسلامي، تر: الطيب الشريف.(ط.2؛ دمشق: دارالفكر، 2000م) ، ص09.

عاشرا: في مهب المعركة: هي عبارة عن مقالات ألقاها مالك بن نبي في باريس في نهاية الأربعينات و بداية الخمسينات، نشرتا وقتها في صحيفتين ناطقتين بالفرنسية، هما الشباب المسلم، و الجمهورية الجزائرية، وعند ذهب مالك بن نبي إلى مصر طرأ له أن يقوم بترجمتها و نشرها بالعربية، و كانت أول طبعة له سنة(1961م)، مضمونها عبارة عن استعداد للثورة و تصفية لذهن الشباب الجزائري و توجيه المبادرات الوطنية مع ما يتفق مع الكفاح المسلّح فجميع هذه المقالات تحمل معنى الاستعمار و زمن الاستعمال، و تجسد أكبر مؤامرة ضدّ العالم الإسلامي.[1]

الحادي عشر: ميلاد مجتمع: (1962م) و قد قام بترجمته الدكتور عبد الصبور شاهين و نشرته دار الفكر، حوى نظرة تحليلية للمجتمع، و العناصر الخاصة بميلاده. [2]

الثاني عشر: مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي: (1971م) بالجزائر، و ترجمه محمد عبد العظيم علي في مصر سنة (1971م) و أعيدت ترجمته من قبل الدكتور بسام بركة والدكتور أحمد شعب و بطلب من عمر مسقاوي.[3]

الثالث عشر: المسلم في عالم الاقتصاد: (1972م) يرى مالك أن المختصين في الاقتصاد يوجهون العتاب، أو اللوم إلى الفقهاء، و يرمونهم أحياناً بالجمود، ويجب أن ننزه فقهاءنا عن هذا العقاب و نقول: إنه ليس من اختصاصهم أن يدُلوا على الحلول الاقتصادية سواء مستنبطة من القرآن و السنة، أو غير ذلك، و إنما اختصاصهم أن يقولوا في شأن الحلول التي يراها أهل الاختصاص هل هي تطابق، أو لا تطابق الشريعة الإسلامية؟[4]

الرابع عشر: بين الرشاد و التيه: طبع بعد وفاته (1978م) يضمّ مقالات نشرها مالك في الستينات بعد الاستقلال في جريدة الثورة الأفريقية، وقام بجمعها سنة (1982م) و عمل بعد ذلك على ترجمتها و ختامها بكلمة حول الصراع الفكري.[5]

1- مالك بن نبي، في مهب المعركة، محمود محمد شاكر.(ط،3؛ دمشق: دار الفكر، 2003م)، ص10،8،7.

2 -ينظر: مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر: عبد الصابور شاهين.(ط.1؛لبنان: ندوة مالك بن نبي، 1978م)، ص05.

3- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم اللإسلامي، تر: بسام بركة، أحمد شعبو.(ط:1؛ دمشق: دار الفكر 1988م)، ص05.

4- ينظر: مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، المرجع السابق، ص36.

5- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه.(ط.1؛دمشق: دار الفكر،1978م)، ص08.

الخامس عشر: تأملات: صدر قسمه الأول (1960م) تحت عنوان (حديث في البناء الجديد) و القسم الآخر سنة(1961م) تحت عنوان (تأملات في المجتمع العربي)، و هو دعوة إلى أصدقاء مالك و قرائه لمواصلة نهج المشكلات الذّي كان قد بدأه. [1]

السادس عشر: مذكرات شاهد للقرن: و يتكون من جزأين: الجزء الأول بعنوان" الطفل" و قد ترجمة مروان القنواتي، و الجزء الثاني بعنوان" الطالب" و قد ترجمه مالك بنفسه، نشرته دار الفكر بيروت، الجزء الأول طبع عام (1969م)، و الجزء الثاني بعنوان " الطالب" طبع عام 1970م. [5]

السابع عشر: العفن:(2007م) ترجمه نور الدّين خندودي و قدمه الدكتور أحمد بن نعمان، إنّه يضم ما قاله مالك في محاضراته التي ألقاها في بيته و لم يذكر، و ما كتبه في مذكراته و لم ينشر، و اختار له مالك هذا العنوان لأنه يرصد الوضع المتعفن الذي وصل له الوطن، و واقع الأمّة، و يظهر فيه كيفية إدارة العدو لحرب الأفكار، و أيضا للرد على من اتهمه في و طنيته، لقد تردد مالك كثيرا في نشره حتى أنه فكر في إتلافه في أوت(1955م) و هذا الكتاب يتوافق مع مذكرات شاهد على القرن من 1930م إلى 1939م.[2]

الثامن عشر: كتب غير مطبوعة: خلف مالك العديد من المؤلفات مزالت مخطوطات لم تطبع بعد و هي خطاب مفتوح لخروتشوف و إيزنهاور، مذكرات شاهد للقرن، القسم الثالث بعنوان(الأستاذ) نموذج لمنهج ثوري، المشكلة اليهودية، اليهودية، أم النصرانية دراسة حول النصرانية، مجالس دمشق مجالس تفكير.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص6،7.

2- ينظر: مالك بن نبي، العفن، المرجع السابق، ص9-12.

3- ينظر: زيد عبد المحسن حسين، الفيصل، المرجع السابق، ص07.

و يقول الدكتور مصطفى السباعي في ما كتبه مالك بن نبي و ما تميز به من واقعية الطرح و أصالة الفكر، الممزوج بالوعي بالحضارة الغربية : " الأستاذ مالك جزائري الأصل، مجاهد في سبيل القضية الجزائرية بقلمه ولسانه، جهاداً يعرف له فضله فيه زعماء حركة التحرير الجزائرية منذ نشوئها... و يتميز الأستاذ مالك بن نبي في جميع مؤلفاته بعمق التفكير و منطقيته، و واقعيته، و قوة أسلوبه في الدفاع عن الأفكار التي يتبناها... و قد استطاع مالك بأسلوبه الذي تفرد به، و ثقافته الغربية الواسعة مع ثقافته العربية الإسلامية، أن يوجّه إليه أنظار جيل من شبابنا المثقف الذّي يتوق إلى الإصلاح مع احتفاظه بقوة العقيدة و سلامة التفكير، و بدأ يُرى في الأستاذ مالك بن نبِي رائده الفكري البعيد النظر القوي الإيمان المناضل بقلمه، في سبيل الله و الإسلام".[1]

1- مجلة المسليون، دمشق ، المجلد السادس، العدد العاشر، جمادي الأول. شعبان. 1379 هـ ، ص67 . نقلاً: أسعد السحمراني، عن كتاب مالك بن نبي مفكراً إصلاحياً ، ص21.

المطلب الثالث: تصورات مالك بن نبي لبعض المصطلحات

تميز مالك بالتجديد في فكره فهو لا يكتفي بما يقرؤه أو يسمعه بل يعطي للمصطلحات معانييه الخاصة ويطبع عليها روحه الإسلامية، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

فرع الأول: الأيديولوجيا: تطرق مالك للأيديولوجيا على النحو الآتي:

أولا: معنى الأيديولوجيا: وهي عند مالك "التي تجمع نشاط الأفراد، وتصبه في نشاط مشترك من طريق بواعث معللة، تعطي النّشاط فاعليته و توتره، ومنهج يوحد الطاقات ويحدد مسارها التاريخي"[1]

بهذا المعنى تدخل الأيديولوجية نطاق عالم الأفكار بجانبيه :

1-الأفكار الأساسية (نماذج مثالية) التي تتوارثها الأجيال، وتغذي نشاطهم وتكون قاعدتهم الثقافية وتصور أخلاقهم.

2-الأفكار العملية تمثل مجموعة المناهج التقنية التي توجه نشاط المجتمع، و يضيف إليها كل جيل تعديلات تتناسب مع ظروفه التاريخية و تجعل نشاطه أسرع و أكثر إتقانا[2]

ثانيا: عناصر الأيديولوجيا: ويحددها مالك في وحدة المبرر، والمنهج.

1-وحدة المبرر أو البواعث المعللة، و أسمى المسوغات والدوافع تلك التي تنزل من السماء أي الباعث الديني،[3] وتعدد المبررات يؤدي إلى الفوضى و الإخفاق، لذى حذّر المولى عزّ وجل من استعانة المسلمين بمن يخالفهم في العقيدة عند الجهاد لأن المبرر "التوحيد" ليس واحدا.[4]

قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ التوبة: 47

2-المنهج: إنّ العمل بدون منهج هو الخطر و الاستحالة، والمنهج الفعال يجب أن يكون منسجما مع الأساس الذّي يرتكز عليه المبرر أي العقيدة، واختلاف المنهج مع الأساس يؤدي إلى تعطيل العمل المشترك، ويجب أن يشتمل المنهج على ثلاثة جوانب:

---

1 - ينظر: مالك بن نبي، أفاق جزائرية، ص129.نقلا عن: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي، حياته و فكره، المرجع السابق، ص176.

2- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلام، المرجع السابق، ص69، 70.

3- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص 48.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص112.

أ- تحديد حرية الفرد بما يتفق مع مهمة انجاز حضارة، وأساس ذلك تربيته على القيام بواجباته، قبل طلبه لحقوقه بمعنى أسبقية الواجب على الحق.[1]

ب- تربية كل فرد على اعطاء كل عمل التقدير لانجازه، من دون اهمال العمل لسهولته، أو تركه من أجل صعوبته.[2]

ج- سلامة الضّمير وتطهيره من الشعور بالذنب تجاه الجماعة، فالضمير المثقل بالاحساس بالذنب لا يمكن أن يكون فعالا ومندمجا في النّشاط الجماعي.[3]

ومهمة الأيديولوجيا في أنها الجزء المتمّم لعمل الثقافة في بناء الحضارة، فغيابها يفقد عمل الفرد التوتر الذّي يهيئه للاندماج في العمل المشترك، فهي المسيّرة للطاقات والمحققة للتآلف بين النشاط الفردي والجماعي بما تمنحه من بواعث معللة متفقة على البناء الدّاخلي والاتصال الخارجي[4].

ثالثا: شروط الأيديولوجيا: يشترط مالك لتحقق الأيديولوجيا هدفها مايلي:

1-أن يتم تحديد الهدف بوضوح، ويضمن التناسق في العمل بين القمة و القاعدة، و يهيأ احترامه و حمايته من الطرفين.

2-أن يكون الهدف متطابقا مع التطور الطبيعي للأمة، و الظروف العامة المحيطة بهذا التطور و مصير الإنسانية كلها لكي لا تشكل خطرا على العالم.

3-أن تعطي التوتر الضروري للمجتمع لبلوغ مهمات كبرى، لأنها تخلق فردا تواقا.[5]

رابعا: علاقتها بالصراع الفكري: إنّ سعي الأيديولوجيا إلى تحقيق الحضارة يجعلها مستهدفة من الذين لا يريدون تحقق تلك الحضارة، لكي لا يتحرر التابع من المتبوع، و يتم تعطيل العملية الحضارية من جانبين[6]

1-من الجانب الفكري عن طريق استثمار الفراغ الايديولوجي للأمة إن وجد وإلا العمل على ايجاده واستثمار الأفكار المطروحة وغالبا تكون خاطئة فيتم ابرازها وشحنها.

1- مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص112.

2- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص30.

3- ينظر: مالك بن نبي، من أجل التغيير، المرجع السابق، ص 27.

4- ينظر: مالك بن نبي، أفاق جزائرية، نقلا عن: مالك بن نبي، حياته وفكره، المرجع السابق، ص275.

5- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص87 ،88.

6- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي، حياته وفكره، المرجع السابق، ص180.

2-من الجانب العملي عن طريق تحطيم الوحدة المعنوية للأمة وإشاعة الفرقة بين الصفوف وبعثرة الجهود الموجهة للبناء.[1]

الفرع الثاني: الثقافـــة: اعتنى مالك كثيرا بالثقافة، ليس كمصطلح فقط بل كمفهوم يجب أن يرسخ في عقول المسلمين.

أولا: معنى الثقافة: لا وجود لهذا اللفظ في الكتابات العربية بمعناه المتعارف عليه اليوم فهي من أصل لاتيني ظهرت في العصر الحديث عن طريق التوليد من أصل لغوي وُجد قبل الإسلام هو "ثَقَفَ"[2] **قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ ﴾** البقرة: 191. أي وجدتموهم ويقال ثقِفت كذا، إذا أدركته ببصرك لحذق في النّظر، ثمّ يتجوز به فيستعمل في الادراك.[3]

و هي لم تكتسب تحديدها إلى اليوم، لذى يجب دائما دعمها بعكاز-كلمة- أجنبي (culture) يشد من أزرها في عالم المفاهيم،[4] و إلى يومنا النّاس هذا لم يَحدد تعريف واحد للثقافة فهي بوجوه عدة فلا تحددها مجموعة من الأفكار ولا يكفي أن تكون انعكاسا للمجتمع، و لصياغة التّعريف يرى مالك ضرورة النّظر في المشكلة من جهات ثلاث سلوك الفرد، أسلوب الحياة في المجتمع، العلاقة المتبادلة بين العنصرين السابقين.[5]

و لا يرى مالك جدوى من تعريف الثقافة بل هي تدرك و تفهم باعتبارها و اقعا اجتماعيا ولذا قد تناول تعريف الثقافة من جانبين:

1-باعتبارها واقعا تاريخيا هي "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه باسلوب الحياة في الوسط الذي يعيش فيه".[6]

2-باعتبار وظيفتها هي " التركيب العام لتراكيب جزئية أربعة هي: والأخلاق، والجمال، والعمل المنطقي، والصناعة"[7] فالثقافة " نظرية في السلوك أكثر من كونها نظرية في الثقافة.[8]

1- ينظر: مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستَعمر، المرجع السابق، ص87،88.

2- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، المرجع السابق، ص25 .

3- أبي القاسم الحسين بن محمد المعروض بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، المرجع السابق، ص79.

4- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، المرجع السابق، ص26.

5- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة ،المرجع نفسه، ص121.

6- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة ،المرجع نفسه، ص123.

7- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية ،المرجع السابق، ص153.

8- ينظر: عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي، حياته وفكره، المرجع السابق، ص354.

3-وهي من الجانب التربوي كتلة من العادات متجانسة و عبقريات متقاربة، وهي ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة ويحدد طبيعتها، هي الدم الذّي يغذي المجتمع ويحمل أفكار النخبة والعامة المنسجمة في الاستعدادات المتشابهة والإتجاهات الموحدة والأذواق المتناسقة ويتكون البرنامج التربوي للحضارة في أربعة عناصر.

أ- عنصر الأخلاق لتكوين الصلات الإجتماعية.

ب- عنصر الجمال لتكوين الذوق العام.

ج- منطق عملي لتحديد أشكال النشاط العام.

د- الصناعة.[1]

و على الصعيد الخارجي يجب أن تخلق الثقافة إمكانيات اتصال وتعاون مع الثقافات الأخرى فالثقافة اصبحت تتحدد أخلاقيا و تاريخيا وفق تخطيط عالمي، لأنّ المنابع التي تستقي منها أفكارها ومشاعرها، والقضايا التي سوف نتبناها و الأعمال التي سوف تقوم بها لايمكن أن تتجمع كلها في حدود الوطن.[2]

الفرع الثالث:الحضارة: تدور أغلب كتابات مالك حول معنى الحضارة، والرقي الحضاري هو ما يسعى مالك لتحقيقه في المجتمع المسلم.

أولا: معنى الحضارة: يعرف مالك بن نبي الحضارة من جانب واقعي لم يتطرق له غيره حيث ينظر إلى علاقة الفرد بالمجتمع التي تبدأ منذ الولادة " فهي مجموع الشروط الأخلاقية و المادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقدم لكل فرد من أفراده في كل طور من أطوار وجوده منذ الطفولة إلى الشّيخوخة المساعدة الضرورية له في هذا الطور، أو ذاك من أطوار نموه.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص126،127.

2- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة،المرجع السابق، ص121.

3- مالك بن نبي، أفاق جزائرية، ص43. نقلا عن عبد الله بن حمد العويسي ، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق ص237.

فالمدرسة والمعمل والمستشفى ونظام شبكة المواصلات والأمن، في جميع صوره عبر سائر تراب القطر و احترام شخصية الفرد تمثل جميعها أشكالا مختلفة للمساعدة التي يريد ويقْدر المجتمع المتحضر على تقديمها للفرد الذي ينتمي إليه"[1] كما يعرفها من الجانب الوظيفي في قوله: "إن عينات حضارة ما: هي منتجاتها الاجتماعية في جميع أشكالها.فالمصباح الذّي نستنير به، و الأفكار التي وَجهت أمر تجهيزه و الآدميون الذين قاموا بعملية انجازه تمثل جميعها منتجات اجتماعية لحضارة معينة ".[2]

و يلخص هذا المفهوم الوظيفي العوامل التي تشكل الخضارة (الحضارة = إنسان+ تراب+زمن) لكن هذه العوامل المادية توجهها الفكرة الدينية نحو الغايات السامية،[3]فحركة المجتمع تتم من خلال أربعة عوالم: عالم الأشخاص الذي يحدد غاياتها التاريخية، و عالم الأفكار الذّي يحدد منهجها و عالم الأشياء الذي يوفر وسائلها و أدواتها المادية، ولا يحدث التغيير إلا بتكامل و ترابط هذه العوالم و تحتاج لعالم رابع هو شبكة العلاقات الاجتماعية.[4]

ثانيا: مراحل الحضارة: يشبه مالك تطور الحضارة بتطور الإنسان فهي تمر بمرحلة ما قبل الحضارة، لتأخذ بعد ميلادها في التطور والنمو، وعند بلوغها الذروة تتقهقر لتعود إلى مرحلة ما بعد الحضارة.

1-مرحلة ما قبل الحضارة: ويطلق عليهم اسم المجتمع مجازا، لأنهم لا يسيرون وفق مخطط و لايسعون إلى تحقيق غاية معينة.

2-ميلاد المجتمع: وهي مجرد تحقق بعض الشروط التي تغير علاقة الأفراد وقد يبدأ التغير بشخص واحد كالنّبي و الرّسول و المصلح، أو فكرة، و يبدأ تغير شبكة العلاقاته الاجتماعية فإنّ شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذّي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده". [5]

3-الازدهار: إنَه طور انتشار الحضارة و توسعها، ويصمت فيها صوت الغريزة و لا يلغى و أوج أي حضارة يلتقي مع مرض اجتماعي معين، وتنطلق الغريزة المكبوحة بالفكرة الدينية وتستعيد الطبيعة غلبتها.[6]

1- مالك بن نبي، أفاق جزائرية، ص43. نقلا عن عبد الله بن حمد العويسي ، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق ص237.

2-مالك بن نبي، القضايا الكبرى.(ط.1؛دمشق:دار الفكر،1991م)، ص 39.

3- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق ،ص85.

4 - ينظر: مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، المرجع السابق، ص24.

5 -ينظر: مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، المرجع نفسه، ص24.

6- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق ،ص106.

4-ما بعد الحضارة: عندما يفقد المجتمع الهيمنة التي كانت على الغرائز المكبوته، وتصبح الفكرة الدّينية عاجزة عن آداء وظيفتها في مجتمع دخل في ليل التاريخ، وتُتمُّ بذلك الحضارة دورتها. [1]

وتقوم حركة التغير عند مالك على ثلاث عناصر(حركة يتسم بها المجموع الإنساني . انتاج أسباب هذه الحركة ـ تحديد إتجاهها)، يحقق الانسجام و التركيب بين هذه العناصر هو "البذرة الدينية" فلا يقوم التغير إلا من منطلق حضاري إما الحلول السياسية أو ما يستورد من الغرب والشرق كالعولمة فإنه لا يزيد إلا من تبعية وتعاسة تلك الشعوب. [2] فالتاريخ لا يصنع بالاندفاع في دروب سبق السير فيها و إنما بفتح دروب جديدة لتغيير الاجتماعي على أساس أنّ لكل حركة في المجتمع أساسها عامل نفسي، واستند على مقولته " القابلية للاستعمار"، [3] وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ الرعد: 11.

الفرع الرابع: الدّيـن: استخدم مالك بن نبي الدّين بمعنى الأديان السماوية، أو" أديان التوحيد التي جاء بها الأنبياء من عند الله عزّ وجل، لتوجيه البشرية نحو الهدي"، [4] وخصوصية الوحي و مضمونه هما" الأمارتان المميزتان المثبتتان لرسالة النبي، هذا إلى أنّها السمة المميزة للنبوة، وهي الحقيقة الجوهرية في مذهب التوحيد و برهانه الواقعي" [5] و يستخدمه في مرات أخرى على أنه اعتراف بوجود الله فالمذهب الغيبي هو الذي يرجع الخلق إلى الله عزّ وجل [6].

و قد يستخدمه عاما يدخل ضمنه المادية التي تنكر وجود الله عزّ وجل فهو يقولأنّ المادية دين تقوم عقيدته على تألية المادة، و اعتبار توقف الأشياء عليها ويقوم على مبدأ " المادة هي العلة الأولى لذاتها، و هي نقطة البدء في الظواهر الطبيعية"، [7] و من لا يتفطن إلى ذلك يحدث له خلط في فهم أفكاره وكتاباته. [8]

1- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع نفسه ،ص107.

2- ينظر: مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، المرجع السابق، ص18.

3- ينظر: مولود عويمر، فكرة التاريخ عند مالك بن نبي،مجلة رؤى، العدد:20، 2003م، ص23.

4- عبد الله بن حمد العويسي ، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص247.

5- مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، المرجع السابق، ص86.

6- ينظر:مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، المرجع نفسه، ص 79.

7- ينظر:مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، المرجع السابق، ص 73.

8- عبد الله بن حمد العويسي، مالك بن نبي حياته وفكره، المرجع السابق، ص246.

فالمذهب المادي يؤسس حضارته على أنقاض الدّين السماوي، فهو يقول عن الإشتراكية " يتعين علينا ملاحظة أنّ الأفكار الماركسية، قد استخدمت لنموها و اكتمالها البنية التحتية و النفسانية و المفاهيمية المسيحية للإنسان الذي حول إنجيل يسوع المسيح إلى إنجيل ماركس"[1] فالفكرة الدينية تتدخل مباشرة، أو عن طريق بديلاتها اللادينية، فحضارات الشعوب قامت على فكرة الخلاص المبنية على الايمان بالغيب و الآخرة.[2]

و كل دين يحتوي جانب الغيب وجانب اجتماعي مترتب عن الجانب الأول، فالعلاقة الروحية التي تربطنا مع الله هي التي توجد العلاقة الاجتماعية، فالدين يشكل قيم ويجعل الوقت الذي عبارة عن وحدة زمنية وقدرة بالساعات وحدة اجتماعية مقدرة بساعات العمل.

أنّ مالك بن نبي لايترك الأفكار جامدة، أو عائمة على مستوى الذهن فهو ينزلنا إلى الواقع لتكون ملموسه نراها في المجتمع، كما امتازت نظرته بالشمول فيقدم الدين بمعناه الواسع الذي تدركه كل الانسانية، إضافة إلى ذلك يتميز فكره بالترابط والانسجام فلا نجد فكرة تنعزل عن أخرى فكل الأفكار يربطها عنصر مهم هو الإنسان " وابن نبي في الواقع ليس كاتباً محترفاً، أو عاملاً في مكتب مكبّاً على أشياء خامدة من الورق و الكلمات، ولكنه رجل شعر في حياته الخاصّة، بمعنى الإنسان في صورتيه الخلقية و الاجتماعية، وتكوين المؤلف كمهندس قد ساعده دون شك في التصوير الفني للأشياء ولكن ثقافته المزدوجة تسمح له بأن يصل هذا التصور بالخطة الإنسانية ".[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 60.

2- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع نفسه، ص 61.

3- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة المرجع السابق، ص 7.

الأفكار الاقتصادية عند مالك

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد وطبيعة المشكلة الاقتصادية عند مالك بن نبي.

- الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد.
- الفرع الثاني: المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: عوامل الإنتاج كما يراها مالك بن نبي.

- الفرع الأول: الأرض.
- الفرع الثاني: العمل.
- الفرع الثالث: الرأس المال.
- الفرع الرابع: التخطيط الاقتصادي.
- الفرع الخامس: علاقة الإنسان بعوامل الإنتاج.

المطلب الثالث: الأنشطة الاقتصادية و ضوابطها.

- الفرع الأول: الأنشطة الاقتصادية.
- الفرع الثاني: ضوابط النشاط الاقتصادي.

المطلب الرابع: المطلب الثالث: الإنتاج، الاستثمار، التوزيع.

- الفرع الأول: الإنتاج.
- الفرع الثاني: الاستثمار.
- الفرع الثالث: التوزيع.

المطلب الخامس: التنمية والفقر.

- الفرع الأول: التنمية.
- الفرع الثاني: طبيعة الفقر.

المطلب السادس: الضمان الاجتماعي، والتكامل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- الفرع الأول: مصدر الضمان الاجتماعي.
- الفرع الثاني: تكامل العالم اقتصاديا.
- الفرع الثالث: الاكتفاء الذاتي.

المطلب السابع: حقيقة النّظم السائدة و امكانية بناء نظام جديد.

- الفرع الأول: حقيقة الأنظمة الوضعية.
- الفرع الثاني: النظرية الاقتصادية الإسلامية كما يتصورها مالك بن نبي.

مطلب الأول مفهوم الاقتصاد عوامله والأنشطة الاقتصادية

جاء في هذا المبحث تقديم التعريفات التي ذكرها مالك بن نبي، و أيضا توضيحه لطبيعة المشكلة الاقتصادية، و كيفية التغلب عليها.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد: من خلال اطلاعي على كتابات مالك التي في حوزتي تطرق مالك إلى مفهوم الاقتصاد من جهات عدة، من جهة الحضارة ومن جهة علاقته بالسلطة، كما تطرق لمعنى الاقتصاد من جهة علاقته بالإنتاج و تطوره.

1-تعريف الاقتصاد: "هو تجسيم لحضارة"[1] و "ليس الاقتصاد إلا اسقاط للبعد السياسي على نشاط إنساني معين، فبقدر ما تبقى السياسة وفية لمبادئ سياسية معينة يبقى الاقتصاد و فيا لها"[2]

2-اقتصاد الوفرة: و هو "الاقتصاد الذّي يستند إلى إمكان يكتمل بفضل الوسائل الجديدة التي تهيأت لاكتشافها السّبل، منذ العصور السابقة عن الحضارة الأوربية".[3]

من خلال التعاريف السابقة التي قدمها مالك بن نبي للاقتصاد، يتبين أنّه يقدم المفاهيم من عدة زوايا، ويعطيها صبغة و اقعية قابلة للملاحظة، فمن خلال قوله تجسيم للحضارة يعرفه كجانب مادي محسوس و من خلال قوله، إسقاط للبعد السياسي يدلل على الأنظمة الاقتصادية التي تتبناها الدول، و يعطينا معنى التطور في قوله إمكان يكتمل بفضل و سائل جديدة.

الفرع الثاني: المشكلة الاقتصادية: حاول مالك اعطاء بعد أخر للمشكلة الاقتصادية سواء في دراسته لطبيعتها سواء للبحث عن اصلها.

أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية: يجب وضع المشكلة في مصطلحات (البقاء) فمشكلة الغذاء تنتج مشكلة التوظيف الكامل لموارد البلاد المادية و البشرية اللذان يندمجان ليكونا المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني و الأخلاقي، إنّ أي نظام اقتصادي ينطلق من فكرتي المنفعة و الحاجة. [4]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص61.

2- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص75.

3- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص64.

4-ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص23.

فالمذهب الاحتكاري التجاري قائم على المنفعة ويحقق توازنه من خلال العرض و الطلب يتنافس مع مذهب الحاجة الذي يتوازن من خلال مبدأ الإنتاج و الاستهلاك، ويرى مالك أنّ مذهب الحاجة هو الذي ينتشر في العالم الغربي حيث لم يعد الإنتاج و التوزيع يخضع لمجرد اعتبار المنفعة بل ينحرفان نحو فكرة الحاجة من خلال توزيع الفائض بالمجان.[1]

ففي دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تتصدى لمشكلات الوجود، بل مشكلات القوى والهيمنة التي يكون التخطيط فيها سهلا نسبيا، فهي فقط ايجاد افضل استخدام للوسائل ليتحقق بها أقصى ما يمكن من القوة. بينما في دول في بداية إقلاعها تعاني صنفين من المشكلات، عليه حل مشكلة القوت في الوقت الذي يواجه فيه مشكلة القوة، ولا يمكن حل الثانية إن لم يحل الأولى ولو تدريجيا.[2]

ثانيا: أصل المشكلة الاقتصادية: إنّ النظرية الماركسية ترد المشكلة إلى عوامل اقتصادية بحته، وتغفل بعض الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية أو تقلل من شأنها، فهناك الحتمية الاقتصادية التي تلقي بثقلها على الشعوب الأفرسيوية، وهذه الحتمية بالنسبة لمالك عارض تاريجي تزامن ظهورها مع الاستعمار فأصبحت هذه الشعوب العميل المستعبد و المستغل للاقتصاد الحديث، و لم يجد في عاداته و تقاليده الوسيلة الكافية التي تنقضه من تورطه[3] فالمشكلة ذات طابع نفسي بدرجة أولى فالمعنى الاقتصادي لم يظفر في الضمير الأفرسيوي بالنمو الذي ظفر به في الغرب، في ضمير الرجل المتحضر وفي حياته، فالاقتصاد في الغرب قد اصبح منذ قرون ركيزة الحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها.[4]

بينما الشرق بقي في الاقتصاد الطبيعي غير منظم، والمحاولة الوحيدة لدراسة تأثير الاقتصاد على التاريخ قام بها بن خلدون التي ضلت حروفا ميته لزمن طويل.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص165.

2- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص50.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص16.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص155.

5- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص155

يرى مالك أنّ طبيعة المشكلة تختلف من بلد إلى أخر، فليس كل الدول تعاني من نقص في قلة الموارد و توفير حاجاتها، إنّما تتمثل المشكلة لدي هذه الدول في فرض والقوة و التأثير أما على مستوى العالم الثالث فالمشكلة نفسية أكثر منها مشكلة مادية، أو مشكلة نقص موارد، التي لم يطرحها مالك في أي كتاب من كتبه بل ركزّ على سخاء الطبيعة وكرمها ولذي فصّل في الحاجات وطرق تلبيتها.

ثالثا: الحاجات وطرق تلبيتها: يجب أن تُعرف الحاجة من حيث صلتها بالطاقة ومن حيث صلتها بالمنفعة التي تعد من ألصق الأمور بالإنسانية، تحولت ضرب من ضروب التجارة ولا يقرها أو يتصورها أحد إلا من حيث تكون مربحة، فالآلات لا تعرف الحساب الأخلاقي ولا تعترف بالحاجات العامة للمرضى واليتامى لأنها غير مربحة،[1] و الحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان: (حاجة يغطيها المال- وحاجة تغطيها الارادة الحضارية) مثل تغطية الزكاة لحاجة مستحقيها، وعلى أساس كيفية تلبية الحاجة يتقرر أسلوب الاقتصاد ككل، إما طبقا لطبيعة المال الذي يقتضى نظام خاصا من التوزيع يفرضه الامكان المالي أو الإدارة الحضارية وتوزيع يشمل كل السكان من اللحظة الأولي، و يشترط لديناميكية هذه الطريقة الثانية :

- لقمة العيش حق لكل فرد، يجب أن تفرض قانونا، وهناك من يرى صعوبة تحقق هذا الشرط في الدول التي تعاني نقص الغذاء، لكن في الحقيقة كل فرد يحصل على غذائه دون مقابل ولو بطرق غير مشروعة، ولا يطبق هذا من باب أخلاقي فقط بل بوصفها نقطة انطلاق فنية كذلك قد أقرها الإسلام في ركن الزكاة وتفرضها اعتبارات اقتصادية استثنائية.[2]

- العمل واجب على كل ساعد وهو ضرورة للشرط الأول، فالعمل المشترك هو المدرسة التي تكون المسلم الجديد لمواجهة كل الظروف الاستثنائية فالمجتمع المسلم الذي يتحول إلى ورشه عمل سرعان ما يدرك أنّ الإمكان الذي كان ينتظره من الآخرين لتغيير مصيره هو في يده الآن.[3]

و يسعى الاقتصاد في العالم الحديث إلى خلق أكبر قدرة تأثيرية، ولكن العكس في العالم المتخلف حيث تقل الوسائل بسبب درجة النمو الاجتماعي.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي،وجهة العالم الاسلامي،المرجع السابق ،ص128.

2- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص82.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص82.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص163.

وهي فضلا عن ذلك معطلة بسبب بعض النقائص النفسية، وسواء على المستوى الفردي أو الدولة نجد أن نسبة الاستهلاك للكماليات تزيد كثيرا عن نسبة الضروريات، فليست الوسائل المادية فقط هي التي تفقدها هذه الدول لملأ جورب نقودها، بل تفتقد كذلك الاستعداد العقلي الذي يوصلها لتلك الغاية[1]

إنّ مالك يتبنى الطرح الإسلامي في ضرورة توفير حد الكفاف لكل فرد من المجتمع وهو يقدم بواقعية كيفية تحقيق التقدم الاقتصادي، عن طريق توفير العمل لكل ساعد قادر عليه، و علينا أن ننطلق في تلبية حاجاتنا من خلال العمل المشترك الذي يدفعه المسوغ الاجتماعي، والهدف الذي تسعى له الدولة والأفراد معا.

رابعا: الفكرة الدينية محرك الاقتصاد: يتلخص دور الدّين في أنّه يُكون تركيبا يهدف إلى تشكيل قيم تمر من الحالة الطبيعية، إلى وضع نفسي و زمني، ينطبق على مرحلة معينة لحضارة، هذا التشكل يجعل من الإنسان وحدة اجتماعية ويجعل من الوقت الذي هو عبارة عن وحدة زمنية مقدرة بساعات تمر، إلى وقتًا اجتماعيا مقدرًا بساعات عمل، ومن التراب الذي يقدم بصورة فردية مطلقة غذاء الإنسان في صورة استهلاك بسيط، مجالا مجهزا مكيفا تكييفا فنيا يسد حاجات الحياة الاجتماعية الكثيرة، تبعا لظروف عملية الإنتاج.[2]

يرى مالك أنّ الدّين عندما يعبر عن فكر جماعي يصبح مركب القيم الاجتماعية ومحرك النمو الاقتصادي، أما إذا تحول إلى النزعة الفردية فإنه يصبح عاجزا عن دفع الحضارة وتحريكها، ومعنى الدّين هنا عاما بما في ذلك المذهب المادي كما أشرنا له في المبحث السابق، وطرح مالك للمسألة من هذا المنظور إيمانا منه بأهمية الإنسان في إحداث التغيير وتحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق المحرك النفسي، وهذا المعنى لا نجده بهذا الوضوح إلا في فكر مالك بن نبي إذ غالبا يرجع الدارسون الاقتصاديون التخلف الاقتصادي لأسباب مادية بحته.و لايؤثر التغير الاقتصادي في الأشياء ولا في الأفكار اللازمة لصنعها فإكتشاف الإنسان لمعنى جديد لوجوده يؤثر في نفسه وفي مستواه الحضاري فالاقتصاد قبل أن يكون بناء بنك وتشييد مصنع هو تشييد إنسان وبناء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص163.

2- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص32.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص59.

المطلب الثاني: عوامل الإنتاج كما يراها مالك بن نبي

فرع الأول: الأرض: بالنسبة لمالك بن نبي ليست الأرض وسيلة الإقلاع للمجتمعات المتخلفة كما يعتقد بعض المفكرين الاقتصاديين، فأكثر الأراضي خصوبة موجودة في اندونيسيا والعراق ولم تمكنهما من الإقلاع، فهناك فاقة حقيقية في الأفكار على المستوى السياسي والاقتصادي[1]

الفرع الثاني:العمل: فصّل مالك كثيرا في العمل كعامل إنتاجي و كضرورة ملحة في اطار ما تمر به الدول المتخلفة من خلل في فهم حقيقته.

أولا: معنى العمل: (كسب العيش لكل فرد)" والحق أنّ كل عمل الإنسان قد صدر أولا عن يده فهي التي شقّت الطريق لفكره في عالم الأشياء التي صنعتها، وكأنها بذلك كانت تخلق فكره و تعد مهده و إطاره والمحيط الملائم لتطوره" العمل ليس بأهمية الإنسان والتراب و الزمن، لكنه ينتج من هذه العناصر الثلاث. [2]

و العمل لكي يكون فعالا يجب أن يقترن بتعليله الأخلاقي و الاجتماعي، ويجب أن يتخذ شكلا معينا، ويكون ملبيا لبعض المقاييس الجمالية المعينة، ويكون له نسقه الخاص لكي يلبي معايير الفعالية وسرعة الإنتاج[3]

ثانيا: المنطق العملي: فالمسلمون يملكون العقل المجرد لكن يقل لديهم العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره من الإرادة والإنتباه، ويحتوي عملنا على جانب كبير من اللافاعلية التي تعود إلى فقدان الضابط بين العمل وهدفه، فالمسلم لا يفكر ليعمل بل ليتكلم وقد يبغض حتى من يجد كلامه مؤثرا[4]. فالمنطق العملي يكيف صورة النّشاط وأسلوبه ونسقه وأشكاله الديناميكية [5]

1- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص23.

2- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق،ص155.

3- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص88.

4- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص139.

5- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص153.

ثالثا: توجيه العمل: و في المجتمع الناشئ تفقد كلمة أجر معناها لأنه ليس هناك علاقة بصاحب العمل، ويجب توجيه العمل في مرحلة التكوين الجماعي والسير بالجهود الجماعية في إتجاه واحد ونحن نعمل مدام نأخذ أو نعطي بصورة تؤثر في التاريخ.[1]

فالعمل يتم انطلاقا من عنصرين الإنسان والآلة ، لكنهما يحتاجان إلى حقيقة أخرى أكثر تعقيدا، فالعمل لا يتم إلا وفق سؤالين (كيف، لماذا) فنحن لا نعمل عملا مستحيلا ولا نعمل بغير سبب أي عبثا، ففكرة العمل تتلخص في ثلاثة فئات: (فئة الأشياء، فئة الأشخاص، فئة الأفكار) وهذه العناصر تكون بسيطة التركيب في حال الفرد المنعزل وبقدر ما يندمج الفرد في المجتمع الذي باشر تقسيم العمل يأخذ الجانب الفكري أهميته[2]

رابعا: تقسيم العمل والتخصص: تقسيم العمل يحدث نتيجة النمو الاجتماعي الذي يخلق طبقة من الأجراء، ولكن هذا التقسيم يخفي في طياته تفرقة واجبة بين العمل والأجر ظهرت فكرة التخصص منذ الثورة الزراعية التي غيرت جميع الأوضاع الاجتماعية، وأدت إلى تقسيم العمل الذي أدى بدوره إلى التخصص المهني ، وكل مهنة تلبي حاجات في المجتمع وتتحدد مكانة الفرد في المجتمع حسب أهمية الحاجة التي يلبيها، و عندما ينزل العمل إلى ميدان السوق تختلط الفكرتان ويصبح الأمر سخرة يبيع بمقتضاها المرء ساعات عمله مكرها لصاحب عمل لقاء أجر معين ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع منظم، لكن إذا بلغ تقسيم العمل مداه في مجتمع لم يتخطى مرحلة التنظيم تنتج عنه مرحلة من الكسل والتفريط. تصيب من لا يجد من يشتري ساعات عمله، فينتج عنه البطالة اجتماعيا و عبودية نفسيا. [3]

هذا هو التخصص على مستوى الفرد، غير أنّ الفكرة اليوم اصبحت تهم المجتمعات ذاتها باعتبارها أفراد من نوع خاص، فالعالم اليوم تتخصص فيه كتل بشرية كل كتلة تمثل حاجة معينة من الحاجات البشرية، فالتخصص على مستوى الأفراد دعت له أسباب مادية، في حين دعى إلى تخصص الكتل البشرية أسباب معنوية (إيديولوجية)[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق ،ص155.

2- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص27.

3 - ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص208.

4- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص208.

الفـرع الثالـث:الـرأس المـال: أولى مالك بـن نـبي اهتمامـا كبيرًا بتحديـد معنى رأس المـال و مرتبتـه في تحقيق التطور الاقتصادي.

أولا: مفهوم رأس المال: يمكن دراسة رأس المال كآلة اجتماعية تنهض بالتقدم المادي وكآلة سياسية في يد فئة رأسمالية، وكمصطلح هو ليس من كلامنا ولا مما تعودناه، لذى يحدث خلط بين الثروة و رأس المال .

فالثروة هي" مكاسب الشخص الغير متحركة، غير الداخلة في الدورة الاقتصادية ...ليس لها عمل مستقل، كقوة مالية تدخل في بناء الصناعات وتمويلها، أو في تجارة الاستيراد والتصدير.... فالثروة تقلب بقلب صاحبها، أما رأسالمال فإنه ينفصل إسما عن صاحبه ويصبح قوة مالية مجردة"[1] وعليه فالثروة لا ترقى إلى مستوى رأس المال وتسعى لتلبية حاجات صاحبها المحدودة.

رأس المال: "هو في جوهره (المال المتحرك) الذي يتسع مجاله الاجتماعي بمقتضى حركته بمقتضى حركته ونموه في محيط أكبر من محيط الفرد، وأقصى من المقدار الذي تحدده حاجاته الخاصة" ونشأ مع ظهور الصناعة الميكانيكية التي تجعل للمال دورا كبيرا فالبلاد النامية التي تستورد منها المواد الأولية والمصانع التي تحول فيها تلك المواد إلى سلع إضافة إلى الأسواق التي تسوق فيها، كل هذا أدى إلى اتساع نطاق المال عن استعمال الفرد الخاص، وعن محيطه إذ يتنقل من بلد إلى آخر في شبكة العلاقات الاقتصادية بين البلدان.وحيث ما حل رأس المال يخلق حركة ونشاط يوظف العقول و الأيدي، وكان من مظاهره، الاستعمار الحديث بحثا عن المواد الأولية و طبقة العمال نتيجة للثورة الصناعية.[2]

ثانيا: تركز رأس المال: صفة طارئة وليس جوهرية في رأس المال، والمهم أن نحرك كل قطعة مالية لتخلق العمل والنشاط، أما الكم فهو في الدور الثاني من حيث التوسع والشمول.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص159.

2-ينظر: مالك بن نبي ، شروط النهضة، المرجع نفسه، ص160.

3- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع نفسه، ص161.

يجب توظيف العوامل الإنسانية البسيطة – اليد، الفكر، المال– دون انتظار الشروط الفنية فالنهضة اليابانية نمت بوسائل بدائية، في نطاق توسيع الإنتاج المنزلي، لكنّ هذه الفعالية "لا تتحقق في مجتمع لازال في عمر الطفولة، أي لازال مرتبطا بعالم الأشياء يعيش في المرحلة التي نطلق عليها ما قبل الحضارة"[1]

ثالثا: توجيه رأس المال: هناك تفاوت كبير بين الوسائل التي بين أيدينا وما نحصل عليه منها من النتائج، نحن فقراء ما في ذلك شك، ولكننا لا نحمل هما لعلاج ذلك بما تحت ايدينا من امكانيات و استخدامها استخداما مجديا، فكم من فكرة خطيرة لم تجد المال لتنفيذها بينما يهرب المال العام إلى حيث لا ندري، وحيث ما وجد المال في القطاع الخاص، أو العام نلاحظ سوء استعماله.[2]

رابعا: مكانة المال في الاقتصاد: النظم المالية ليست إلا جانبا في الاقتصاد الحديث في حين الدراسات الإسلامية لا تتناول الاقتصاد إلا من هذا الجانب، فتضاؤل هذا العامل لا يوقف ديناميكية الاقتصاد التي تستمر اعتمادا على عوامل أخرى، ومثل ذلك تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث نهضت دون رصيد ذهبي أو مالي قائم، فيجب أن تكون التنمية مبنية على السلطان الاجتماعي لكي لا تقع في وسواس نقص المال، الذي يهلكها من البداية بإخضاعها إلى ارادة المال وتركيزه في يد قليلة وما يتبع ذلك من انخفاض في مستوى المعيشة ونقص القدرة الشرائية و إفقار للجماهير الكادحة.[3]

وهذا لا يعني أن ننزع من المال كل قيمته ونذيبه في المساواة ونقتل أهميته في دفع الإنتاج، فهو ضرورة ملحة وشرط لكل حياة اجتماعية، وذلك تحت مبدأ(نحن لا نعيش لنأكل ، بيد أننا نهلك إذا لم نأكل). [4]

1- مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص61.

2- مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص92.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص40.

4- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص40.

خامسا: دور المال: يؤدي المال دورين:

1-المدخرات: دور ناتج عن عملية الإنتاج، فالعامل اصبح يبحث عن طريقة للاختزان، أو التوفير لجزء من عمله، لكي يلبي به حاجاته في أيامه المقبلة أو ظروفه الطارئة، ولكن هذا المال قد يتعرض للضياع في الحروب، فجمعت في مصارف ذهبت إلى توزيعها لتقوم بدور استثماري، وكلما كثرت هذه الأموال تحولت عن طابعها الاجتماعي وكونت رأسمال، ومنه تطورت علاقة المال والعمل فلم يعد المال خزان للعمل بل سجانا له، لا يعترف للعامل سوى بالعمل لمصلحته فلا يتحرك العمل إلا بإذن صاحب رأس المال.[1]

2-الاستثمار: من الغريب أن تبني الدول المتخلفة مشاريعها الاقتصادية على المال هي لا تملكه فتقع بين بطء الانجاز أو اقتراض المال من الرأس ماليين الذين يقدمونه بشروطهم وبذلك تفشل هذه المشاريع سواء في اقتلاع البلدان من التخلف، سواء في تكوين خبرة ما لذى يجب أن ينطلق الاستثمار من الإنسان والتراب والزمن المتوفر في الأرض[2] وأي مشروع نحاول انجازه بأفكار الآخرين وسائل غيرهم يرى مالك أنّه فاشل لا محالة، فليس علينا أن نستثمر في ما نحب بالوسائل التي في يد الغير وعلينا أن نستثمر ما نستطيع بالوسائل التي بين أيدينا فعلا[3]

سادسا: علاقة المسلم بالمال: إنّ قيمة المال تنحط في الاطار الاجتماعي في يد رجل الأعمال المسلم، في حين مئة فرنك في يد رجل الأعمال الغربي لها فعاليتها الاقتصادية الكبرى، فهي تندمج عموما في رأس المال المنتج، أمّا في يد البرجوازية المسلمة فإنها تخضع لعامل التقليل والتصغير، فلم يعد لها اقتصاديا قيمة مئة فرنك، حيث تدخل عموما في رأس مال نفعي، لا يحمل طابعا اجتماعيا ولا يهدف إلى فائدة عامة.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص73.

2- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص76.

3- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص172.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص241.

سابعا: علاقة العمل بالمال: لقد اصبح العمل مقيدا بشروط مالية لا ينطلق بدونها، وحتى في البلاد الشيوعية حدث التغيير في ملكية المال لا في دوره، ولم يتخلص العمل ولا الأذهان من القيود المالية، والسبب في عدم القدرة على تخليص العمل من هذا القيد أنّ المال له علاقات عالمية وكأخطبوط مدّ أذرعه في الكرة الأرضية، فلا يكفي أن تقطع ذراعه بل يجب أن تقطع رأسه. [1]

الفرع الرابع: التخطيط الاقتصادي: هو الرّبط بين الوسائل والمشاكل التي تنتج عنها ولا يمكن أن نتنبه لها في العمل الغير منظم مثل مشكلة العمل ومشكلة الوقت، أو مشكلة اليد ومشكلة العقل ولكن هذا الربط يكون ضروريا في العمل المخطط[2]، فلا يكفي أن نلمّ بالعمل فقط، بل نلم بالنظرة نفسها بكل شروط التي يفرضها العمل، حتى لا يبقى دون هدف أو يتعدى حدود الهدف الموضوع له.[3]

" فالقضية قضية منهاج يحدد لنا تخطيطا مناسبا نبني عليه حياتنا الاقتصادية، ولا يكون فيه تركز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة تستغل سواد الشعب بل يجب أن يساهم فيه الشعب مهما كان فقيرا، فيسود العدل وتنسجم مصلحة الفرد مع الجماعة[4]

ويجب أن يحتوي على مفجر يستطيع دفع القوى، ويعد الفرصة الوحيدة التي يتمسك بها المخطط لكي لا يفشل، وفي البلاد الإسلامية يجب أن يكون هذا المفجر بعيد عن نظريات (آدم سميث) و(ماركس)[5] فالتخطيط يخص الميدان الاقتصادي، و مظهر من مظاهر تعجيل خطا التاريخ في القرن العشرين.[6]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص68.

2- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص 181.

3- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص100.

4- ينظر: مالك بن نبي ،شروط النهضة،المرجع السابق، ص162.

5-ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص118.

6- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص170.

ويجب أن يأخذ التخطيط كمصطلح الضبط و الدّقة، فهو ليس أن نضع الواحد تلوى الآخر متفرقة ومختلفة ونتركها للصدفة، وعليه يجب أن يكون التخطيط موحد وليس فسيفساء تجمع مشاريع كل منها منفصل عن الآخر وهي قد تتلاءم أو قد لا تتلاءم مع بعضها،[1] والتخطيط على صعيد الفكرة، لا يُكون تعدد الخطط المصغرة خطة وطنية وعلى صعيد التنفيذ فإنّ تكاثر الخطط يعني التبذير واستعمال مزدوج لعاملين تقنيين يتقاضيان أجرا بالعملة الصعبة، والأمر أشد خطورة على صعيد أولوية العمل، وعلى الصعيد الإداري الوحدات المتبعثرة تفتح الباب للاحتكارات للمراكز الاقتصادية والوظيفية.[2]

فالتخطيط في بلد في طور النمو يهدف إلى تشغيل وتحريك كل الموارد والطاقات البشرية، وإبعاد أي عنصر من عناصر التخطيط مهما كان ضئيلا يؤثر سلبا على الديناميكية التي يراد خلقها.[3]

الفرع الخامس: علاقة الإنسان بعوامل الإنتاج: يرى مالك أنّ العلاقة الأولى التي تتكون بين الإنسان ونفسيته وعوامل الإنتاج مهمة في ازدهار الاقتصاد وتحقيق التنمية.

أولا: علاقة الإنسان الأوروبي بعوامل الإنتاج إنّ حصول الانسان على غذائه من الأرض جعل عبقريته مع التراب تظهر مبكرا، فعلاقته الوثيقة مع الجوار خلقت لديه فكرة الملكية وسنت حدودها بوصفها مجالا للحياة الإنسانية للمنزل و الأسرة، وكان هذا المجال الحيوي مكيفا في جوهره وفقا لضروب نشاط موسمية منتظمة ، فكوّن لديه تصور جد واضح عن ضرورة العمل اليومي ولم يكتسب الفكرة الغامضة ضرورة العمل لكسب لقمة العيش، ودفع المناخ الإنسان إلى اتخاذ تدابير داخل وخارج بيته وتشكل المجتمع الذي تغلغلت فيه معنى المنفعة، ثم عمل الدّين المسيحي على توجيهه نحو العموم وفلسفة ديكارت تنمي علميا نشاطه، كما دفعته دفعا مثيرا نحو التقدم الصّناعي.[4]

الصّناعي.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص186.

2- ينظر: مالك بن نبي، من أجل التغيير.(ط.4؛ دمشق: دار الفكر، 2005م)، ص20، 31.

3- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص186.

4- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص32.

ثانيا: علاقة العرب بعوامل الإنتاج: كانت أرض العرب أفقر من أن تمد الفرد بالزاد وحاجاته التي كان يحصل عليها من الحيوان، هذا الأمر جعله يتنقل دائما إلى آخر مكان نزل به المطر، وهذا جعله لا يمارس نشاطا منتظما، ويجهل العمل اليومي المنظم الذّي يرتبط بالأرض طوال فصول السّنة، وأيضا لم تنمو لديه غريزة التجمع والملكية العقارية فهو لم يسعى إلى الانتماء الاجتماعي فالقبيلة لا تمنحه طعاما، أو شربا، وعلاقاته خارج القبيلة منعدمة، وعندما جاء الإسلام خلق من هذا الإنسان البدوي إنسانا متحضرا فاستقرار الإنسان على الأرض كان له نتائج سريعة، لأنه اصبح يخضع لقوانين منظمة للمجتمع وليس لمزاجه و أهوائه.[1]

فمن المهم جدا حسب ما ذهب إليه مالك بن نبي أن يصحح المسلم علاقته، بعوامل الأنتاج فكلما كانت هذه العلاقة طبيعة وعملية وتحركها الفاعلية، كان حتميا أن تنقاد هذه الوسائل الإنتاجية إلى فكره لفكره وتسير به إلى ما يريد تحقيقه.

1- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص42.

المطلب الثالث: الأنشطة الاقتصادية وضوابطها

الفرع الأول: الأنشطة الاقتصادية: تحدث مالك بإسهاب عن وجوه الكسب التي يمارسها الإنسان وما يحتله كل منها في النهوض بالجانب المادي للحضارة.

أولا: الزّراعـة: ليس لدى الدول الأفروآسيوية ما تعتمد عليه في الاقتصاد غير المواد الأولية والزراعة، وكل مشروع تصنيع في هذه البلدان يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي من جهة ومشكلة تسويق المواد الأولية من جهة ثانية، كشفت دراسة أممية على أنّ جوع العالم سببه نقص الإنتاج في هذه البلدان وعليه يجب إقحام الفرد فيها كمنتج و مستهلك، و أول خطوة هي أن نعطيه لقمة الخبز قبل أن نزوده بالمعول[1]

ولابد من مراجعة الوسائل الطرق الزراعية العتيقة المستعملة في الزراعة وكذلك إعادة النظر في الملكية العقارية المشكلتان مرتبطتان ببعضهما، فالإقطاع الاستعماري يؤدي إلى عدم الإمكانية المادية للفلاح لتعديل طريقته العتيقة، فهناك فرق بين من علاقته بالأرض علاقة استرقاق ومن علاقته بها علاقة وعي،[2] وتعاني الزراعة أيضا من الضروف الطبيعية القاسية كالتّصحر، ويحدث الفائض الزراعي الذي ينتقل بالاقتصاد إلى التصنيع عن طريق اشتراكية وسائل الإنتاج [3]

إنّ تكوين رأس مال تحول المال العقاري وقوته إلى ميدان الاستثمار الصناعي، مغيرة بذلك الأوضاع الاقتصادية في البلاد ومحتمة وجهتها الصناعية، التي دخلتها الدول لغربية منذ قرون من الزمن على أساس قومي، ولكنّ القومية اليوم اصبحت من الماضي والاقتصاد يتطور ناحية الاتحاد الذي يوحد الحاجات والوسائل[4]

ثانيا: الصناعة: هي لا تعني المعنى الضيق المتداول، بل هي كل المهن والفنون والقدرات وتطبيقات العلوم، وهي للمجتمع وسيلة لكسب عيشه وربما لبناء مجده، وهي للمجتمع وسيلة للحفاظ على استمرار نموه.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص166.

2- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع نفسه، ص26.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص31.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص27.

5- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص143.

1–منطلق الصناعة: قد تنطلق الصناعة كمظهر للنمو من فكرة وينطبق على الاتحاد السوفياتي حين اطلق لينين الشعار الشهير"الشيوعية هي السوفيات مع الكهرباء"، وقد تنتج من تبني مناهج ومطامح المناوئين مثلما فعلت اليابان، إلا أنّ الإفادة النظرية من التصنيع لا تتأتى لها أن تطرد ضمن شروط طبيعية، ودونما إرغام من الخارج، مثلما حدث في اوربا الغربية حيث تنطلق الصناعة في شكلها النقي وفي صورتها المتخلصة من كل الأعراض المفاهيمية، وارتباطها فقط بالوقائع الاقتصادية المحضة، ونتائجها فقط هي التي تكون قابلة للترقيم الذي يشار له بمصطلح النمو[1]

2–**الفن الصناعي:** الصناعة والمنطق العملي هما فصلين من الفصول التي تتركب منها الثقافة حيث يتجاوب المنطق العملي مع المقدرة الإنتاجية في الناحية الاقتصادية ، و حيث يعد منطقا معينا للعمل والنشاط في الإطار الفردي، وعلى كل دولة أن تحل هذه المشكلة على مستوى حدودها ويأتي دور العنصر الصناعي عندما تقرر كل دولة أن تنجز مشروعا قوميا، فيدخل آليا في البرنامج التربوي، وبهذا تلتقي حاجات الدولة مع حجات الأفراد، فيلتقي احتياج الدولة إلى فنيين، ورغبة الأفراد في أن تأدية وظائف معينة في مجال الفن الصناعي.[2]

3–التوازن بين الإنسان والصناعة: فالرجل البلجيكي يعاني عدم التوازن الاقتصادي بسبب الخلل بين حجاته والإنتاج الصناعي المتسارع، والعكس في المجتمع الاسلامي حيث يوجد حالة ركود صناعي والإنسان في حالة توازن خامد، فهم محتاجون إلى مؤسسات ونحن نحتاج إلى رجال.[3]

ثالثا: التجـارة: توسع مالك في الحديث عن التجارة وطبيعة العلاقة بين الدول المتخلفة والصناعية.

1–التبادل التجاري: على غرار ما ذهبت له المدرسة الكلاسيكية يذهب مالك إلى إنّ تكاثف السّكان و تنوع الحاجات أدى إلى التخصص العمل، في وحدات مختصة خارج البيوت، وهكذا ظهر التبادل الذي اصبح يظم عمليتي الإنتاج و التوزيع، على نطاق يتسع شيئا فشيئا إلى أن اصبح أوسع من الوطن، وكلما اتسع التبادل زاد التفكير في ايجاد وسيط تبادل يسير حتى انتهى الأمر إلى الذهب الفضة و العملة الصعبة.[4]

1- مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 40.

2- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص152.

3- مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص113

4- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص68.

واليوم طرفي العالم يتعاملان وفق علاقة اقتصادية متناقضة، في طرفها الأول المجتمع الذي ينتج المواد الخام كالنفط وغيرها من المواد الأولية والدول التي تقوم بتحويل هذه المواد الخام إلى منتجات حضارية[1]

2–مبادلة المواد الأولية بالعملة: إن المواد الخام تمثل العرض، بينما تمثل العملة الطلب لكن إذا نظرنا إلى هذه العلاقة بين الجنوب والشمال نلاحظ عدم التوازن في توزيع الفائدة.[2] إنّ أي تبادل تجاري قائم على سيادة العملة، فصاحب العملة وحده الذّي يحدد العلاقة، ولا يوجد ما يحقق التنمية في العالم الثالث غير مواده الخام في أرضه، وعندما تكون هذه المواد رهينة البورصات تصبح التنمية شبه مستحيلة، ولا يمكن حل هذا الإشكال إلا من خلال إعادة بناء العلاقات بين المواد الخام والعملة من جديد وإنشاء مصرف المواد الخام في مقابل مصرف العملة، بما يدعم العدالة والفعالية بين الدول، فلكي يكون لاقتصاد البلاد النامية فعاليته في الخارج يجب أن يكون له نظامه الدقيق في الدّاخل.[3]

3–مبادلة المواد الأولية بمنتجاتها: ليس هناك أي سبب واضح ليكون سعر المواد الأولية أقل بكثير من سعر منتجاتها، فمن الواجب تحرير المادة من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق، ومن الحلول لهذه المشكلة مبادلة المادة الأولية بمادة أولية، أو مادة أولية بتجهيز صناعي،[4] ويتحقق وفق معادلة (مادة أولية ناقص عمل)، وبذلك نتخلص من سيادة العملة على المادة الأولية، وننشئ كتلة المواد الأولية مقابل كتلة نقدية، وندرك هنا وجود عوامل غير اقتصادية تتحكم في قانون العرض والطلب. [5]

1– أنظر: مالك بن نبي، دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، المرجع السابق، ص56.

2– نظر:مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص153.

3– نظر: أمالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع نفسه، ص152.

4– ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص32.

5– ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع نفسه، ص272، 173.

الفرع الثاني: ضوابط النشاط الاقتصادي: إنّ تأصل فكر مالك الإسلامي جعله لا يغفل في تحليله الاقتصادي عن تحديد الضوابط التي أقرها الإسلام.

أولا: الحرية: مشكلة الحرية توضع ضمن حدود دقيقة وليس اعتباطية، "ذلك أنّ حرية الفرد يمكنها أن تكون كلية دون أن تضّر بمصلحة النوع (القردي)، ولكن حرية الإنسان لا يمكنها أن تكون مطلقة إلا مقابل فوضى غير متلائمة مع جميع ضرورات التنظيم الاجتماعي، والنظام العام،" وكل الديانات جاءت لتوجه وتروض الطاقة الحيوية للإنسان ووضع الحرية الفردية بين حدود عمل المجتمع ومقتضيات حريته،[1] ويعرف مالك الإنسان الحر بأنّه" الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه القيم الديمقراطية و التزاماتها، وهو الحد الإيجابي بين نافيتين تنفي كل واحدة منهما هذه القيم، وتلك الالتزامات، نافية العبودية، ونافية الاستعباد"[2]فقد كان الرقيق من مقومات النظام الاقتصادي ولم يفكر أحد في وضع مبدأ لتحرير العبيد فتكتمل قيمة الإنسان، ونجد هذا المبدأ يأتي به الإسلام بمقومات فقهية في الكتاب والسنة كانت منهجا تدريجيا لتحرير الإنسان.[3]

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ ﴾ البلد: 10 – 13.

و وضع الرّسول عليه الصلاة والسلام الحدود الملائمة لهذه الحريات عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبيﷺ: ﴿مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ, فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا, وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا, فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ, فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا, فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا﴾ رواه البخاري[4]

و المشروع الديمقراطي في المجال الاقتصادي يقوم على مبادئ عامة تهدف إلى توزيع الثروة لكي لا تصبح دولة بين يد بعض المترفين، فالزكاة تقر مبدأ تعتقد الاشتراكية أنها انفردت به وهذا المبدأ تقوم بتحقيقه الدولة والفرد معا.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 109.

2- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص70.

3- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص82.

4- أخرجه: أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، رقم:2493، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة؟ و الاستفهام فيه، ص604.

5- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص88.

ثانيا: تحريم الربا: إنّ مبدأ تحريم الربا أضفى على الاقتصاد الإسلامي من اللحظة الأولى طابع ديمقراطي لأنه لم يسمح بالتجارة في الأموال والنقود التي تقوم على الربا وتحتكرها بعض البنوك، لم يترك لسلطة معينة التحكم في الحياة الإقتصادية، لقد أعفى الإسلام الاقتصاد من سلطة الدّرهم المطلقة التي احدثت أزمات تمّ مواجهتها بالثورات العنيفة.[1]

ثالثا: الاحتكار: لم يحارب الإسلام الاحتكارات الكبيرة التي تقلل من كمية المنتجات التي تؤدي لارتفاع الاسعار في السوق فقط، بل حارب كل وسيط بين المنتج والمستهلك الذي يعتبر طفيليا اقتصاديا، أثرت هذه المبادئ على الواقع المحسوس الخاص بالمجتمع الإسلامي وأثرت على نموه المادي فلا يقع المسلم عبدا للمال ولا يكون مستبدا وبيده صولجان الذهب.[2]

رابعا: المنافسة: بالنسبة لمالك يعتبر أنّ هناك منافسة اقتصادية تحمل طابع التعايش وتكون مثمرة خصبة، وقد تتحول إلى وضع انفجاري إذا صبغ عليها الجدة و الانفعال[3]

إنه الطرح المميز الواقعي حيث لا تبقى تعاليم الإسلام جامدة في كتب الفقه، بل تندمج في المجتمع، حيث اعطاها مالك التعليل المنطقي والعقلي إلى جانب ما هي عليه من الاجبار الشرعي.

1- ينظر:مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 159.

2- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 161.

3- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص274.

المطلب الثالث: الإنتاج، الاستثمار، التوزيع

نتطرق في هذا المطلب إلى الأفكار التي يتبناها مالك أو ما تميز به من أراء تخص الانتاج والاستثمار والتوزيع.

الفرع الأول: الإنتاج

أولا: الفاعلية بوصفها قياس للإنتاج: يضرب مالك مثالا ببعض الحيوانات كالقط الذي يعيش منفردا بعيدا عن الأسرة ونشاطه يقتصر على سد حاجاته البيولوجية ولا أثر لنشاطه بعد سد تلك الحاجة، بينما نجد الطير الذي يعيش على مستوى الأسرة نجد عشه يعطي صورة لنشاط اجتماعي أرقى، إلا أنه لا يرقى إلى عمل النحلة التي تعيش في وسط أوسع من الأسرة فإنتاجه يتسم بالفاعلية في صورتها المادية حيث ينتج أكثر مما يحتاجه السّرب ومن الناحية المعنوية يفرض هذا الإنتاج نظام حياة تخضع لقوانين معينة، فنجد فيه ظاهرة تقسيم العمل. نستنتج من كل هذا أنّ الفاعلية تنمو تدريجيا مع تعقد المصلحة، بمعنى الإنتاج ينمو بقدر ما يكون الإنتاج الفردي موجها للمصلحة العامة.[1]

ثانيا: الذوق الجمالي في الإنتاج: يتمثل الذوق الجمالي حتى في مقاييس الإنتاج الصناعي فكل المنتج ولونه وكيفية عرضه تتدخل هذه العوامل الجمالية، بقدر ما تتدخل العوامل الصناعية لتضمن نجاحه التجاري[2]

ثالثا: قيمة المنتج عند المسلم: على الرّغم من انهيال المنتجات الأوربية إلا أنّ الفرد المسلم لا يرى فيها غير فائدتها ،دون التفكير في نقدها، ومدام هذه القيم قابلة للاستعمال فهي قابلة للمناقشة فالمسلم لا يكترث لكيفية صنع هذه الأشياء، بل يكتفي بكيفية الحصول عليها، ممّا أدى إلى تطور في كم الحجات دون وسائل إشباعها.[3]

1- مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص36.

2 - ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص245.

3- مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق ،ص65.

رابعا: الإنتاجية مشكلة الانتاج عند المسلمين: لا يكفي قول الصّدق لنكون على حق ولا يكون إثبات الأفكار بالمنطق العقلي ،بل بالمستوى العملي "فالأفكار صحيحة إذن ضمنت النجاح" لا يكفي أن نبرهن على قدسية القيم الإسلامية، ببساطة يجب العودة إلى روح الإسلام نفسها والتنازل عن الإكتفاء الذي حذرنا منه صل الله عليه وسلم، فاليوم تقارن فيه فعالية الافكار العملية للبلاد الصناعية لإثبات عدم صلاحية الإسلام للقرن العشرين، و تدحض هذه الفكرة بالفعالية وتأمين الخبز لكل فرد مسلم[1] إن الحاجة لا تكون خلاقة إلا إذا منحها الضمير من روحه ما يحيلها عملا ملزما وهذا العمل الملزم هو الذي ييسّر للمجتمع الإسلامي أن يحيل أفكاره وحاجاته إلى منتجات حضارة، ولكن منذ ظهر إنسان ما بعد الموحدين صارت عملية الإنتاج مجرد عملية استهلاكية، يجب أن تكون للمجتمع مبادئ ووسائل تساعده على الخلق و الابداع.[2]

خامسا: تكديس المنتجات: لقد تعاظم خطر النزعة الكمية في اوروبا طبقا للعامل المضاعف،المتمثل في القوة الفنية، الذي تملكه صناعات غزت العالم كأنها اخطبوط يضاعف بصورة هائلة شهوة الإنسان إلى المادة، فالنزعة الكمية تشمل مرافق الحياة الاجتماعية في الانتاج وفي عمليات الدفع و الشراء.[3] و فبدل تشييد حضارة قام العالم الإسلامي بتكديس منتجاتها، ولم تعمل النهضة الإسلامية لسنوات إلا بتكديس للعتاد الذّي يظهر مثلا في تكديس أربعة مكيفات هواء في حجرة واحدة أو أربعة هواتف على مكتب واحد! واقترن هذا التكديس للأشياء بتكديس للأشخاص أيضا فالمكان الذّي يجب أن يشغل خمسة عمال نجد فيه خمسة عشر عاملا! فنستحدث بطالة من نوع أخر حيث يستحدث موظفين دون استحداث وظائفهم[4]، بل وصل التكديس حتى على مستوى الفكر فمنذ سنين مزالت كتاباتنا تفتتح بعشر اسطر من الديباجة التقليدية والألقاب.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص114.

2- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي،المرجع السابق ، ص142.

3- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص128،129.

4- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 51.

5- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص167.

وسبب هذا التكديس أنّ في العالم المتخلف يفرض الشيء نفسه بسبب ندرته ولذى يسعى الأفراد إلى تكديسه الذي يظهر في الاقتصاد اسرافا محضا، عكس العالم المتقدم الذّي يسيطر فيه الشيء بسبب الوفرة "إنه يفرض شعورا لا يحتمل من الشؤم البادي من رتابة ما يرى حوله، فيولد هروبا دائما إلى الأمام الذي يدفع الإنسان المتحضر لإتباع (الموضة).[1]

إنّ تطور العالم الإسلامي في هذه المرحلة بالأشياء لا بالأفكار، وهذا طبيعي في اطار ما تمرّ به المجتمعات من مرحلة السيكولوجية الصبيانية، لكنّ هذا النزوع في العالم واكبه استمراء السهولة فالحصول على سيارة اسهل بكثير من الحصول على الأفكار لصنعها [2] ولو أسقطنا هذا الاعتبار على التطور الاقتصادي في العالم الإسلامي، نلاحظ إكتمال هذا التطور في عالم الأشياء، وبذلك أنتج تزايد في حاجات العالم الإسلامي دون زيادة في وسائله، فالتطور عند المثقف المسلم يتجه نحو المادية لا الأفكار،[3] فالبناء يأتي بالنتائج عاجلا في حين قد يأتي التكديس بنتائج مصادفة ولكنه ليس من مراحل الحضارة ولا نهضتها بل هو مرحلة انحطاطها[4]

سادسا: علاقة الإنتاج بالاستهلاك: الأول هو ما نعطيه للمجتمع في حين الاستهلال ما نأخذه وبتطبيق

قاعدة الحق والواجب نجد:(إنتاج +استهلاك= صفر) وتبقى اليد العليا خير من اليد السفلى وتحقيق فائض الإنتاج والتنمية يتم عن طريق تقديم الواجبات أما تقديم الحقوق وترجيح كفتها يؤدي إلى انهيار المجتمع [5] إنّ الحديث عن حقوق العالم الثالث عوض تذكيره بواجباته نحو نفسه، تحرمه من من الحرية على مستوى التفكير والعمل، كل ما يلقي اللوم عن الغير ويعفي نفسه من المسؤولية يلحقه الضرر، لقوله صل الله عليه وسلّم: ((إنما هي اعمالكم ترد إليكم)).[6]

1- ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص10.

2- ينظر: مالك بن نبي، فكرة كومنولث إسلامي، المرجع السابق، ص19.

3- ينظر: مالك بن نبي، فكرة كومنولث إسلامي، المرجع نفسه، ص51.

4- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص167.

5- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص88.

6- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص149.

يلزم أن يتغلب الواجب على الحق في كل تطور صاعد، بحيث يكون لدينا دائما (فائض قيمة) و هو إمارة التّقدم الخلقي والمادي. والحق هو أول عمل قام به الإنسان في التاريخ،[1] والنظام الاقتصادي يحتم أن يكون الإنتاج دائما متفوقا على الاستهلاك، وإلا وصل المجتمع إلى درجة الإفلاس، وهذا الشرط معبر عنه في قاعدة جبرية (الواجب> الحق).[2] **الاستثمار**: لابد من ادراك القيم الإنسانية الضرورية لإنجاح أي مشروع استثماري فمثلا في باب تغطية المشروع علينا أن ندرك أنّ القيمة الأولى في نجاح أي مشروع هي الإنسان، الذي كان السبب في فشل تجربة شاخت.[3]

سابعا: أزمة الكساد: لأول مرة في التاريخ الإنساني تصبح علة البؤس وفرة الإنتاج لا قلة الثروات فعبقرية القرن العشرين استطاعت بعملها أن تجعل من أسباب الرفاهية عوامل فاقة وشقاء،والنظر للازمة على أنها تفوق منحنى الانتاج على منحنى الاستهلاك نظرة صبيانية لأن من يتقنون الحساب يعرفون كيف يصححون المسائل، ويعدلون المنحنيات إلى مستوى معين، وذلك بالقضاء على الفائض بحرق القطن والقمح في الوقت الذي لا نجد له أثرا عند بعض الشعوب، وهنا تتحول نظرية مالتوس لتحديد النسل من اجل توفير الحجات إلى تطبيقها على المنتجات لا على الأشخاص والشخص الذي لا يستطيع الشراء يخرج من قائمة المستهلكين[4]

الفرع الثاني: الاستثمار: عالج مالك بن نبي الاستثمار من عدة جوانب.

أولا: وسائل الاستثمار: إنّ العالم المتخلف لا يملك عملة ذات قيمة دولية تمكنه من تجهيز صناعته بالآلات الضرورية،[5] فعملته هي المواد الخام وما يفيض عن حاجته من محاصيل، فهي وسائل استثماره استثماره في الخطوة الأولى، من أجل اقتناء ما يحتاجه للتصنيع.[6]

1- ينظر: مالك بن نبي ،وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص143.

2- ينظر: مالك بن نبي، كومنويلث إسلامي، المرجع السابق، ص60.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص58.

4- ينظر: مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص129.

5- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص25.

6- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص173.

ثانيا: الاستثمار والنمو السكاني: تثبت الأرقام علاقة عكسية بين زيادة السكان و حجم الاستثمار على الرؤوس، ويرى مالك أنّ نظرية تحديد النسل مزالت تحتفظ بقيمتها عند الاقتصاديين الغربيين وحتى بعض المشارقة، على الرّغم من ذلك فإن تجربة الصين غيرت من هذا المبدأ وأطلقت الحرية إلى النسل فالمقابل زيادة التنمية، وحققت بهذه السياسة نجاحها الذّي يطلق عليه (الوثبة إلى الأمام) ونفسر هذا التناقض في النتائج يقول مالك بأنّ الحالة الأولى تكون النتيجة النهائية للاستثمار عدد من الوظائف، بينما النتيجة في الحالة الثانية الاستثمار نفسه نتيجة عمل مقدر بساعات عمل فالاستثمار الأول يقوم على المال ويتطلب وسائل مفقودة في البلاد المتخلفة ويلجأ إلى رؤوس أموال أجنبية التي تفرض شروطا سياسية وتجعل استثمارها دون جدوى، والاستثمار الثاني يقوم على الطاقات الاجتماعية[1]

والفارق كبير بين الطريقتين إذ لا يستفيد المجتمع من الطريقة الكلاسيكية للاستثمار إلا من جزء العمل المتوقع والسواعد التي تعمل فعلا بالمقابل يتحمل مسؤولية جميع المستهلكين و كذلك هجرة العمل المتوقع إلى الخارج، فالتخطيط على مستوى هذا الاستثمار يستدعي تحديد النسل للتقليل من الأفواه الطفيلية.[2]

أما المجتمع الذي ينمو على اساس استثمار اجتماعي نجد كل السواعد تعمل وكل الأفواه تأكل، فيقتصر عدم الانتاج على أقل السواعد ولا يكون داعي إلى تحديد النسل فالمبدأ (يجب أن تأكل الافواه جميعها، يجب أن تعمل سائر السواعد)، ولكن هذا المبدأ يكون في بداية التخطيط وليس في آخر الاطراد كالمبدأ الماركسي(من كل حسب وسائله و إلى كل حسب حاجته)[3] لذى على دول العالم الثالث وضع اقتصاد القوت فوق كل تقلبات السوق ومناورات البورصات، وعليها أن تنظم القطاع الزراعي على هذا الأساس.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص177، 178.

2- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع نفسه، ص180.

3- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع نفسه، ص181.

4- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع نفسه، 188.

الاستثمار المالي لا يمكن أن يحل مشكلة العالم الثالث لا كما ولا كيفا، فمهما تواضعت التقديرات لن تكون في مستوى الحاجة الحقيقية، ومن جهة الكيف لأنه يكون خاضع لقرض يوجهه صاحب المال لخدمته استراتيجيا أو تنميق سمعته، وهناك من يستغل الاستثمار المالي في مشاريع تافهة كنصب تمثال لزعيم .[1]

الفرع الثالث: التوزيع

أولا: توزيع الامكانات الاقتصادية: قد يفسر الكثير توفر الامكانات في نصف الكرة الشمالي إلى وجود القطاع الصناعي بها، وهذا التفسير قاصر لا يعطينا فكرة صحيحة عن كيفية معالجة التخلف، والملاحظ لذلك يلاحظ كذلك عدم تغير توزيع الامكانات المادية في العالم رغم ما تبذله الدول المتخلفة من جهود من أجل النهوض الاقتصادي ولنفهم أكثر الأسباب يجب المقارنة بين ما حققته ألمانيا وهي معدومه من أي وسيلة كانت نقطة انطلاقها تحت الصفر، واستطاعت أن تستعيد مركزها الاقتصادي في العالم بل اصبحت من رواد العالم وعملتها في مصف العملات الصعبة، في المقابل فشل اندونيسيا التي تستنجد بالخبير شاخت وهي حرة في سيادتها وقراراتها، وخرجت خاسرة اقتصاديا ومهزومة نفسيا أمام العالم، هنا نستنتج أنّ فقدان الصناعة ليس كل شيئ في عالم الاقتصاد.[2]

إنّ التطور الفكري هو الذي جعل ديكارت يعبر عنه بقوله" إنّه لمن الممكن الوصول إلى معرفة تطبق تطبيقا نافعا في الحياة .....وتعلم فلسفة تقبل التطبيق، وتتيح لنا بعد معرفة تأثير النار والهواء والأجرام الفلكية...أن نستخدمها تحت قانونها بالذات لمصلحتنا الخاصة لنتمكن من امتلاك الطبيعة والهيمنة عليها."[3]

إنّ التوزيع هو الذي يطبع الحياة الاقتصادية، وتميز أسلوبها الخاص، لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية، ورقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، لتنشأ حركة التفاعل بين المنتجين والمستهلكين (الديناميكية الاقتصادية)، وبجرد تحديد الحاجة التي يلبيها الإنتاج نحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع نفسه، ص195.

2- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص56.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص57.

4- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص79.

ثانيا: طبيعة التوزيع في الإسلام: توزيع التركة عند موت صاحبها أمر عادي ولكن بالنظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾ ﴾ النساء: 8

وقد يرى البعض أن هذا الأمر قد يرد في كل قانون مدني تقدمي، غير أنّ الإسلام لا يرغب في تقسيم المال كآلة توزيع القطع المعدنية ، فالإسلام يطلب أكثر من ذلك فهو أيضا يريد توزيع الخير ﴿ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ ، فهذه الصبغة الروحية لا يمكن تصورها في أي تشريع مدني.[1]

1- ينظر: مالك بن نبي ،مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص02.

المطلب الـرابع: التنمية والفقر

لقيت مشاكل التنمية ومظاهرها كالفقر أهمية كبيرة في كتابات مالك بن نبي، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفـرع الأول: التنميـة: إنّ المشروع الفكري لمالك بن نبي هو بناء حضارة، والتنمية هي مظهر إزدهارها، لذلك أولى مالك هذا المفهوم إهتماما كبيرا.

أولا: التخلـف والنمـو: التخلف هو" الحالة الاجتماعية التي يكون عليها إنسان ما قبل الحضارة الإنسان الذي يضع مشكلاته في حدود الأشياء".[1] ومصطلح التخلف ليس إلا مفهوم عام لمشاكلنا ويتم تحديده بمقابلته بمصطلح النمو، وكلا المفهومين نجد ترجمتهما في شكل" منحنيات بيانية اقتصادية تميّـز بطابعها كلا من الانتاج والاستهلاك..... أو بالأرقام المطابقة لمتوسط المداخيل الفردية السنوية".[2]

من العبث أن نضع ستارا حديديا بين الحضارة التي يريد تحقيقها العالم الإسلامي والحضارة الحديثة، فلا يجب لكي نقيم حضارة أن نشترى منتجات الحضارة الأخرى، فهذا يقودنا إلى عملية محالة كما وكيفا، فمن ناحية الكيف لا يمكن لأي حضارة أن تبيعنا روحها وأفكارها وثرواتها الذاتية وأذواقها مع منتجاتها فهي موجودة في الكتب والمؤسسات ومن ناحية الكم لا يمكن أن نشتري كم الهائل من الأشياء أو نجد رأس المال له وإن وجدنا المال فسنحصل على حضارة شيئية، ومن الواضح أنّ العالم الإسلامي يجمع أكوام منتجات حضارة ولا يحاول بناءها.[3] هناك فاقة حقيقية في الأفكار تظهر في المجال السياسي والاقتصادي على شكل موانع كابحة.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص61.

2- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص37.

3- ينظر: مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص75.

4- ينظر: مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص37.

ثانيا: الـدّخل المناسـب: الدّخل هـو العتبـة المفضية إلى النمو، كمـا أنّ كـل مسـاحة جغرافيـة تحتـوي داخلهـا حقيقتهـا الاقتصـادية الخاصـة بهـا، وتحتـوي في نفـس الوقـت سـائر الاطـرادات المتسـاوقة الـتي تفسرها، فالتخلف والنمو يفسران داخل المساحة التي تكتنفه[1]، ولكنّ الملاحظة تدعونا إلى أنّ مقياس متوسط الدخل ليس صحيحا بدون استثناء بل هو صحيح بشروط، لأنه لا يحقق شروط الحياة لكل الأفراد، ويـرى مالـك أنّ خريطـة توسـع متوسـط الـدخل الـذي يصـل إلى 200دولار نفسـها توسـع خريطة الحضارة الغربية ، وعليه تحقيق الحضارة هو تحقيق متوسط دخل مرتفع[2]

وإنـه مـن الخطـأ الاعتقـاد أنّ توزيـع الـدخل الفـردي السـنوي مـوزع في خريطـة العـالم بشـكل عفـوي فالملاحظ أنّ خط عرض 30درجة هو الفاصل بين من يزيد متوسط دخلهم السنوي عن 520$، وهو العتبة التي نصعد بها إلى دول أروبا التي تمنح الضمان الاجتماعي لسكانها، ولا تخلو هذه الخريطة من بعض الشواذ كدولة الكويت التي يخضع فيها متوسط الدخل إلى شروط خارجة عن الأرض وتحت رحمة يد أو أيادي من الخارج تستطيع في كل لحظة التحكم في هذا المتوسط من الدخل الفردي وكذلك دولة نيوزيلاندا واستراليا اللتان ترتبطان تاريخيا بأروبا وأمريكا لذى يعتبران من دول الشمال وليس الجنوب.[3]

سنعرض العشر دول الأكثر تقدما لسنة 2014م، والتي حصل أفرادها على أعلى متوسط دخل، لنتحقق من استمرارية الطرح الذي ذهب إليه مالك بن نبي من أنّ سر النمو يكمل في الحضارة الاوربية، وليس العوامل الاقتصادية البحته:

1- ينظر: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 39.

2- ينظر: مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص163.

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص52.

الدخل/السنة / الدولة	متوسط الدخل الفردي			
	2010	2011	2012	2013
النرويج	86,830	89,000	98,880	102,700
الولايات المتحدة الأمريكية	49,110	50,350	51,920	53,470
لوكسونبرغ	69,340	71,070	69,300	69,880
أستراليا	46,490	50,060	59,760	65,400
السويد	53,810	56,010	58,600	61,710
هولندا	53,320	53,130	51,760	51,060
النمسة	49,340	50,410	50,310	50,390
بلجيكا	47,200	47,130	46,900	46,340
المانيا	44,780	46,410	46,700	47,250
اليابان	41,980	45,190	47,830	46,330

متوسط الدخل في الدول العشرة الأكثر نمو بالدولار الأمريكي نقلا عن موقع البنك الدولي[1]

إذا قمنا بتحليل هذا الجدول ستلاحظ جيدا، أنّ الحضارة الاوربية هي التي تتصدر العالم من حيث التنمية، فالحضارة الأوربية هي التي تسكن أمريكا وتزدهر في أستراليا حيث لا تواجه الدول الإسلامية الازمة الاقتصادية من الجانب المادي فقط بمعنى تلبية الحجات الضرورية، بل تخطاها إلى الناحية المعنوية التي تجعل القيمة الاقتصادية في أولويات سلّم القيم، إضافتا إلى المعانات على مستوي مشكلة البناء الاقتصادي فالتخلف مشكلة لا يمكن حلها إلا على أساس التفكير الاجتماعي الجاد، فالاقتصاد هو عصب كل منهج فكري حديث، ولابن خلدون السبق في رؤية أهمية العامل الاقتصادي في الواقع الاجتماعي.[2]

1 نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/-AW-8S?display=default، ت التصفح: 2015/05/14م.

2- مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص52.

و مشكلة العالم الثالث هي التبعية في الأفكار وحضارة قبل كل شيء فالاختلاف التكنولوجي استطاعت الدول المصنعة أن تتخطاه بإنشاء السوق المشتركة.[1]

ثالثا: وسائل ومراحل الإقلاع الاقتصادي: إنّ الطاقة الاقتصادية لأي مجتمع نامي تتمثل في:

- الزراعة في حالتها البدائية نوعا ما.
- المواد الأولية في السوق وباطن الأرض.
- الأيدي العاملة التي يمكن تحويلها إلى ساعات عمل حقيقية.

و يمر الاقلاع الاقتصادي بمرحلتين:

- مرحلة اقتصاد الكفاف حيث يجب أن تجد كل الأفواه قوتها.
- مرحلة اقتصاد التطور، جميع الأيدي يجب أن تعمل.

يؤكد مالك عن أهمية العنصر الإنساني وعلاقته بعوامل الإنتاج التي يملكها والتي تتلخص في الأرض وما تنتجه (زراعة – مواد أولية) واستطاع السيطرة عليها، تحقق الدول المتخلفة النمو، فكلما أدرك إمكانيته الحقيقية كإنسان قادر على التطور و التفكير البناء وتفاعل معها بفكره أولا ثمّ بجسده عن طريق العمل المقدر بساعات عمل، كان ازدهاره الاقتصادي حتمي، فيجب أن نقلع بما نملك وليس بما نستورد.[2] وهذه النظرة التي يتبناها مالك لا يمكن أن ينكرها كل من قرأ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ الرعد: 12

الفرع الثاني: طبيعة الفقر: لو نظرنا إلى إمكانيات العالم الإسلامي المادية والاقتصادية، نجده يتصرف دون إمكانياته بكثير، فالقضية هي عدم شعور بالمسؤولية، فنظرة اليهودي الذي يقدم كل يوم ضريبة للقضية الفلسطينية تختلف كثيرا عن نظرة المسلمين الذين كانوا يتبرعون بالنقود في صندوق التبرع الذي يضعه اليهودي في المقهى ؟ إنّ التبديد هو الغالب على النشاطات في المجتمع الإسلامي، سواء على مستوى الطاقة الاجتماعية أو على مستوى الوسائل، ممّا يؤول إلى نتائج محدودة ونجد الناس يفسرونها بسببها الحقيقي التبديد ولكن بسبب ثانوي هو الفقر، فنحن لا نعاني اللافعالية فقط بل الترهات لنبقيها كالفقر والجهل.[3]

1- ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص159.

2- ينظر: مالك بن نبي، كومنلث إسلامي، المرجع السابق، ص62.

3- ينظر: ينظر: مالك بن نبي، كومنلث إسلامي، المرجع السابق، ص62.

مطلب السادس: الضمان الاجتماعي، والتكافل وتحقيق الاكتفاء الذاتي

في الدول المصنعة المصلحة العامة هي التي تمد الفرد بالضمانات الاجتماعيفي حدود معينة بمعنى طاقة كل فرد يعيش في ذلك المجتمع مسخرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمصلحة عامة، وهذا يؤدي إلى أن المجتمع يقدم للفرد ضمانات اجتماعية في كل مراحل حياته أما في المجتمع المتخلف لا يقدم أي ضمانات لأفراده، لأنّ إنتاجه الاجتماعي غير كافي لذلك.[1]

الفرع الاول: مصدر الضمان الاجتماعي: ويعتبر النظام الرأس مالي مصدر الضمان هو الصراع الفردي والتنافس كمحرك للطاقة الاجتماعية، أما الاشتراكية تفسره بهدفها أي الصّالح العام، وبالنسبة لمالك هناك تناقض في كلا التفسيرين لأنهما يؤديان إلى نتيجة واحدة، غير أنّ السياسه تجعل لكل منهما تفسيره.

مصدر الضمان عند مالك بن نبي: يرى مالك أنّ الضمان الاجتماعي ينتج من الفاعلية والتوتر الاجتماعي الذي يختلف من مجتمع إلى أخر وفي المجتمع الواحد من عصر إلى آخر، كما يختلف من يد إلى يد أخرى " فلو لاحظنا نشاط العقل والقلب في ظروف مختلفة ، لوجدنا أنّ فعالية كل منهما مع حركة اليد تخلق المعجزات في ظروف معينة تعبر عن حالة توتر،"[2] لقد استطاع الإسلام أن يخلق حضارة في نصف قرن وذلك معناه أنّ الإسلام أتى بالمسوغات الدافعة لليد والعقل والقلب كي تحقق متساندة حضارة ذات إشعاع، فالتوتر الاقتصادي هو الذي دعى أبو بكر وعثمان تقديم اموال طائلة في سبيل الدعوة. [3]

فمعنى الضمان الذي تطرق له مالك بن نبي، يتضمن كل ما يحتاجه الفرد من ضرورات وكماليات التي يكفلها المجتمع للفرد حسب درجة تقدمه، ولذى تحتاج بعض الدول إلى التكتل الاقتصادي لتحقق هذا الضمان لأفرادها.

1- مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص38.

2- مالك بن نبي، تأملات، المرجع نفسه، ص39.

3- مالك بن نبي، تأملات، المرجع نفسه، ص40.

الفرع الثاني: تكامل العالم اقتصاديا: إنّ الحقائق الاقتصادية لبلد ما لم تعد تصاغ في الارقام التي تعبر عن حجات وضرورات البلد، بل تسلط عليها اضواء من خارج البلد وتقاس بأرقام ومقاييس تأتي من بلد بعيد[1] فالوضع الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر فرضت الكثير من الايجابيات، تخلع على العالم صفة الوحدة الأرضية التي تحتاجها الشعوب لتنظيم حياتها على أساس التعاون والعمل المشترك، والعامل الصناعي هو الذي ألغى المكان، ولم يعد يفصل الشعوب سوى ثقافاتها،[2]العالم الآن في طريقه إلى التكامل والتشارك في الموارد والحاجات، وبدأت الفكرة التي تدعو لحرية الإنتاج والتجارة تخلي مكانها لنظام عقلي ضروري وصارم يدعو للتوافق العام،[3] إنّ الاقتصاد يتطور شيئا فشيئا نحو الاتحاد الاقتصادي، يوحد الحاجات والوسائل في عدة بلاد ، فالقومية الاقتصادية كالقومية السياسية فات أوانها فالاقتصاد يتطور نحو الاشتراكية القومية في الداخل والاشتراكية الدولية في الخارج، فالاشتراكية هي التي تؤدي إلى الفائض في الإنتاج الزراعي ومنه التحول إلى الصناعة. [4]

وهنا يجب أن نشير أن الاشتراكية التي يقصدها مالك ليست بالمعنى المتعارف عليه كنظام اقتصادي مادي، إنما المقصدود هو التشارك في تلبية الحاجات وتخطى حدود الوطن إلى ما العولمة بمعناها النقي الخالي من كل الأهداف الخفية.

الفرع الثالث: الاكتفاء الذاتي: يرتبط الاستقلال الاقتصادي على عاملين اتساع الرقعة وعدد السكان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ظهرتا مستقلتين بعد الحرب العالمة الثانية لهذه الأسباب، والصين في طور الإلتحاق بهما نظرا لعدد سكانها، وقامت السوق الاوروبية المشتركة لنفس الحقيقة، وعلى الدول العربية أن تتبنى نفس الفكر تطالبها بذلك ظروف أقسى من التي أوحت بها السوق المشتركة، ولأن استقلالهم الاقتصادي في غير هذا الطريق وهم، كما يجب تدعيم هذه الخطوة بإتخاذ عملة تبادل غير الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني.[5]

1- ينظر:مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص179.

2- ينظر:مالك بن نبي ،وجهة العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص167،166.

3- ينظر:مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، المرجع نفسه، ص172.

4- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص168.

5 - ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص168.

إنّ الفكر الاوربي ناحية الدول المستعمرة لم يتغير فقط استبدل السيف بورقة الزيتون وتغيرت التكتلات من الميثاق الاستعماري إلى السوق المشتركة من أجل الزحف على مناطق الحضور الاوربي سابقا بوسائل اقتصادية ولتتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية التي كانت تحلها عن طريق مستعمراتها، و يوجد الاقتصاد التكاملي الذي يمنح الحرية الاقتصادية المطلقة إلا في بعض الدول ك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، والصين، فهي قادرة على حل مشكلاتها الاقتصادية داخل حدودها [1] على الدول العربية توحيد حاجاتها وإمكانيتها من اجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في أسرع وقت ممكن، لأنها الحلقة المهمة في قدرة الاقتصاد على الانغلاق على نفسه، إذا اقتضت ذلك الظروف.[2]

1 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص101.

2 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص104.

المطلب السابع: حقيقة النّظم السائدة و امكانية بناء نظام جديد

تحدث مالك بن نبي عن الأنظمة الوضعية وحاول تحليلها بعمق، كما عمد إلى وضع نظرية اقتصادية إسلامية.

الفرع الأول: حقيقة الأنظمة الوضعية هناك عدة مسلمات ضمنية يضيق بها المسلم اجتهاده الاقتصادي و تجعله متعثرا ناشئة من نظرته للأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها:

- أنّ الاقتصاد لا يمكن دون تدخل المال سواء في استثمار الخاص أو العام.
- أنه لا يمكن إيجاد مناهج اقتصادية خارجة عن ما هو موجود بمعنى الرأسمالية

والاشتراكية، وهذا يوقعه في مشاكل مذهبية وأخلاقية لا يجد لها حلا إلا على حساب هويته التاريخية[1] يجب تصفية الذهن من الجوانب المذهبية الاضافية في المنطلق، التي تكتسبها القضية الاقتصادية فيما بعد كوسائل إدارة واشراف و رقابة، فهذه الإضافات تطرأ في صورة ضرورة فنية أو سياسية لرقابة عمليتي الإنتاج والتوزيع طبقا لمسلمات ومبادئ مذهبية معينة.[2]

أولا: الرأسمالية: يستدم المسلم بإحية الرأس مالية المجسدة في مبدأ(دعه يعمل دعه يسير) وما يتبع هذا المبدأ من انحراف اجتماعي ينتج كرد فعل على الإفراط في الإنتاج وتفريط في التوزيع و يستدم أيضا بشروطها فهي تشترط المال وتعتبره الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، فنجدها تجمع الأموال في البنوك لتوزعها على القطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس الربا سواء في التجميع و التوزيع[3] وإن كان المسلم قد عثر على حل نظري لمشكلة الربا يطابق الفقه الإسلامي، فهو قد وجد روحا بدون جسد، أو تناقض مع جسده، لأن نظام البنوك يرفض هذه الروح وهي ترفضه، فيبقى الحل معلق عمليا لأن صاحبه انطلق من مسلمة استثمار المال كمنطلق للديناميكية الاقتصادية دون مراجعة هذا المبدأ نفسه .[4]

---

1 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص42.

2 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص13.

3 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص 43.

4 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص 45.

ثانيا: الاشتراكية: وندفاع المسلم نحو الاشتراكية سببه فشله في تبني الرأسمالية، ورؤيته نجاح خطط الاشتراكية في الاقتصاد، ولكنه سرعان ما يستدم كذلك ببعض المبادئ المنافية للإسلام مثل إلغاء الملكية الخاصة نهائيا، ودون أن يدرك أنّ منبع نجاح الاشتراكية هو عقيدتها المادية التي تتعارض مع الإسلام، وستكون سببا في انهيارها عندما ينكشف الضباب عن الحقيقة المادية الماركسية المجردة من جانبها العقيدي الذي يحقق نجاحها اليوم فالشيخوخة تستعجل في المجتمعات التي تفتقد للاستقرار النفسي فقد أثرت الماركسية الاقتصاد بمفاهيم جديدة كفائض القيمة والإنتاج على أساس الوحدة غير أنها لم تمس الطاقة الإنتاجية في جوهرها. [1]

الفرع الثاني: :النظرية الاقتصادية الإسلامية كما يتصورها مالك بن نبي.

إنّ العالم الإسلامي لا يملك نظرية اقتصادية تتواءم مع ضروراته وإمكانياته معا فهو ينطلق في مشروع اقتصادي يخططه خبير أجنبي نجح في بلد مصنع لا يخضع فيه إلى عوامل التخلف وفي الأخير يخفق، والأمثلة على هذا لا تحصى، و الاخفاق يعود لسببين فالخبير يقدر المشروع بما يفوق الإمكانيات المادية للبلد، أو لتناقض الأسس التي وضعها لمشروعه مع بعض عوامل التخلف النفسية فالأولى تطبيق الأفكار الوافدة وفق ما يساير حياتنا ولا نحجرها ولا نقلد اقصاديات صنعها الآخرون بوسائلهم المتطورة التي لا نملكها،وهكذا نضيع إمكانياتنا الحقيقية والوقت معا، فنحن لا نستعمل وسائلهم التي لا نملكها ولا وسائلنا التي اضعنا قيمتها الحقيقية. [2]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص45.

2- ينظر:مالك بن نبي ، تأملات، المرجع السابق، ص55.

يجب أن نبني نظرتنا على ثروتنا الطبيعية المجهزة بالطاقة البشرية، وأنّ وسائل الإنتاج مهما تعقدت هي في مرحلة أولى نتيجة الإنسان الأولية، وأنه من الممكن بناء اقتصاد في بلد في مثل هذه المرحلة ونستبدل القيم الاقتصادية بالقيم الإنسانية على النحو التالي:

قيم إنسانية	قيم اقتصادية
اليد والوقت	وسائل الإنتاج
العقول	الإطارات الفنية
تركيز العمل	تركز رؤوس الأموال

يوضح الجدول أنّ فعالية القيم الاقتصادية وتأثيرها بحالات خاصة يعتمد على القيم الإنسانية. فالآلة يزيد أو ينقص إنتاجها حسب ما يعتري الوسط الإنساني من توتر أو فتور.[1]

ثانيا: دور السياسة في إرساء النظرية: وعمليا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية،كي تحيل المبدأ النظري إلى قانون للعمل و النشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه ونسقه و أسلوبه والطريق الوحيد الذي تدخل به الفكرة إلى التاريخ هو تحولها إلى عمل، إنّ أي نظرية اقتصادية تبقى نظرية إذا لم نكيفها وفق معادلة شخصية معينة، فلا بد أن نفكر في الشروط الفنية التي يتطلبها التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة وبين العادلة الاقتصادية للقرن العشرين[2] إنّ السياسة مضطرة إلى أن تأخذ في حسابها بعض الظروف المادية إلى جانب اعتبار المصالح المادية، فالعوامل النفسية توجه الاقتصاد إلى الميدان الأخلاقي لا الصناعي، ويعتبر النظر إلى مشكلة التوزيع على مستوى عالمي إدخال للمبدأ الأخلاقي تحت ستار الأرقام.[3]

ثالثا: لتوعية الاقتصادية للفرد: تحول المسلم إلى قضية نظرية يحاول علم الاقتصاد معالجتها ففي حقبة الاستعمار كان عبارة عن قن في حقول المستعمر، ليس له علاقة موضوعية بعالم الاقتصاد فكان أميل لتقليد الحاجات التي افرزتها حضارة غيره، وبعد حصوله على استقلاله يصبح مقلد للحجات الواردة والوسائل المستوردة كيفما تأتى له ذلك ولو على حساب سيادة بلده.

1 ينظر: مالك بن نبي ، تأملات، المرجع السابق ،ص56.

2 ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص159.

3 ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع نفسه، ص228.

أمّا قلة وعي الرجل المثقف تتمثل في أنّه يبحث عن حل لمشكلاته في فكر (أدم سميث) أو (ماركس) كأنه لا يوجد حلول للاقتصاد إلا عندهما، فهو يتبنى أحد الموقفين إما ماركسي غير مبالي بإسلاميته أو ليبرالي ويضع عليه مسحة إسلامية، دون الوقوف على الأسباب الحقيقية للفشل، فنجاح الخطط الاقتصادية يحتاج إلى شرط أساسي ومهم (المعادلة الاجتماعية)، فالمشكلة مشكلة تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي، تمكنه من توظيف مؤهلاته الجسمية والذهنية لإنجاح أي مخطط اقتصادي[1] و أي "مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون صادقا إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه".[2]

لقد أمسى الاقتصاد منذ قرون دعامة أساسية للحياة الاجتماعية وقاعدة جوهرية لتنظيمها ومبدأ تصرف للفرد و مثلا أعلى للأسرة، أما الحضارة الإسلامية اقتصادها يمرّ من اقتصاد مألوف إلى اقتصاد منظم نظاما تايلوريا، و انحلت المفاهيم الإسلامية من ثقة ودقة ووضوح وتنظيم وتفسخت عندما كانت أروبا على عهد اقتصاد جديد بسبب الاكتشافات الجغرافية خلال القرن السادس عشر ميلادي، فوقعت هذه الدول في الاقتصادنية وهي عبارة عن فقاعة مملوءة بالهواء لا تحمل أي واقع اقتصادي بل أوهاما وتناقضات تدعو للسخرية،[3] " إنها تقييد جديد لحرية التصرف فيه يلتهم المشرع الاقتصادي القيم الأخلاقية والمدنية ....حتى يعززوا الاستقلال السياسي الذي اكتسبه الشعب"[4]

فيتم تسير حياة المجتمع الإنساني، كما تسير مقهى حقير وفق عمليتين جمع المداخيل وطرح النفقات، ولا يخلو هذا التسيير من العقد.[5]

والحل يكمن في أن نزرع الوعي الاقتصادي وكل ما يتبعه من تكوين للفرد في عاداته ونسق نشاطه وفي مواقفه من المشاكل الاجتماعية،[6] فلكي تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب أن لا يقتصر في دراستها على منصة الجامعات بوصفه علما وقفا على المختصين، بل يجب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف فيها وعي الفرد وإدراكه أمام المشاكل المادية، مقدما بذلك للمتخصص ظروف صلاحيته للتأثير.[7]

---

1 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص08، 09.

2 ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص18

3- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص37

4 - مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه ، ص37.

5- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص37.

6- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص162.

7- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق ، ص18.

رابعا: الحصر الاقتصادي: لقد انتقل عدم الوعي الاقتصادي عند المسلم إلى (الحصر الاقتصادي) بمعنى ليس للمسلم سبيل للتفتح الاقتصادي غير أن يكون بشرا اقتصاديا وأن لا يكون غير هذا ولا يخفى أنّ الإسلام يدعو للحلول الوسطى **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ **جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾ البقرة: 143. فتوعية المسلم الاقتصادية يجب أن لا تجره إلى وثنية جديدة وعبادة صنم جديد اسمه الاقتصاد.[1]

خامسا: الفقه الإسلامي والزهد: ماساهم في التخلف الاقتصادي ما نراه من تشدد من بعض رجال الدين ومنعهم للاجتهاد في الاقتصاد، حرصا على سلامة الدّين، ولكنّ هذا الحرص يتسم بقلة الحكمة في كثير من الأحيان، فيفرض على واضع النظرية الاقتصادية أن ينظر في موافقتها ليس للكليات الشرعية فقط، بل الدعوة للنظر حتى في ما قد يطرأ على جزئيات النظرية في المستقبل في حين الواقع الإسلامي يحتاج للبحث في شروط الانطلاق وليس الاستمرار، فاليوم يجب على الفقهاء والمختصين تقدير مسؤولياتهم التي ليست استمرارية الاقتصاد، بل انقاض السفينة وأهلها ولو اقتضى ذلك تعطيل بعض المصالح الفردية.[2]

وإنه من الخسارة الكبرى " أن يوقف تقدم الإسلام ...نمو اجنة التنظيم الاجتماعي والديمقراطي والاقتصادي، التي أجدها متوزعة في صفحات القرآن وفي سنّة النبي".[3]

إنّ الفشل في إقامة نظام الاقتصاد الإسلامي تعود إلى (نفسية الزهد) التي تتعارض مع المنفعة الخاصة بالرأس مالية، والحاجة الخاصة بالاشتراكية فالمنفعة والحاجة والزهد لا يمكن أن تطرد في مجتمع واحد فهناك تنافر بين الموروث و التكوينات التي وضع أسسها الاستعمار الذي زرع العبودية الاقتصادية والخوف والجوع في النفوس.[4]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص41.

2- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص46.

3- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع السابق، ص228.

4- ينظر: أمالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع نفسه، ص156

سادسا: الزمن: هناك عامل أخر يجب أن تحسب له الدول الأفرسيوية حسابا إنها فكرة الزمن التي تعد أساسية جدا لتنظيم العمل عند الغرب وتسعير الإنتاج تبعا لنظرية تايلور،[1] حيث تنمو جميع ألوان النشاط في حدود الزمن المادي وتُقوّم بعملة الزمن، في حين لم يجربه العالم المتخلف إذ تنمو الأنشطة والأعمال بصورة تقليدية في حدود الزمن التقليدي،[2] " فكل من وجد نفسه منخرطا في إطراد الإنتاج الصناعي، يدرك في الواقع أنّ الآلة التي تنتج و الشيء المنتج لا يدعان للإنسان (لحظة للذات) ولا أي احساس بالزهو، أو سكون إلى النفس" في مقابل ذلك هناك زمن متقطع في الوتيرة في البلاد المتخلفة في شكل فراغات لا حصر لها بين لحظات الحياة[3]، فإذا قسنا الزمن بالساعات التائهة ألاف القرون لا تساوي شيء، أما إذا قدرنا الزمن بمقياس تايلور فإنّ لكل دقيقة وزنها فتقل تلك الدقائق المنتجة هي التي انتقلت بالاتحاد السوفياتي إلى زمن الفضاء في وقت قصير.[4]

سابعا: الإرادة الحضارية: التي لو فقدت في نشاط مجتمع تتجمد وسائله مهما كان كمها،وتعطل امكانه مهما كان حجمه المادي، فالعلاقة النسبة بين الإدارة الحضارية والإمكان المادي هي علاقة سببية، بفهمنا لهذه العلاقة نتفطن أنّ عالم الكميات والأرقام في الاقتصاد يأتي في المرتبة الثانية، وتتدخل عند بدأ عمليات الانجاز.[5]

1- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع نفسه، ص17.

2- ينظر: مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية، المرجع نفسه، ص157.

3-ينظر:مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، المرجع نفسه، ص23.

4-ينظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص68.

5- ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص64

.

خـــاتـمـــة

بعون الله وقدرته تمّ هذا العمل المتواضع، الذي نسأل الله أن يجعله لنا لا علينا، تحت اشكالية **الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي و امكانية تأسيس نظام اقتصادي إسلامي**.

و بعد دراسة الموضوع و اختبار فرضياته تحقق لدي ما يلي:

- أنّ النّظم الاقتصادية الوضعية لا تهدف بدرجة أولى إلى حل مشكلة الجوع أو الاحتياج، وإن كان ظاهرها يبدو كذلك، وإن كانت الرأس مالية واضحة في استغلالها للعمال، فالاشتراكية تختفي وراء اسوار الدولة لتستغل جهود العامة.
- النّظام الاقتصادي الإسلامي روح ومادة، ولكنّ الدراسات التي تمت في هذا الجانب متناثرة لم تشكل حلقة متصلة ومتسلسلة بحيث تشكل بناء متماسكا.
- إنّ مالك بن نبي شخصية تأملية لا تمر الأمور أمامها دون تحليلها بعمق، هذه الصفة جعلت مالك، يستقل بأفكاره الخاصة به.
- إنّ أ فكار مالك بن نبي لا تقل شأنا عن أفكار ادم سميث، أو كارل ماركس، لكنّ الفرق أنّ مالك بن نبي لم يجد سلطة تتبنا فكره وتزرعه في المجتمع لكي ينمو ويزهر، في حين وجدت الرأسمالية والاشتراكية أرضا خصبة تمثلت الأولى في دعم الملوك واصحاب الأموال، والثانية وجدت الطبقة الكادحة التي رأت أحلامها في هذا المذهب، كما وجدت أنظمة سياسية تدعمها.
- يحضى مالك بن نبي بإتمام واسع من الدارسين، وله أتباع في المشرق العربي وبلاد المغرب، لكنّ الفاعلية التي دعا لها مالك لم تتحقق فيمن درسوا فكره.

ومن النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة:

رغم الاتفاق بين المختصين على أنّ الهدف من الاقتصاد بجانبيه كعلم ونظام هو تلبية الحاجات عن طريق استخدام الأمثل للموارد المتاحة، فإنّ المتأمل لأحوال العالم الاقتصادية اليوم يتأكد أنّه يشهد تراكم غير محدود من المنتجات، في المقابل لا تلبي الأفواه الجائعة في كثير من البلدان الفقيرة .

إنّ الرّأسمالية نظام اقتصادي يحمي مصلحة الأغنياء منذ نشأته، لكنّه استطاع التعايش وسط المجتمعات، وأخذ في التطور يوما بعد يوم وذلك راجع لمراعاة هذا النظام للطبيعة البشرية في حب التملك و التنافس، كما استطاع التجدد بفضل مفكريه والدّول التي تقوم على رعايته وتوسعه بكل الطرق السلمية وغير السلمية.

في حين أنّ النّظام الاقتصادي الاشتراكي قام على شعارات برّاقة، مناهضة للرأسمالية، وحشد إليه الكثير من الدول و الأنصار، ولكنّ سقوطه كان سريعا ومرضه كان من أولى أفكاره وعقيدته المادية التي حملت بذور فنائها، وشهد العالم تطورا ليس إلى التشيع كما كان ينتظر منظري هذا النّظام بل رجوع إلى الرأس مالية.

الاقتصاد الإسلامي يمتاز بالشّمول و الواقعية، وسرّ نجاحه في العصر الذهبي هو عدم العمل بالجزء وترك الجزء الأخر كما يحدث اليوم، وتبني الدوله له، فلكي ننجح في بناء اقتصاد إسلامي يجب أن لا نُغفل شيء منه، وعلى الدّول الإسلامية أن تتبنى مبادئه وتعاليمه وتعمل على تجسيدها ونشرها وسط المجتمع ،كما يجب توسيع باب الإجهتاد في باب الاقتصاد، وتكييف النوازل بما لا يتعارض مع عموم الدّين، فالاقتصاد الإسلامي يعيش في انفصال عن روح المجتمع الذي تشبع بأوهام ساقها إليه الغرب عن طريق الاستعمار العسكري والفكري.

مالك بن نبي الإنسان هو عبارة عن مزيج من الحضارة الإسلامية و الغربية وهذا الخليط جعل أفكاره ذات حس نقدي وطرح اجتماعي عميق

يربط مالك بن نبي مفهوم الاقتصاد بمستوى الفكر فما هو إلا الحضارة في صورتها المادية، وفي هذا المعنى للاقتصاد نلاحظ تشابه كبير مع نظرة بن خلدون للعمران و الكسب، و هذه الصورة والتجسيم للحضارة لا يمكنه حل المشكلة الاقتصادية التي ينظر إليها مالك على أنها مشكلة نفسية متعلقة بفكر الإنسان وحلها يكون من خلال إشباع الحاجات عن طريق الارادة الحضارية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

يقسم مالك عوامل الإنتاج إلى عوامل إنسانية وأخرى مادية ناتجة عنها ويتحقق الاقلاع الاقتصادي إذا توفرت العوامل الإنسانية فقط، بينما تعجز العوامل المادية وحدها عن تحقيق ذلك ففي دول تفتقد إلى المال لا يمكن أن تنجح بوضع خطط تنموية ترتكز عليه بدرجة أولى، ومن الخطأ أيضا بناء خططنا دون أن نشرك فيها المجتمع ودون أن تتحد أهداف هذا الأخير مع أهداف دولته.

وتعتبر الزراعة هي الخطوة الأولى نحو التّصنيع، الذّي يؤكد مالك على ضرورة خضوعه للشروط الطبيعية وتحرره من التبعية، حتى نتمكن من بناء علاقات تجارية متوازنة مع الغرب، تكون فيها العلاقة بين العرض والطلب عادلة.

لقد حاول مالك بن نبي وضع نظام اقتصادي، من خلال ربط المبادئ التي نادى بها بالإنسان ونفسيته الذي يعتبره المحرك الوحيد الذي يتقدم بالمجتمع ويحقق التنمية.

نوصي بأن تكون هناك دراسه حول علاقة المنظومة التربوية بالأهداف التنموية للدولة من وجهة نظر مالك بن نبي.

و في الأخير نتمنى أن يلقى مالك بن نبي حضورا أكبر في المجتمع المثقف و الوسط الجامعي خاصة و أن تجد أفكاره السلطة التي تستطيع أن تجعل منها محركا للطاقات الاجتماعية.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

1 صحيح البخاري بشرح الكرماني، كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان .(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي 1981م).

2 صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تج: محمد فؤاد عبد الباقي. ج1 (ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية 1991 م) رقم:43،كتاب الإيمان، باب قول النبي صل الله عليه وسلم من غشنا فليس منا.

3 سنن أبي داوود، أبي داوود سلسمان بن الأشعث السجستاني، تح: محمد نصر الدين الألباني. (ط:2؛ الرياض: مكتبة المعارف ، 1424هـ).

1) إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام و المشكلة الاقتصادية.(رسالة مقدمة لنيل الماجستير)، كلية الشريعة والدراسات إسلامية ، جامعة اليرموك، الأردن، 1994.

2) أحكام السلطانية، الماوردي، تح: احمد مبارك البغدادي.(ط:1؛ الكويت: دار ابن قتيبة، 1989م).

3) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي.(لا.ط؛ لا.م: دار الجيل، 1981م).

4) أحمد الشيباني، دراسات في العقائد.(لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العربي، د.ت).

5) أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، كامل وزنة.(لا.ط؛ لا.م: منتدى برامج نت، د.ت).

6) أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، فهمي جدعان،. (ط:3؛ الإسكندرية: دار الشروق 1988م).

7) إسلام والاقتصاد، عبد الهادي علي النجار، عالم المعرفة، الكويت، العدد: 63، 1990م.

8) إسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة، يوسف كمال.(ط:2؛ القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1990م).

9) إسلام والنظام الدولي الجديد، منظمة المؤتمر الإسلامي، وثائق وابحاث مقدمة للندوة المنعقدة في جنيف من 7إ لى10 جانفي 1980.(لا.ط؛ تونس: دار سارس للنشر ،1982م).

10) أصول الاقتصاد الإسلامي، رفيق يونس المصري.(ط:4؛ دمشق: دار القلم، 2005م).

11) أعلام الجزائر، عادل نويهض،.(ط.2؛ بيروت، لبنان : مؤسسة نويهض الثقافية، 1980م).

12) اقتصاد الإسلامي علما ونظاما، منذر قحف.(لا.ط؛ لا.م:لان، د.ت).

13) اقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأس مالي.(لا.ط؛ دمشق: دار طلاس ، 2009م).

14) اقتصاد الإسلامي، عف محمود الكفراوي.(ط:1؛ الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية،2006م).

15) اقتصاد الإسلامي، عوف محمود الكفراوي.(لا.ط؛ الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2002م).

16) اقتصاد الإسلامي، محمد حسين بهشتي.(لا.ط؛لا.م: دار المعارف للمطبوعات،1988م).

17)الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح. (ط:1؛ الأردن :عالم الكتب الحديث،2011م).

18) الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كريستيان بالوا، تر: عادل عبد المهدي،.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار ابن خلدون، 1978م).

19) اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وليام هلال، كينث ب تايلور، تر: حسن عبد الله بدر،عبد الوهاب رشيد حميد.(ط:1 لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2009م).

20) الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، زينب صالح الأشوح. (لا.ط؛ لا.م؛ كتب عربية، د.ت).

21) الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، فوزي عطوي.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الفكر العربي 1988م).
22) اقتصادنا، محمد باقر الصدر، (ط:20؛ بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات، 1987م).
23) الإكتساب في الرزق المستطاب، محمد بن الحسن الشيباني، تح: محمود عرنوس. (ط:1ح ؛ بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، 1986م).
24) الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، فلاديمير لنين.(ط:1؛ بيتروغراد: دار الحياة والمعرفة، 1917م).
25) بحث في الاقتصاد السياسي الرأس مالي، هشام مصباح السطلي. (رسالة دكتوراه)،كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2013.
26) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، تح: عبد الله العبادي.ج3 (ط:1؛ مصر: دار السلام،شارع الأزهر995م).
27) البنك الإسلامي للتنمية، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ندوة رقم 39 السودان 1993.
28) بيع المرابحة للآمر بالشراء، حسام الدّين موسى عفانة.(ط:1،بيت المال العربي الفلسطيني، 1997م).
29) بين الرشاد والتيه، مالك بن نبي.(ط.1؛دمشق: دار الفكر،1978م).
30) تأملات، ندوة مالك بن نبي، مالك بن نبي. (ط.1؛ دمشق: دار فكر للطباعة والنشر ، 1989م).
31) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج"، محمد أنس الزرقا. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد الاقتصاد الإسلامي والإدارة، العدد:2، 1990م
32) التحليل الاقتصادي الكلي، عمر صخري.(ط:5؛ بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م).
33) تفسير القرآن العظيم، أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.(ط:1؛ الرياض، المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1997م).
34) التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، زليخة بلحناشي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في الاقتصاد الكمي جامعة منتوري،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007م.
35) التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"، أوصاف أحمد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد:01، 2004م.
36) ثروة الامم، ادم سميث، تر: حسني زينه .(ط:1؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، د.ت).
37) جواهر الإكليل، صالح عبد السميع الآبي الأزهري، تح ابو الفضل عبد الله الصديق الغماري، عبد الوهاب عبد اللطيف ج1 (لا.ط؛ مصر: مكتبة القاهرة،د.ت).
38) جوزيف أ شومبيتر، الرأس مالية و الإشتراكية و الديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل.(ط:1؛ بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2011م).
39) حرية الفردية في المذهب الإشتراكي"، رشيدة العاممجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد: 10 2006 م).
40) حسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، ناجي بن حسن بن صالح الحضيري،.(ط:1؛ الرياض، السعودية دار الفضيلة، 2005م).
41) حموده بن ساعي ....أستاذ مالك بن نبي الذي عاش مهمشا ومات في العراء، صالح سعودي، جريدة الشروق

42) حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، عبد الحميد الغزالي،.(ط:1؛ المنصورة، مصر دار: الوفاء، 1989م).
43) خراج ،أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم،(لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار المعرف 1979م).
44) دراسة جدوى الاستثمارفي ضوء احكام الفقه الإسلامي،"كوثر عبد الفتاح الاجبي. مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي بني سويس: كلية تجارة، جامعة القاهرة، العدد:2، 1985م.
45) دور الإسلام في حل مشكلات المجتمع المعاصر،" ماجد كيلاني، وثائق وأبحاث مقدمة للندوة المنعقدة في جنيف 7-1980/10م، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، د ار سراس للنشر، تونس.
46) دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، سمير محمد نوفل، مراجعة:يوسف إبراهيم يوسف.(لا.ط؛ لا.م: كتب عربية،د.ت)
47) ديناميكية الرأسمالية، فرنان بروديل، تر:شفيق محسن. (ط:1؛ لا.م: دارالكتاب الجديد المتحدة،2014م).
48) رأس المال، كارل ماركس، تر: فهد كوم نقش. ج3 (ط:5؛ موسكو، دار التقدم، 1985م).
49) رأس مالية تجدد نفسها، فؤاد مرسي.(لا.ط؛ الكويت:عالم المعرفة، 1990م).
50) رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية.(ط: 1؛ دمشق: دار القلم، 2005م).
51) زواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن محمد بن حجر المكي الهيثمي.(ط:1؛ بيروت لبنان: دار الفكر، 1987).
52) سامي بن ابراهيم السويلم، "التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق"، ورقة مقدمة إلى ندوة البركة الرابعة والعشرون أكتوبر2003 م.
53) سمير أمين، ما بعد الرأس مالية المتهالكة، تر:فهمية شرف الدين، سناء أبو شقرا.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الفرابي 2003م).
54) شروط النهضة، مالك بن نبي. (لا.ط؛ قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث للنشر، د.ت).
55) صيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل"، حسني عبد العزيز يحي. أطروحة دكتوراه، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف، 2009م.
56) ظاهرة القرآنية، مالك بن نبي.(ط؛4؛ دمشق: دار الفكر، 1987م).
57) عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الاسلامي.(ط:1؛ بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م).
58) العروج الحضاري بين مالك بن نبي"، فؤاد عبد الرحمان البنا.. وفتح الله جولن. كتاب الأمة، قطر: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد: 155، 2013م.
59) العفن، مالك بن نبي. ج.1 (ط.1؛ الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر، 2007م).
60) الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، جريبية بن أحمد بن سنيان الحارثي.(ط:1؛ المملكة العربية السعودية الرياض: دار الأندلس الخضراء، 2003م.
61) الفكر التربوي عند مالك بن نبي، العابد ميهوب. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه) ،كلية العلوم اجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م.
62) فكرة الأفريقية الآسيوية، مالك بن نبي، تر:عبد الصبور شاهين .(ط.3؛دمشق:دار الفكر ،2001م).
63) فكرة التاريخ عند مالك بن نبي، مولود عويمر، مجلة رؤى، العدد:20، 2003م.
64) فكرة كمنويلث إسلامي، مالك بن نبي، تر: الطيب الشريف.(ط.2؛ دمشق: دارالفكر، 2000م).
65) في مهب المعركة، مالك بن نبي.(ط:3؛ دمشق: دار الفكر والنشر،1981م).

66) الاقتصاد الإسلامي، محمد احمد صقر،محمد انس الزرقا، وآخرون،.(لا.ط؛ مكة المكرمة: المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1976م).
67) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، تح: محمد نعيم العرقوسي. (ط:8؛ بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة ،2005.
68) القضايا الكبرى، مالك بن نبي.(ط.1؛دمشق:دار الفكر،1991م).
69) الكافي في فقه الإمام احمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، تح: محمد فارس، مسعد عبد الحميد السعدني. ج2 (ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1994م).
70) كتاب الأموال، أبي جعفر أحمد بن نصرالداودي المالكي ، تح: محمد رضا سالم شحاته.(ط:1؛ بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2008م).
71) كتاب الخراج ، أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.(لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1979م).
72) لسان العرب، ابن منظور. (ط:1؛ القاهرة، كورنيش النيل: دار المعارف، 1919م).
73) مالك بن نبي حياته وفكره، عبد الله بن حمد العويسي.(ط.1؛ بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر ،2012م
74) مالك بن نبي في ذاكرة عبد المالك هراس، محمد البنعيادي، المجلة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد: 395،2009م.
75) مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد اصلاحي، محمد العبدة.(ط:1؛ دمشق: دار القلم، 2006م).
76) مالك بن نبي من هم الغربة إلى هم الوطن،" عبد الله عقيل سليمان العقيل. الفيصل، المملكة العربية السعودية: دار الفيصل الثقافية، العدد:196، 1993م.
77) مالك بن نبي وموقفه من القضيا الفكرية المعاصرة ، حسن موسى محمد العقبي، رسالة مقدمة لتكملة درجة الماجستير كلية اصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م.
78) ما هو التراث الماركسي الحقيقي، جون مولينو، تر: مركز الدراسات الإشتراكية،(لا.ط؛لا.م: كتب عربية، د.ت)
79) مبادئ الاقتصاد الإسلامي، أحمد محمد محمود نصار.(ط:1؛ القدس: دار النفائس للطباعة والنشر، 2010م).
80) مبادئ الاقتصاد السياسي، محمد دويدار . (لا.ط؛ الإسكندرية جامعة الإسكندرية كلية الحقوق،1993م.
81) محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، علاش أحمد،.(اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2006م.
82) مدخل إلى الاشتراكية العلمية، إرنست مندل، تر: غسان ماجد.(لا.ط؛ لا.م: كميل داغر، 1977م).
83) مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، سمير عبد الرسول العبيدي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة.
84) مدخل لدراسة الاقتصاد الاسلامي، عبد الرحيم الشافعي،. (ط:1؛ اربد: عالم الكتب الحديث ، 2009م).
85) مذكرات شاهد للقرن، مالك بن نبي. (ط.2؛ دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، 1984م).
86) مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مالك بن نبي.(ط:1؛ دمشق: دار الفكر والنشر، 1988م).
87) مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، تر:عبد الصبور شاهين.(ط.4؛ دمشق: دار الفكر ،1984م).
88) المغني، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو. ج2 (ط:3؛ الرياض: دار عالم الكتب، 1986م).
89) معارج التفكير ودقائق التدبير، عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني. ج13 (ط:1؛ دمشق: دار القلم، 2006 م).

90) مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، محمد شوقي الفنجري. سلسلة دعوة الحق، مكة: رابطة العالم الإسلامي العدد:27 ، 1984م.
91) مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون. ج5 (لا.ط؛ بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة و النشر، 1979م).
92) مقدمة في علم الاقتصاد"، مروة سالمي، قصد، جامعة الملك سعود، العدد:261، د.ت.
93) مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مختار عبد الحكيم طلبة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007م.
94) المقدمة، عبد الرحمان بن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش.(ط:1؛ دمشق: دار البلخي، 2004م).
95) مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد الاقتصادي صالح صالحي، " ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، أم القرى، 2005م.
96) ملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، محمد عبد الله العربي.(لا.ط؛ القاهرة: المجلس الاعلى للشؤون الإسلامي 1964م)
97) من ابن خلدون إلى مالك بن نبي"، زكي الميلاد، صحيفة: عكاظ، جدة، مكة المكرمة، العدد: 4458، 1913م
98) من أجل التغيير، مالك بن نبي،.(ط.4؛ دمشق: دار الفكر، 2005م).
99) الموطأ، مالك بن أنس،. ج2 (ط:1؛ القاهرة، دار الريان للتراث، 1988م).
100) ميلاد مجتمع، مالك بن نبي، تر: عبد الصابور شاهين.(ط.1؛لبنان: ندوة مالك بن نبي، 1978م).
101) "نظرات اقتصاية في حكمة توزيع في الإسلام"،كمال توفيق محمد الحطاب، مجلة جامعة دمشق، كلية اليرموك،كلية الشريعة والدراسات، الأردن، العدد الثاني، 2002م.
102) نظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع"، زهير طافر. الباحث الاجتماعي، جامعة بشار العدد: 10،2010م.
103) نظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، جون مايناردكينز، تر: الهام عيداروس.(ط:1؛ أبو ظبي: هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، 2010م
104) نيل الاوطار، محمد علي الشوكاني، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق.(ط:1؛ القاهرة، مصر: دار بن الجوزي427هـ
105) هذه هي الاشتراكية، جورج بورجان، بيار رامبيلر، تر: محمد عيتاني.(لا.ط؛ بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر1952م)
106) وجهة العالم الاسلامي، مالك بن نبي. ج2 (ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 2012م).
107) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة.(ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 2002م).
108) مجمع الفقه الإسلامي، قراربمجمع الفقه الإسلامي بخصوص بيع المرابحة للآمر بالشراء،2008/8/5م، فتوى رقم:110779 http://fatwa.islamweb.net).
109) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، البنك الـــــــــــدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/-AW-8S?display=default، ت التصفح: 2015/05/14م .
110) موقع الشروق http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238386.htlm ت التصفح: 2015/05/01م

فهـــرس

الآيات والأحاديث

الآيـة، أو شطـرها	السورة ورقمها	رقـم الآية	الصفحة
﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾	المائدة [5]	66	11
﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ۚ ﴾	النحل[16]	9	11
﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ ﴾	لقمان[31]	19	11
﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾:	البقرة[2]	275	34
﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ ..... ﴾	الحجر[15]	21 – 19	33
﴿ قُل مَّن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ..... ﴾	المؤمنون[23]	89 – 88	36
﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ ﴾	الحديد[57]	7	36
﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ۝٦ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾	العلق[96]	7 – 6	40
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم ..... ﴾	البقرة [2]	279 – 278	41
﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ۝٢ ﴾	الملك[67]	2	44
﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ۝٨ ﴾	الشرح[64]	8-7	44
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ..... ﴾	الفرقان[25]	67	48
﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ ۝٧ ﴾	الحشر[59]	7	50
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ ... ﴾	التوبة: [9]	60	52
﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا ..... ﴾	التوبه[9]	49	74
﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾	البقرة[2]	191	76
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾	الرعد [13]	11	79
﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ۝١٠ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝١١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ..... ﴾	البلد[90]	13 – 10	98
﴿ عَلَيْهِمْ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ مِّنْهُ ... ﴾	النساء[4]	8	105
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ .... ﴾	البقرة[2]	143	117
﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾	النساء[4]	08	105

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
01	المسلمون شركاء في ثلاث.....	37
02	لا يبيع بعضكم على بعض.....	40
03	من غشنا فليس منا.....	41
04	مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا.....	48
05	أَعْطِ الأَجِيرَ أَجْرَهُ.....	51
	إنما هي اعمالكم.....	102

فهرس الأعـــلام

الرقم	الاسم	الصفحة
01	تقي الدين النبهاني	12
02	رفيق يونس المصري	12
03	منذر قحف	12
04	جون ستوارت ميل ت	13
05	جون مارشال ت 1835م	13
06	قستنطين ت 337م	15
07	فرنان بروديل ت 1958م	15
08	فرونسوا كنيه ت 1778م	16
09	كارل منجر ت 1921م	18
10	الفريد مارشال ت 1824م	18
11	دافيد ريكاردو ت 1823م	21
12	شومبيتر ت 1950م	26
13	انجلز ت 1895م	26
14	برتران رسل ت 1970م	26
15	توماس مور ت 1535م	27
16	سان سايمن ت 1825م	27
17	هيجل	28
18	ابو الحسن الشيباني ت 804م	50
18	القاضي ابو يوسف ت	57
20	الماوردي	37

فهرس الموضوعات

مقدمـة.....أـ ب ـ ج ـ د
المبحث الأول: الأنظمة الاقتصادية الوضعية
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد.
تعريف الإقتصاد.....11
مجالاته.....12
الاقتصادي الكلي والجزئي.....14
المطلب الثاني: النظام الرأس مالي
مفهوم النظام الرأسمالي.....15
اطوار النظام الرأسمالي.....16
أسس الرأسمالية.....20
المطلب الثالث: النظام الاقتصادي الإشتراكي
مفهوم النظام الاشتراكي.....25
تطور الفكر الاشتراكي.....26
نظرة النظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية والقيمة.....27
أسس النظام الاشتراكي.....29
المبحث الثاني: الاقتصاد الإسلامي المفهوم والمبادئ.
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية.
تعريف الاقتصاد الإسلامي.....31
نظرته للمشكلة الاقتصادية. 32
المطلب الثاني: مبادئ الإسلام في القيمة والحرية والتملك.
والحرية في الإسلام.....33
القيمة في الإسلام.....34
الملكية في الإسلام.....35

المطلب الثالث: مبادئ تنظيم السوق في الإسلام.
الأسعار.....37
الاحتكار.....38
عدم تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي.....38
تحريم الربا.....39
النجش والغرر والغش والتدليس.....40
جواز الربح و المنافسة المشروعة.....40
المطلب الرابع: العمل والاستثمار والاستهلاك والتوزيع.
العمل.....42
الاستثمار.....42
الاستهلاك.....45
التوزيع.....47
المطلب الخامس:التنمية والبعد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.
التنمية عند المسلمين.....51
البعد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.....52
المبحث الأول: حياة مالك بن نبي ومؤلفاته و تصوراته لبعض مصطلحات.
المطلب الأول: حياة مالك بن نبي.
مولده ونسبه وطفولته 55
تعلمه.....56
مالك الكاتب.....59
وفاته.....62
المطلب الثاني: شخصيات في فكر مالك بن نبي وأهم مؤلفاته.
شخصيات في فكر مالك بن نبي.....63
مؤلفات مالك بن نبي.....65

المطلب الثالث: تصورات مالك بن نبي لبعض المصطلحات.
الأيديولوجيا.....70
الثقـافـة.....72
الحضـارة.....73
الدّيـن.....75
المبحث الثاني:الأفكار الاقتصادية عند مالك
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد وطبيعة المشكلة الاقتصادية كما يراها مالك بن نبي.
مفهوم الاقتصاد.....79
المشكلة الاقتصادية.....79
المطلب الثاني: عوامل الإنتاج كما يراها مالك بن نبي.
الأرض.....83
العمل.....83
الرأس المال.....85
التخطيط الاقتصادي.....83
علاقة الإنسان بعوامل الإنتاج.....89
المطلب الثالث: الأنشطة الاقتصادية و ضوابطها.
الأنشطة الاقتصادية.....90
ضوابط النشاط الاقتصادي..... 93
المطلب الرابع: المطلب الثالث: الإنتاج، الاستثمار، التوزيع.
الإنتاج.....95
الاستثمار.....98
التوزيع.....99
المطلب الخامس: التنمية والفقر.
التنمية.....101
طبيعة الفقر.....104

المطلب السادس: الضمان الاجتماعي، والتكامل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
مصدر الضمان الاجتماعي.....105
تكامل العالم اقتصاديا.....106
الاكتفاء الذاتي.....106
المطلب السابع: حقيقة النّظم السائدة و امكانية بناء نظام جديد.
حقيقة الأنظمة الوضعية.....108
النظرية الاقتصادية الإسلامية كما يتصورها مالك بن نبي.....109
خاتمـة.....115
قائمة المصادر والمراجع.....119
فهرس الآيات والاحاديث.....126
فهرس الأعلام 129
فهرس الموضوعات.....131